المؤتمر العالمى الثامن للزكاة

انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية

على إيرادات ومصروفات الزكاة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أكرمنا بالإسلام، وحثنا على العمل بتعاليمه الرفيعة، لننال الفوز في الدارين والصلاة والسلام عل ى رسول الصادق الأمين المبعوث رحمة للعالمين وبعد،

جاء تأسيس بيت الزكاة سنة 1982 ميلادية لتحقيق هدف عظيم هو خدمة فريضة الزكاة من مختلف جوانبها سو اء من حيث جمعها أو إنفاقها في مصارفها الشرعية أو التوعية بها وهي أمور عظيمة تستدعي التخطيط والدراسة والعمل لتحقيق الفائدة المرجوة وإدراك الهدف المنشود، ويسلك بيت الزكاة لتحقيق مبدأ التوعية كل الوسائل المو صلة لهذا الهدف ومن ضمنها الندوات والمؤتمرات.

والكتاب الذي بين أيدينا يضم ما تم بحثه ومناقشته من قبل العلماء والمتخصصين في المؤتمر الثامن والذي أقامه بيت الزكاة بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية في جدة بالمملكة العربية السعودية، وصندوق الزكاة بالجمهورية اللبنانية، وذلك تحت شعار↔ :انعكاسات الأزمة المالية على إيرادات ومـ صروفات الزكاة≈المنعقد في بيروت – الجمهورية اللبنانية في الفترة من 14 – 13 ربيع الآخر1431 هـ الموافق 30 – 29 :مارس2010 م، ويهدف المؤتمر الى الآتي:

– 1تسليط الضوء على مدى تأثر مؤسسات الزكاة بالمستجدات الدولية.

– 2إبراز الدور التنموي للزكاة ولإمكانية تحقيقه للأمن الاجتماعي.

– 2إيجاد الحلول الإستراتيجية المناسبة لمواجهة الأزمات المتكررة.

وسوف يجد القارئ الكريم من خلال مطالعته لهذا الكتاب الكثير مما يحتاجه من معلومات وقضايا تختص بإدارة الزكاة والتي لا غنى عنها كأداة لرفع مستوى الزكاة حتى تحقق دورها المنشود.

وسوف يحاط القارئ أيضا علماً بالجهود المبذولة لخدمة فريضة الزكاة في العالم الإسلامي وعلى حجم الجهود ا لتي يبذلها العاملون في هذا المجال من خلال الإمكانيات المتوفرة لخدمة هذه القضية العظيمة.

وسيظل بيت الزكاة دائماً حريصاً على عقد مثل هذه المؤتمرات لخدمة فريضة الزكاة والتوعية بها ليقوم المسلم ون بأدائها بوعي وبصيرة وإيمان كامل.

من وقائع افتتاح المؤتمر العالمي الثامن للزكاة

من وقائع الافتتاح

ابتدأ حفل الافتتاح بالنشيد الوطني اللبناني، تلاه النشيد الوطني الكويتي بعد عشر من القرآن الكريم ثم كانت كلمة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية المستشار راشد عبدالمحسن الحماد، رئيس مجلس إدارة بيت الزكاة قدمها نيابة عنه السيد علي سعود الكليب.

وقد أكد الوزير على أن انعقاد المؤتمر في ظل ظروف اقتصادية بالغة التعقيد وأزمة عالمية بالغة التأثير لا تزال تبعاتها ماثلة في العديد من المؤسسات وفي كثير من الدول مما ترك الكثير من النتائج والمعطيات التي تستلزم الد راسة والتحليل والاستفادة منها في العمل الزكوي باعتبار أن مؤسسات الزكاة من مكونات القطاع الاقتصادي والم الي على المستوى الاقليمي والدولي، شاكراً لرئيس مجلس الوزراء السيد سعد الحريري رعايته الكريمة للمؤتمر وللجنة المنظمة على جهودها ومعتبراً ان الأزمات على أنواعها سنة كونية والملمات على أشكالها طبيعة حياتية و جزء لا يتجزأ من تعايشنا على هذا الكوكب سواء كنا أفراداً أم مؤسسات.

وقد اعتبر الوزير في كلمته أن تسليط الضوء على مفهوم وأسباب نشوء الأزمة وتأثيراتها والاطلاع على التجار ب التي خاضتها بعض الجهات المشاركة في المؤتمر في مواجهة الأزمة ستمكن الجميع من تحديد ما يجب عليهم القيام به في قادم الأيام والأحداث.

بعده كانت كلمة البنك الإسلامي للتنمية ألقاها د .العياشي فداد الذي وجه التحية والشكر للمنظمين ولراعي المؤتم ر باسم رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد علي ومدير عام المعهد الإسلامي للبحوث والتد ريب وقال بأن تفعيل دور الزكاة والتنسيق بين مؤسساتها يكتسي أهمية خاصة في ظل الأزمة الراهنة بعدما عانت الدول النامية من ارتفاع عدد السكان ممن هم تحت خط الفقر في العام المنصرم مما جعل التطلع لمؤسسات الزكاة يصبح أمراً لازماً لتقوم بدورها في التخفيف من حدة الضغط على الموارد المالية العامة مما سينعكس إيجاباً على ا لموازنات العامة لهذه الدولة.

وأشار إلى أن البنك الإسلامي للتنمية ضمن رؤيته حتى العام2020 م وضع مجالاً استراتيجياً خاصاً بمكافحة الفقر وسعى وي سعى إلى ابتكار آليات معاصرة للإفادة من مؤسسات الزكاة والوقف والصدقات في تخفيف حدة الفقر في المجتمعات الإسلامية ومن أهمها صندوق التضامن الإسلامي للتنمية الذي انطلق عام 2007 كصندوق وقفي برأسمال مستهدف قدره عشرة مليارات دولار ويضم برنامجين هما برنامج محو الأمية الحرفية من أجل مكافحة الفقر وبرنامج التمويل الدقيق.

بعده تحدث مدير عام صندوق الزكاة في الأردن د .علي مفلح القطارنة باسم ضيوف المؤتمر وابتدأ كلمته بتوجي ه الشكر إلى لبنان رئيساً وحكومة وشعباً على احتضان المؤتمر محيياً رئيس الحكومة الشيخ سعد الحريري على ر عايته للمؤتمر موجهاً الشكر والثناء لبيت الزكاة الكويتي والبنك الإسلامي للتنمية ممثلا في المعهد الإسلامي للبحو ث والتدريب على الإعداد والتنظيم ثم لدار الفتوى ـ صندوق الزكاة في لبنان على عملها لإنجاح فعاليات المؤتمر معتبراً عقد المؤتمر جهداً رائداً وفكرة رائعة في مجال بحث أمور الزكاة التي ارتفع الإسلام بها إلى حد الالتزام ول م يكتف بأن يدعها لرغبة الأفراد وضمائرهم لأن الضمائر قد تمرض وقد تموت وقد يغلب على الأنفس الشح وح ب الدنيا وحب الذات فلا يصل من هذه الأموال أي شيء للفقراء.

ثم ألقى رئيس مجلس أمناء صندوق الزكاة عدنان الدبس كلمة ترحيبية شاكراً لبيت الزكاة الكويتي وللبنك الإسلا مي للتنمية إقامة هذا اللقاء الديني والدنيوي الثامن في ربوع لبنان ورأى أنه من البديهي أن موارد العمل الخيري ت زداد مع زيادة النمو الاقتصادي وتتأثر لدى وقوع الاقتصاد في فخ الركود والكساد، واستخدامات أموال العمل الخي

ري تزداد مع انخفاض النمو الاقتصادي، وهذا أمر طبيعي، لأن مؤسسات الزكاة تعتمد أساساً على ثروات الأفراد والشركات كمصدر لتمويل أعمالها والانخفاض ينعكس على ازدياد الحاجة.

وقال :إن الأزمة العالمية لم تؤثر على مؤسساتنا الإنسانية كتأثيرها على المؤسسات التجارية والصناعية وما شابـ ـهها بالقدر الذي كنا نتصوره، ذلك أن المسلم يدرك حقيقة أن إنفاق المال من خلال الزكاة حصن للمال وحماية له، كما يشمله التأمين الرباني بالحفظ والرعاية عملاً بالحديث الشريف المأثور« حصنوا أموالكم بالزكاة.»

واختتم أنها فرصة كذلك لمدّ جسور التعاون والترابط بين الحكومات ومؤسسات الزكاة من خلال زيادة الدعم الـ رسمي للعمل الخيري، وهي أحد أهم روافد الإنفاق مما ينعكس إيجاباً على المجتمع المحتاج بنوع خاص.

بعده كانت كلمة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ الدكتور محمد رشيد قباني تضمنت توجيه الشكر لبيت الزكاة فـ ـي الكويت على ما يقدّمه من خير ذاكراً أن من زروع بيت الزكاة الكويتي في وطننا لبنان مشروعات خيرية كثيرة في المناطق اللبنانية.

وقال :صحيح أن الأزمة المالية العالمية تطاير شررها في العالم وأصاب من مؤسسات العالم العامة والخاصة ما أصابه منها في قليل أو كثير لعوامل وأسباب عدة، أهمها الربا المتمثل بالفوائد المصرفية، وعقود الغرر، والمضاربات والمراهنات في الأسواق المالية، إلا أن بلداننا العربية والإسلامية كانت الأقل تضرراً من بين دول العالم بهذه الأزمة فيما نعلم والحمد لله.

وأضاف :حسناً فعل بيت الزكاة الكويتي حين فكّر في عقد هذا المؤتمر لبيان مدى انعكاسات الأزمة المالية العالمـ ـية على دخل وواردات مؤسسات الزكاة في العالمين العربي والإسلامي، التي تساعد الفقراء والمحتاجين والغارمـ ـين في حاجاتهم من زكوات المزكين لأموالهم بحسب أحجام ثرواتهم، لخشية تأثير هذه الأزمة بالتالي على حاجات الفقراء واليتامى والمساكين والغارمين، وإلى حين انتهاء هذا المؤتمر ومناقشاته أيها الإخوة، ومعرفة آراء الخبراء الماليين والمختصين في مؤسسات الزكاة في هذا المؤتمر، وإلى حين معرفة النتائج والمقررات والتوصيات التي ستصدر عنه، نذكر بسنة التوازن التي أحكم الله بها نظام هذا الكون حتى في افعال الجنس البشري ونتائج سلوكياته على الأرض، والتي نحن البشر عنها غافلون، نذكر فقط بسنة التوازن هذه التي عبّر لنا عنها وعرّفنا بها سيدنا وذ ـبينا محمد صلى الله عليه وسلم حين بيّن لنا في حديثه الشريف أن مقادير وأحجام أموال زكاة ثروات الأغنياء، متوازنة دائماً مع حاجات الناس في كل مجتمع سعة وضيقاً في كل عصر وزمن، وما أعظمه من توازن أحكمه الله الحكيم الخبير رب العزّة والجلال، ونبّهنا عليه النبي محمد صلى الله عليه وسلم حين قال لنا في حديثه الشريف« :إ ن الله افترض في أموال أغنياء المسلمين بالقدر الذي يسع فقراءهم، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عروا إلا بما يـ ـصنع أغنياؤهم، ألا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً، ويعذبهم عذاباً أليماً .»فبيّن النبي صلى الله عليه وسلم أن حاجات الفقراء تستوعبها مقادير الزكاة في أموال الأغنياء، وإن النقص والخلل فيها هو نتيجة إخلال الأغنياء في أداء زكاة أموالهم لأصحاب الحقوق فيها.

أما الكلمة الأخيرة فكانت لممثل رئيس مجلس الوزراء السيد سعد الحريري راعي المؤتمر وقد ألقاها الوزير الدكتور محمد رحال الذي أشار إلى أن المؤتمرات السبعة السابقة ساهمت من خلال الدراسات والأبحاث الفنية التي أعدها علماء وفقهاء اختصاصيون، في التأكيد على أهمية هذا الركن من أركان الإسلام، والذي يؤكد على عدد من المبادئ الايمانية الهامة وفي مقدمتها روابط الأخوة بين المؤمنين، وحق المحتاج منهم على المقتدر، والضعيف على القوي، والمريض على السليم، بما يحقق التكافل الاجتماعي بين الناس.

مرحباً باسم دولة الرئيس الشيخ سعد الحريري بضيوف لبنان إلى هذا المؤتمر الهام الذي ينظمه صندوق الزكاة في لبنان بالتعاون مع بيت الزكاة في الكويت والذي يقدّر له عالياً دوره البناء في نشر ثقافة أداء هذا الركن الحيوي لما له من أبعاد إيمانية واجتماعية وإنسانية سامية، وبالتعاون كذلك مع البنك الإسلامي للتنمية الذي يقدّم مساهمات بناءة لتمويل المشاريع التي تعود بالخير على مستحقي الزكاة وخاصة الأرامل والأيتام والمحتاجين.

وقال رحال :منذ يومين استقبل دولة الرئيس الحريري قبل سفره في مهمة رسمية إلى الخارج وفداً من مجلس أم ناء صندوق الزكاة واطلع على الانجازات التي حققها وعلى المسؤوليات التي يضطلع بها بما في ذلك تقديم المساع دات الدائمة الطبية والاجتماعية إلى أكثر من 1500 عائلة، وكذلك تقديم المساعدات العينية والغذائية والأدوية والأ لبسة والمعدات الطبية الضرورية لذوي الاحتياجات الخاصة، والذي يتولى كفالة 2300 يتيم في مختلف المناطق ا للبنانية إضافة إلى مساعدة طلاب العلم وأبناء السبيل.

وأضاف :وقد أبدى الرئيس الحريري اهتماماً بالمشروعات الإنمائية ـ الاجتماعية التي يقوم بها الصند وق خاصة في عكار وفي البقاع، ومنها مشروع مزرعة↔ الرياحين ≈التي تخصص عائداتها للأيتام.

واختتم :أن صندوق الزكاة في لبنان الذي تولى بنجاح منذ عام 1984 جمع وإنفاق الزكاة على مستحقيها الشرعي ين يتمتع برصيد كبير من الثقة والإحترام من الدولة ومن المجتمع وهو يتبوأ موقعاً مرموقاً في مجالات الخدمة العـ امة لما تتميز به أعماله من شفافية كاملة ومراقبة حسابية وعلنية.

نبذة عن بيت الزكاة الكويتي

<نبذة عن المعهد الإسلامي للبحوث والدراسات

)البنك الإسلامي للتنمية(

<نبذة تعريفية عن المؤتمرات السابقة

نبذة عن بيت الزكاة الكويتي

تأسيس بيت الزكاة:

في 21 ربيع الأول 1403 هـ الموافق 16 يناير1982 م صدر القانون رقم 5 لسنة 1982 بشأن إنشاء بيت الزكا ة كهيئة عامة ذات ميزانية مستقلة باسم بيت الزكاة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتخضع لإشراف وزير الأوقا ف والشئون الإسلامية.

وكان تأسيس بيت الزكاة خطوة رائدة لإحياء ركن من أركان الإسلام وتيسير أدائه، والعمل على جمع وتوزيع ا لزكاة والخيرات بأفضل وأكفأ الطرق المباحة شرعاً وبما يتناسب والتطورات السريعة في المجتمع واحتياجاته.

أهداف بيت الزكاة:

1- جمع وتوزيع أموال الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية.

2- القيام بأعمال الخير والبر العام التي دعا إليها ديننا الحنيف.

3- التوعية بالزكاة ودورها في الحياة وبثّ روح التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع، وتجسيد ذلك كلّه بصورة عمليّة مشهورة من خلال الأعمال والأنشطة التي يقوم بها البيت.

وتشمل أنشطة بيت الزكاة بصورة عامّة:

النشاط المحلي:

حيث يتم من خلاله تقديم المساعدات للأسر والجهات المستحقة علماً بأن جميع أموال الزكاة تصرف داخل الكوي ت.

النشاط الإعلامي:

يقوم بيت الزكاة بتنفيذ أنشطة متنوعة للتوعية بفريضة الزكاة من خلال مختلف الوسائل الإعلامية الصحفية والإ ذاعية والتلفزيونية بالإضافة إلى المؤتمرات والندوات داخل وخارج الكويت.

النشاط الخارجي:

وهو عبارة عن المشاريع التي تنفذ من الأموال التي يتبرع بها أهل الخير ويشترطونها لإنشاء مشروع معين أو كفالة يتيم أو طالب علم وغير ذلك من المساهمة ببعض المشاريع الإنتاجية وبأنشطة اجتماعية وثقافية متنوعة تغط ي احتياجات جميع الشرائح.

نبذة عن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب) البنك الإسلامي للتنمية (تأسيسه:

تأسس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية عام 1401 هـ (1981) تنفيذاً للقرار رقم :م 99 – 14/الصادر عن مجلس محافظ البنك الإسلامي للتنمية في اجتماع ه السنوي الثالث الذي انعقد في العاشر من ربيع الآخر عام1399 هـ) الرابع عشر من مارس /آذار1979 م (وقد باشر المعهد أعماله عام1403 هـ1983) م.(

هدفه:

الغرض من إنشاء المعهد هو إجراء البحوث اللازمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدو ل الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتوفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية الاقتصادية في الد ول الأعضاء في البنك.

وظائفه:

أنيطت بالمعهد الوظائف والصلاحيات التالية:

- 1تنظيم وتنسيق البحوث الأساسية والتطبيقية بغرض تطوير نماذج وطرائق لتطبيق الشريعة الإسلامية في الم جالات الاقتصادية والمالية والمصرفية.
- 2توفير التدريب للموظفين المهنيين وتنمية قدراتهم في مجال الاقتصاد الإسلامي تلبية لاحتياجات هيئات البحو ث والهيئات التي تطبق الشريعة الإسلامية في معاملاتها.
- 3تدريب الموظفين العاملين في مجالات النشاط التنموي في الدول الأعضاء في البنك.
- 4إنشاء مركز للمعلومات لتجميع وتنظيم ونشر المعلومات في المجالات المتصلة بميادين نشاطه.
- 5القيام بأية أعمال أخرى تساعده على تحقيق هدفه.

هيكله التنظيمي:

رئيس البنك الإسلامي للتنمية هو – أيضاً – رئيس المعهد، كما أن مجلس المديرين التنفيذيين للبنك هو السلطة الـ عليا التي ترسم سياساته ومن الناحية الإدارية، يضطلع :بمسؤولية الإدارة العامة للمعهد مدير يعينه رئيس البنك بالـ تشاور مع مجلس المديرين التنفيذيين ويتألف المعهد من ثلاث شعب فنية هي :البحوث، والتدريب والمعلومات، و شعبة للشئون الإدارية والمالية.

مقره :يقع المعهد ضمن المقر الرئيسي للبنك الإسلامي للتنمية في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية.

العنوان :برقياً :بنك إسلامي – ص ب 9201 :جدة 21413 المملكة العربية السعودية.

هاتف 6361400 :فاكس 6366871 /6378927 :تلكس601137 /601407 :

نبذة تعريفية عن المؤتمرات السابقة:

إدراكاً من دولة الكويت لأهمية ما نشأ حتى الآن من مؤسسات ومراكز للعناية بأموال الزكاة في عدد من الدول ا لإسلامية وأملاً في استفادة هذه المؤسسات من تجاربها التي يتيح تعميمها إنشاء مؤسسات للزكاة في مختلف المجت معات الإسلامية الأمر الذي من شأنه رعاية فريضة الزكاة في هذه المجتمعات وحفظ حق مستحقي الزكاة فيها كان ت الدعوة لعقد مؤتمر للتباحث في القضايا المتعلقة بالزكاة ومؤسسات العمل الزكوي الخيري.

المؤتمر العالمي الأول للزكاة

عقد في دولة الكويت بدعوة من بيت الزكاة الكويتي تحت رعاية سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سـ عد العبدالله السالم الصباح وافتتحه نيابة عنه وزير الأوقاف والشئون الإسلامية أحمد خالد الجسار وذلك خلال الفت رة من 29) :رجب 1 – شعبان1404 هـ (الموافق 30) :ابريل 2 – مايو1984 م (وسبقه بيوم واحد عقد أربع ندوات مغلقة للجنة العلمية) الشرعية الاقتصادية (وقد ناقش المؤتمرون القضايا التالية:

– 1آثار الزكاة في الأفراد والمجتمعات.

– 2أصول محاسبة الزكاة وضبط جمعها وصرفها.

– 3التطبيقات التاريخية والمعاصرة لتنظيم الزكاة ودور مؤسساتها.

– 4الجوانب القانونية لإنشاء وتنظيم وإدارة مؤسسات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة.

المؤتمر العالمي الثاني للزكاة

عقد في مدينة الرياض بدعوة من مصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية تحت رعاية معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي الشيخ محمد أبا الخيل وافتتح المؤتمر نيابة عنه الدكتور محمد الطويل مدير عا م الإدارة العامة في المملكة وذلك خلال الفترة من 14 – 13) ذو القعدة1406 هـ (الموافق
(1986 /21/7 – 19) :وذلك بناء على التوصية السادسة لمؤتمر الزكاة الأول المنعقد في الكويت والتي تنص على أن يعقد مؤتمر للزكاة كل سنة في أحد الأقطار الإسلامية تأكيداً لأهمية هذه اللقاءات لمعالجة قضايا فريضة الـ زكاة وناقش المؤتمرون القضايا التالية:

– 1تجربة باكستان في جمع وتقسيم الزكاة.

– 2نظام الزكاة المطبق في المملكة العربية السعودية.

– 3بيت الزكاة الكويتي خلال ثلاث سنوات.

– 4التطور التشريعي للزكاة في الأردن.

– 5دور الزكاة في تنمية المجتمع الإسلامي.

المؤتمر العالمي الثالث للزكاة

عقد في العاصمة الماليزية –كوالالامبور خلال الفترة من 15 – 12 شوال1410 هـ الموافق 10 – 7 :مايو 1990 م (وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر الإطار المؤسسي للزكاة أبعاده ومضامينه ويهدف المؤتمر إلى دراسـ ة الجوانب المؤسسة للزكاة من مختلف الزوايا وذلك من أجل تعميق فهم النظم المؤسسية الخاصة بالزكاة القائمة حـ الياً وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية والمدلولات الاقتصادية للأسر المؤسسية المتنوعة المعمول بها فـ ي الدول والمجتمعات ومدى تأثير إلزامية دفع الزكاة للدولة على ذلك بالإضافة إلى مقارنة النظم المؤسسية المتعدد ة في جمع وتوزيع الزكاة.

المؤتمر العالمي الرابع للزكاة:

عقد في العاصمة السنغالية دكار بناء على اقتراح قدمه بيت الزكاة في دولة الكويتي لانعقاد مثل هذه المؤتمرات العالمية مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية في جدة الذي يرحب دائماً بمثل هذه ا لاقتراحات لأن الزكاة من الموضوعات الأساسية التي يوليها المعهد اهتمامه وعنايته نظراً لما لها من دور بارز ف ي الاقتصاد الإسلام وذلك خلال الفترة من 22 – 20) شوال1415 هـ (الموافق 22 – 21) :مارس1995 م (وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر هو الآثار الاجتماعية والاقتصادية للزكاة في المجتمع المعاصر.

ويهدف الى) دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المعاصر (وذلك من أجل تعميق فهم ما يمكن ا ن تفرز الزكاة من تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين في الوقت الحاضر وذلك بتطبيقها على المس توى المحلي في كل دولة وبقيام المؤسسات الإسلامية العالمية لتحسين الجدوى والمنافع المستخلصة من التطبيق الـ عملي للزكاة في بلادنا ومجتمعاتنا الإسلامية سواء أكان ذلك على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي.

المؤتمر العالمي الخامس للزكاة:

عقد في دولة الكويت خلال الفترة من 11 – 10) رجب1419 هـ (الموافق1/11/1998 – 31/10) :م (وكا ن تحت شعار مؤسسات الزكاة واستيعاب متغيرات القرن الحادي والعشرين وذلك من أجل تسخير التطور التقني لـ خدمة مؤسسات الزكاة لزيادة قدرتها على الانتقال بالطبقات الفقيرة إلى شرائح منتجة وانتفاع المؤسسات الإسلامية العالمية بالتطوير الإداري وزيادة كفاءة العمل بها وذلك من خلال المحاور التالية:

– 1دراسة الجوانب الاجتماعية في التطبيق المعاصر للزكاة.

– 2البناء المؤسسي وتبادل المعلومات في مؤسسات الزكاة.

– 3آفاق التعاون المستقبلي العالمي بين مؤسسات الزكاة في إطار عولمة الاقتصاد.

– 4مؤسسات الزكاة وتفعيل دورها التنموي.

المؤتمر العالمي السادس للزكاة:

عقد المؤتمر في دولة قطر خلال الفترة من 7 – 5) ذو القعدة الموافق 30 – 28 :ديسمبر2003 م (وذلك تحـ ت شعار :المستجدات الدولية وانعكاساتها على مؤسسات الزكاة ويهدف المؤتمر إلى الآتي:

– 1تسليط الضوء على مدى تأثر مؤسسات الزكاة بالمستجدات الدولية.

– 2إبراز الدور التنموي للزكاة وإمكانية تحقيقه للأمن الاجتماعي.

– 3توثيق وتعزيز العلاقة بين مؤسسات الزكاة على المستوى العالمي.

– 4وذلك من خلال المحاور التالية:

– 1المحور التنظيمي.

– 2المحر الفكري.

– 3المحور التنفيذي.

– 4المحور الاجتماعي.

– 5المحور الاقتصادية.

المؤتمر العالمي السابع للزكاة:

عقد المؤتمر في دولة الكويت خلال الفترة من 6) ربيع الأول1428 هـ الموافق 25 – 24 :مارس2007 م (و ذلك تحت شعار) نحو مؤسسة زكوية نموذجية (وقد نظم المؤتمر كل من بيت الزكاة بدولة الكويت والبنك الإسلا مي للتنمية ممثلا في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

أهداف المؤتمر:

– 1السعي إلى الارتقاء بدور مؤسسات الزكاة وأدائها من خلال عمل مؤسسي نموذجي يتواكب مع مستجدات الع صر ومتطلباته.

– 2العمل على توثيق وتعزيز العلاقة بين مؤسسات الزكاة بما يحقق التعاون الأمثل للنهوض بالعمل المؤسسي ال زكوي.

المؤتمر العالمي الثامن للزكاة:

عقد المؤتمر في الجمهورية اللبنانية خلال الفترة من 14 – 13) ربيع الآخر1431 هـ (الموافق 30 – 29 :ما رس2010 م (وذلك تحت شعار) انعكاسات الأزمة المالية على إيرادات ومصروفات الزكاة (ويهدف المؤتمر ال ى الآتي:

– 1تسليط الضوء على مدى تأثر مؤسسات الزكاة بالمستجدات الدولية.

– 2إبراز الدور التنموي للزكاة وإمكانية تحقيقه للأمن الاجتماعي.

– 3إيجاد الحلول الإستراتيجية المناسبة لمواجهة الأزمات المتكررة.

المؤتمر العالمي الثامن للزكاة

أبحاث المؤتمر

بحث تأثير الأزمة المالية العالمية على
الاستثمار في مؤسسات الزكاة
ووضع الحلول المناسبة لها

إعداد : د .فؤاد عبدالله العمر

مدير عام بيت الزكاة سابقاً

الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف سابقاً □ الكويت

رئيس مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري □ مملكة البحرين

رئيس مجلس إدارة شركة مينا العقارية □ الكويت

ملخص ورقة العمل

تخلص الورقة إلى أن تأثير الأزمة المالية العالمية على مؤسسات الزكاة كان محدوداً، نظراً لقلة استثماراتها مقا رنة مع مجموع أصولها ومواردها .ولكن يتوقع أن تؤثر الأزمة على أوضاع السيولة فيها أو تؤدي إلى انخفاض عوائدها في المستقبل .ومع ذلك فإن مؤسسة الزكاة مدعوة للقيام بالعديد من المبادرات لتطوير العمل الاستثماري بناء على الدروس المستخلصة من هذه الأزمة .ولعل من الدروس المستفادة أن تكون مؤسسة الزكاة أكثر حصافة ف ي حسن اختيار الاستثمارات التي تستثمر فيها وذلك من خلال وضع الغايات الأساسية للاستثمار والتي ترتبط عاد ة بنقاط أساسية منها :المحافظة على الأصول لمؤسسة الزكاة، تنامي معدلات الفاعلية والربحية، تنويع المخاطر وت قليلها .كما أن من الدروس المستخلصة هو تقليل مخاطر استثمارات مؤسسة الزكاة، وذلك بحسن توزيع أصولها ب حسب العملات والأسواق الجغرافية وطبيعة الأدوات المالية الاستثمارية .كما لابد أن ترتكز السياسة الاستثمارية لمؤسسة الزكاة على مراعاة تنويع المحفظة الاستثمارية بحيث يتم الاستثمار في الدولة التي أسست فيها مؤسسة ا لزكاة والدول القريبة منها والدول الإسلامية وكذلك الأسواق الدولية المناسبة التى توفر السيولة اللازمة لسداد التزا مات مؤسسة الزكاة مع ضرورة مراعاة تواريخ الاستثمار ومددها بحيث تكون متنوعة وذات آجال مختلفة.

كما أظهرت الأزمة أهمية وجود جهاز إداري كفؤ قادر على تحليل العروض الاستثمارية مع بيان نسبة المخاط ر المتعلقة بكل استثمار وكذلك توفير الحوافز المناسبة للقائمين على العمل الاستثماري بحسب أجرة المثل أو حتى أفضل لجذبهم إلى العمل في مؤسسة الزكاة .كما أبرزت الأزمة أهمية وجود سياسات واضحة لإجراءات الموافقة على الاستثمارات وتحليل مخاطرها وعوائدها المالية وكذلك متابعة أدائها.

ولعل أهم أثر للأزمة المالية العالمية على أعمال مؤسسة الزكاة هو في ضرورة إعادة تقييم سياساتها الاستثماري ة والتخطيط لاستراتيجيات طويلة الأمد لمواردها، وبالتالي لابد من التركيز على مصادر مستدامة للتمويل بدلاً من الاعتماد على المصادر الآتية والقصيرة الأمد .كما أن انخفاض عوائد الاستثمار أو عوائد الزكاة والخيرات قد يت طلب من مؤسسات الزكاة إعادة النظر في نشاطاتها وكذلك ترشيد نفقاتها.

مقدمة :أهمية الاستثمار في مؤسسات الزكاة:

إن متابعة التغيرات المعاصرة في الاستثمار التي تتغير وتتجدد من وقت إلى آخر تعتبر من الأمور الأساسية لمؤسسة الزكاة وخاصة في ظل الأزمات المالية المحلية أو العالمية .ولعل أهم أسباب الأزمة المالية الحالية هو أزمة التمويل العقاري وما تلاها من تعثر أو إفلاس لبعض المؤسسات المالية وغيرها من التداعيات السلبية نتيجة لا تباع النظام الربوي .وقد ساهمت الأزمة في انخفاض أسعار الأصول وخاصة الأوراق المالية والأسهم والعقار .كما أدى ذلك إلى العديد من الإجراءات المالية لحماية النظام المصرفي كما ساهمت في إحداث تغيرات في السياسات النقدية مثل تخفيض سعر الفائدة وسعر الخصم .وهذا التمهيد مطلوب الإلمام به كمدخل للتعرف على تأثير الأزمة المالية العالمية على الاستثمار في مؤسسات الزكاة ووضع الحلول المناسبة لها.

إن استثمار أموال الزكاة ينطلق من الرأي بجواز استثمارها ولكن بضوابط محدودة، حيث ترى معظم الهيئات الشرعية أنه إذا فاضت أموال الزكاة عن حاجة مستحقيها الآنية فإن لولي الأمر أن ينشئ مشروعات خدمية أو استثمارية إذا رأى مصلحة في ذلك بحيث يعود ريعها على مستحقيها مع مراعاة الضوابط الواردة في الندوة الثالثة في موضوع استثمار أموال الزكاة .ولو أدى الأمر إلى تسييلها إذا اقتضت حاجة المستحقين لها وتوزيع قيمتها عليهم) أحكام وفتاوى الزكاة .(75 :وفي هذا الإطار فقد يكون من المناسب التعرف على بعض الضوابط الشرعية لاستثمار أموال الزكاة حيث خلص الرأي الشرعي إلى جواز استثمار أموال الزكاة بالضوابط التالية:

أن لا تتوافر وجوه صرف عاجلة تقتضي التوزيع الفوري لأموال الزكاة.

أن يتم استثمار أموال الزكاة كغيرها بالطرق المشروعة.

أن تتخذ الإجراءات الكفيلة ببقاء الأصول المستثمرة على أصل حكم الزكاة وكذلك ريع تلك الأصول.

المبادرة إلى تنضيض تسييل الأصول المستثمرة إذا اقتضت حاجة مستحقي الزكاة لصرفها عليهم.

بذل الجهد للتحقق من كون الاستثمارات التي ستوضع فيها أموال الزكاة مجدية ومأمونة وقابلة للتنضيض عند الحاجة.

أن يتخذ قرار استثمار أموال الزكاة ممن عهد إليهم ولي الأمر بجمع الزكاة وتوزيعها لمراعاة مبدأ النيابة الشرعية ، أن يسند الإشراف على الاستثمار إلى ذوي الكفاءة والخبرة والأمانة) الندوة الثالثة) (323 :أحكام وفتاوى الزكاة.(151 :

كما ترى لجنة الفتوى بوزارة الأوقاف وكذلك الهيئة الشرعية لبيت الزكاة في دولة الكويت أن توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية عقارية أو صناعية أو تجارية إذا زادت أموال الزكاة عن الحاجات الفورية أو الدورية لسنة كاملة فيجوز بالشروط التالية:

1– إذا اقتضى الانتفاع بريع تلك المشاريع على مستحقي الزكاة من الأصناف الثمانية.

2– إذا اقتضى الأمر صرف أعيان تلك الأصول لقيام الحاجة على ذلك لوجود وجوه صرف عاجلة ولا يوجد ما يسدها من أموال أخرى فإنه يجب بيعها وصرف أثمانها في مصارف الزكاة، إذ لا يجوز تأخير صرف الزكاة سواء ظهرت في صورة مبالغ نقدية أو أصول ما دامت الحاجة قائمة .ولا يغير هذا الحكم اشتراط المزكي خلافه.

3– يحدد مصير هذه المشاريع بأحد أمرين، إما تمليك أصحاب الاستحقاق للزكاة ومآلها إلى الجهة المسئولة عن جمع الزكاة وتوزيعها لبيعها ورد أثمانها إلى أموال الزكاة للصرف على المستحقين أو لشراء مشروع بديل يخصص لنحو ما كان له المشروع السابق.

4– اتخاذ الاحتياطات الكافية للحفاظ على الطبيعة الزكوية لهذه المشاريع عن طريق التوثيق الرسمي الكافي، ومن جملة ذلك التسجيل العقاري كلما كان ممكناً مع تضمين وثيقة التسجيل الصفة الزكوية لهذا المشروع.

5– تحاشي الدخول في مشاريع هي مظنة للخسارة أو التقلبات السوقية الكثيرة قدر الإمكان) أحكام وفتاوى الزكاة (154–153 : مع وجود اشتراطات كثيرة على استثمار أموال الزكاة حسب الآراء الفقهية المعتبرة كما ذكرنا سابقاً، إلا أن عملية استثمار أموال الزكاة لازالت تواجه بعض المعارضة في بعض الدول مثل الجزائر، حيث أفتى المجلس الإسلامي الأعلى بمنع استثمار أموال الزكاة لصندوق الزكاة هناك.

أولا :العمل الاستثماري في مؤسسات الزكاة) تطبيقات عملية(

إن المتفحص للتطبيقات العملية لاستثمار أموال مؤسسات الزكاة يجد أن معظمها تركز على استثمار أموال الصدقا ت الجارية والأوقاف والقليل منه الذي تم استثمار أموال الزكاة في غير أدوات السيولة كالودائع وحسابات التوف ير والمرابحات .وبالتالي لم يكن هناك اهتمام مناسب بوسائل القياس فاعلية الأداء الاستثماري.

إن أهمية هذا الموضوع تنبع من أن الاستثمار في مؤسسات الزكاة يعتبر من المحاور المهمة في تنمية أموال مؤسـ سة الزكاة ودعم مركزها المالي وتوفير موارد إضافية للصرف على المستحقين .وعند تحليل معظم أنشطة الاسـ تثمار في مؤسسات نجد أنها تتركز حول بند الصدقات الجارية والأوقاف إذا كان نظامها الأساسي ينص على ذلـ ك حيث لا يتم استثمار أموال الزكاة لمدة طويلة .كما أن نسبة الأموال المستثمرة من الزكاة في معظم مؤسسات الزكاة يعتبر قليلاً، ومعظمها مستثمر في أدوات السيولة التي صمدت قيمتها في الأزمة وإن انخفضت عوائدها . كما يلاحظ أن الأصول الاستثمارية في معظم مؤسسات الزكاة تعتبر نسبتها منخفضة مقارنة مع مجموع موجو دات الزكاة، فيما عدا بيت الزكاة في الكويت حيث بلغت أموال الاستثمار في عام2008 م 103% ما يوازي مو جودات الزكاة لعام2008 م .أما الدول الأخرى فإن الأموال الاستثمارية كنسبة من موجودات الزكاة 1.2% في قطر) للأعوام.(2007–2006

وللوصول إلى تحليل مناسب للعمل الاستثماري في مؤسسات الزكاة، فهناك حاجة إلى معرفة العديد من المعلومات التفصيلية لاستثمارات مؤسسات الزكاة والتي وجدنا صعوبة كبيرة في الحصول عليها .وبالتالي سنحاول التركـ يز على بيت الزكاة) الكويت (كنموذج ممثل لمؤسسات الزكاة.

البيان	2008م		30/ 9/ 2009	
	المبلغ	النسبة إلى المجموع	المبلغ	النسبة إلى المجموع
السيولة النقدية	602,571,9	22%	437,260,10	24%
الاستثمار العقاري	939,510,16	37%	063,808,16	40%
رؤوس الأموال والشركات	587,512,10	24%	991,866,9	1,23%
الصناديق	655,476,6	15%	902,483,4	7,10
مرابحات	500,737	2%	000,500	2, 1%
أخرى	570,379	1%	776,336	1%
المجموع	853,188,44		169,256,42	
صافي الأرباح	529,473,8		–642.252	

	– 016, %		19%	نسبة الأرباح%

ويظهر الجدول انخفاض نسبة الربح في عام2009 م عن عام2008 م نتيجة لانخفاض قيم الأصول الاستثمارية .

ثانياً :مجالات الاستثمار التي تأثرت بالأزمة

يمكن القول إن الأزمة المالية أثرت على مؤسسات الزكاة في محورين أساسين وهما محور الإيرادات من الزكاة والصدقات والتبرعات، والثاني محور الاستثمارات .وعند تحليل أنشطة الاستثمار في مؤسسات الزكاة نجد أنها تـ ركز على تعظيم موارد الصدقات الجارية والأوقاف إذا كان نظامها الأساسي ينص على ذلك حيث يتم استثمارها لـ مدة طويلة.

وهذا الأمر جعل تأثير الأزمة المالية محدوداً على مؤسسات الزكاة في جانب الأصول الاستثمارية .كما أنه مما خفف من وقع الصدمة المالية على أصول مؤسسات الزكاة وعدم تأثرها الملموس بهذه الأزمة، إن استثماراتها قائمـ ة على أصول ذات قيم حقيقية وغير مبالغ فيها ويشمل ذلك الأصول العقارية والأصول المالية وأسهم الشركات منـ ذ التأسيس وذات الأرباح التشغيلية.

وأما أصول مؤسسات الزكاة التي تأثرت أو يتوقع أن تتأثر بهذه الأزمة فهي الأصول العقارية المرتبطة بالدَّين، وأسهم الشركات الورقية التي ليس لها أساس تشغيلي والأصول التي تم شراؤها من خلال أسواق المال .كما يتوقع أن تنخفض عوائد بعض الأصول وحتى ولو كانت لن تتأثر قيمها مثل أرباح الودائع والصكوك وغيرها من أدوات السيولة .ولابد من الإشارة إلى أن بعض مؤسسات الزكاة قد أودعت أموالها مع مؤسسات مالية قد أصابها التعثر مما قد يؤثر على نسبة ما سيتم استرجاعه من أموال الاستثمار.

ومع أن تحليل تأثر الموارد بسبب الأزمة ليس من محاور هذه الورقة، فإنه لابد من التوضيح إن جميع مؤسسات وصناديق الزكاة تأثرت أو ستتأثر وذلك بانخفاض إيراداتها لأنها تعتمد على عطاء رجال الأعمال والشركات وتبـ رعاتهم كمصدر أساسي لمواردها .فإذا تأثر قطاع الشركات وأصحاب رؤوس الأموال بسبب انهيار أسواق المال، فإن القيمة الفعلية لممتلكاتهم ستنخفض مما سيؤثر على حجم الأموال التي يمكن أن يربطوا الزكاة عليه .كما أن الـ صدقات والتبرعات المقدمة ستتأثر أيضاً نظراً لانخفاض الثروات ونظراً لتنامي التضخيم وتكليف المعيشة التي ار تفعت بمقدار 30% – 25 خلال السنتين الماضيتين مما قد يؤثر على عطاء المحسنين .كما أن الكثير من أصحاب الزكوات والأموال لديهم أموال كثيرة مستثمرة في البورصة وأي انخفاض تشهده الأسواق المالية سيؤثر على حجـ م زكواتهم وصدقاتهم أيضاً .ولكن لا يعني ذلك أن التغير في جانب الموارد سيكون شاملاً، ولكن سيكون هناك تأثيـ ر متفاوت بحسب ظروف كل مؤسسة زكوية.

جدول رقم (2) إيرادات بيت الزكاة للأعوام 2008 و2009

نوع الإيرادات	2008	30/9/2009	نسبة الزيادة والانخفاض
إيرادات الزكاة الطوعية	11975666	9092537	24.1–%
الخيرات	81414875	9385336	11.6%
عوائد الاستثمارات	6235592	1410055	77.4–%
المجموع	26626133	19887928	25.3–%
الزكاة الموجهة من الدولة	––	12745540	

ويوضح جدول رقم (2) انخفاض إيرادات بيت الزكاة في التسعة شهور الأولى عن عام2009 م بنسبة 25.3% ، وإن كان يتأمل أن يكون الانخفاض أقل مع نهاية عام2009 م، ولكن هناك مؤسسات زكوية لم تتأث ر بهذه الأزمة حين لم تتأثر إيرادات صندوق الزكاة في دولة الإمارات العربية المتحدة بهذه الأزمة بل زادت إيراد اته بنسبة 26% في الربع الأول في عام20009 م مقارنة مع نفس الفترة في العام الماضي.

ثالثاً : المعالجات الأساسية والإجراءات اللازمة التي تمت لمواجهة الأزمة:

إن الأزمة المالية العالمية مع تأثيراتها الواسعة على النظام المالي، إلا أنها –كما ذكرنا آنفاً قد أثرت بصورة طفيفة على مؤسسات الزكاة نظراً لتدني نسبة استثماراتها مقارنة بمجموع أصولها ولانخفاض نسبة إيرادات الاستث مارات مقارنة مع الإيرادات الكلية لمؤسسة الزكاة وللأسلوب المتحفظ في الاستثمار.

ومن المعالجات التي تمت لمواجهة الأزمة، السعي نحو الربط قصير الأجل لودائع مؤسسات الزكاة على المدى القصير اتباعاً لقوله تعالى :ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾

همة على ضوء هذه الأزمة، تتبع من الحرص على تفادي تأثيرها في المستقبل على مؤسسات الزكاة .وقد ذكرت بـ عض الإجراءات في ثنايا الفقرات السابقة ولكن سيتم بيان أهمها حسب الآتي:

1-4إعداد إستراتيجية واضحة للاستثمار مع تحديد السياسات الاستثمارية لمؤسسات الزكاة) توزيع الأصول، حجم المخاطرة، العائد المناسب طرق إدارة الاستثمار.(.....

وقد أظهرت الأزمة العالمية أن معظم المؤسسات المتأثرة هي تلك التي ليس لديها رؤية استثمارية أو إستراتيجية واضحة لاستثمار أصولها، وبالتالي فلابد لمؤسسة الزكاة من تأسيس إستراتيجية واضحة للاستثمار، تتوزع فيه الـ مخاطر وتتنوع فيه الأصول وتضع المؤشرات الاستثمارية الملائمة .ويلاحظ في هذا الإطار أن معظم إدارات مؤ سسة الزكاة ليس لديها استراتيجيات واضحة للاستثمار فيما عدا القلة منها .ويمكن تحديد الغايات الإستراتيجية في المجال الاستثماري وذلك حسب ثلاثة معايير وهي:

1- استثمار أموال مؤسسة الزكاة بما يحافظ عليها وينميها ويحقق أعلى عائد مع الالتزام بالضوابط الشرعية.

2- تحقيق المواءمة ما بين المعايير الربحية والتنموية في أصول مؤسسة الزكاة.

3- إدارة أموال مؤسسة الزكاة بأقل تكلفة ممكنة.

كما يمكن أن تركز الإستراتيجية على عدة مؤشرات مهمة أخرى في مجال الاستثمار مثل استثمار الأموال وتنمي تها وفق سياسات مأمونة المخاطر، تحقيقاً لعوائد استثمارية متنامية .كما يمكن أن تتبنى خيارات إستراتيجية استثما رية مختلفة لتطوير الاستثمارات من خلال إحداث تغيير نوعي ليتناسب مع تنامي حجم الأموال المدارة، ولتحقيق ا لمؤسسية والمهنية اللازمة في إدارة العمل الاستثماري .ولابد أن ننوه أن السياسة الاستثمارية لمؤسسة الزكاة لابد وأن ترتكز على الابتعاد عن الأدوات الاستثمارية ذات المخاطر التي لا تتناسب واتجاهات مؤسسة الزكاة أو الاست ثمار في الأسواق المالية التي تتسم بدرجة كبيرة من المخاطرة أو التي تكون عرضة للتقلبات المستمرة .كما ولابد أن ترتكز السياسة الاستثمارية لمؤسسة الزكاة على السعي نحو المحافظة على رأس المالي مع محاولة التقليل من ا لتمويل الخارجي أو تحميل مؤسسة الزكاة أو ريعها.

وفي هذا الإطار يمكن النظر في الخيارات الإستراتيجية المتاحة لتطوير الأصول الاستثمارية وهي:

1- الإبقاء على الوضع الحالي من حيث إدارة الاستثمارات من قبل مؤسسة الزكاة مع السعي إلى البناء المؤسسـ ي لحماية الاستثمار من حيث تحديد السياسات الاستثمارية ووضع الضوابط الاستثمارية ومنح التفويضات اللازمة وكذلك توفير الحوافز المناسبة وجعل المرجعية في اتخاذ القرار إلى اللجنة الاستثمارية والتي تضم أعضاء من الـ مجلس بالإضافة إلى متخصصين في المجال الاستثماري) وهذه يمكن اعتبارها المرحلة الأولى للتطوير (كما هو الحال في بيت الزكاة وصندوق الزكاة في قطر.

2- تحويل جزء أو معظم أو كل الأموال الاستثمارية لإدارتها من قبل مؤسسة استثمارية أو مؤسسات متخصصة تستطيع إدارة هذه الاستثمارات بحسب الضوابط الموضوعة وتوزيع الأصول المقترحة .من تجارب مؤسسات الـ زكاة في ذلك، قيام صندوق الزكاة في الجزائر باستثمار جزء من أموال الزكاة بالتعاون مع بنك البركة الجزائري، وذلك بعد خمس سنوات من استحداث الصندوق.

3- إنشاء مؤسسة أو شركة استثمارية تكون السيطرة فيها لمؤسسة الزكاة ولكنها مستقلة قانونياً وتقوم بإدارة جز ء أو كل الاستثمارات المتوفرة مع كونها مركزاً ربحياً.

2–4كما أن من المعالجات المهمة هو حسن تطبيق الضوابط الموضوعية والأحكام الشرعية والاحترازات القاذ ونية والاعتبارات الخاصة لمؤسسة الزكاة .ولتحقيق ذلك يمكن البدء أولاً بتطبيق الضوابط الأساسية للاستثمار مث ل عدم مخالفة شروط الصدقة الجارية وإتباع العرف التجاري والاستثماري السائد من حيث العوائد والمخاطر وال حرص على الضوابط الشرعية التي تصدرها اللجان الشرعية المتخصصة والبعد عن المجالات الاستثمارية التي قد تحتوي على استغلال فاحش أو يطعن فيها في سمعة مؤسسة الزكاة والالتزام بالعقود الشرعية المعروفة مثل الا ستصناع والإجارة والتأكد من مطابقتها للقوانين والتشريعات السائدة .وفي هذا الإطار فإنه يقترح الضوابط الآتية بـ ناء على الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية:

1- الحرص على التصرف المالي الرشيد في أعيان مؤسسة الزكاة والاستثمار في الفرص الاستثمارية المناسبة مع المحافظة على أصولها ورأس مالها مع تفادي مخاطر الاستثمار مخاطر الاستثمار المعقولة) أحكام وفتاوى ال زكاة.(154–153 :

2- تعظيم الربحية الاقتصادية لأصول مؤسسة الزكاة كمعيار أساسي في قبول الاستثمارات المعروضة عليها بد ون أخذ مخاطر إضافية واختيار وسائل الاستثمار الأقل مخاطرة حسب العرف الاستثماري السائد والابتعاد عن ال وسائل الاستثمارية التي قد تؤثر على ملكية مؤسسات الزكاة أو زوالها.

3- التركيز في الحدود الجغرافية على دولة المقر ومن ثم الدول المحيطة ثم بعد ذلك الدول الإسلامية التي تتميز بثبات السياسات النقدية والمالية ووجود عدة متطلبات مثل وجود سياسات واضحة نحو إمكانية خروج الأرباح وانت قالها، وجود تشريعات قانونية حامية للملكية الخاصة، أن تكون عملة الدولة حرة وقابلة للتحويل وجود تنمية اقتصا دية ملائمة ونمو مناسب، وجود سياسات تشجع الاستثمار داخل البلاد.

4- الدخول في الاستثمارات التي يمكن أخذ الضمانات والكفالات وتوثيق العقود قانونياً بما يحقق الحماية اللازمة لأموال مؤسسات الزكاة.

5- الالتزام بالضوابط الأخلاقية في الاستثمار وذلك بالاستفادة من معظم الضوابط الاستثمارية المتعارف عليها بـ الضوابط الأخلاقية التي أسست الاستثمارات ذات المسؤولية أو الوعي الاجتماعي Social)

(Investmentأو الاستثمارات الأخلاقية

(Ethical

.(Investmentوهي في معظمها نشاطات تلتزم بالمعايير الأخلاقية أو المحافظة على البيئة والابتعاد عن الصناعات ا لمضرة بالإنسان كالسلاح والتبغ أو الصناعات التي يتم فيها استغلال الإنسان أو التعاقد معه للعمل بأجرة منخفضة.

6.أما الضوابط الشرعية العامة فقد تم ذكرها في الفترات السابقة، ولكن من أهمها ما يلي:

1- نظراً لأن أصول استثمارات مؤسسات الزكاة هي قربة إلى الله عز وجل، فإن الجانب الشرعي من أحكامه يك تسب أهمية خاصة سواء في استثمار أعيانه أو إدارة أمواله أو صرف غلته .وبالتالي فلابد من الالتزام بالضو ابط الشرعية التي تضعها الجهة الشرعية المختصة من وقت إلى آخر والتي تحرم الاستثمار في قطاعات معين ة وفي الشركات التي تتعامل بالربا أو التي تتعاطى بالأمور المحرمة مثل القمار ولحم الخنزير وغيرها.

2- أن تكون الاستثمارات لا تخالف الشريعة الإسلامية وأحكامها في العموم مثل المعاملات المحرمة.

3- اتخاذ الاحتياطات الكافية للحفاظ على الطبيعة الزكوية لهذه المشاريع عن طريق التوثيق الرسمي الكافي) أحكام وفتاوى الزكاة .(154–153 :وكذلك أن تكون هناك ضمانات كافية في حالة التمويل من الغير أو حال التعامل في أدوات مالية استثمارية.

4- أن تكون مخاطرها مقبولة بحسب عرف السوق، كما تكون آجالها مناسبة بحيث لا تؤدي إلى خسارة العين لمؤسسات الزكاة .كما ولابد من بذل الجهد للتحقيق من كون الاستثمارات التي ستوضع فيها أموال الزكاة مجدية ومأمونة وقابلة للتنضيض) التسييل (عند الحاجة) أحكام وفتاوى الزكاة.(154–153 :

3–4ومن معالجات الأزمة، وضع خطة زمنية للاستثمار لمؤسسة الزكاة ومكوناتها) تحليل الأداء السابق لمؤسسة الزكاة، دراسة واقع الاستثمار في المؤسسة وتحليل البيئة الداخلية والخارجية بما فيها نقاط الضعف والقوة والفرص المتاحة والمخاطر، تحديد الغايات الإستراتيجية لمدة خمس سنوات مثلاً ..(وفي هذا الإطار يمكن تحديد الغايات الإستراتيجية الاستثمارية والمؤشرات لتحقيقها و كيفية قياسها .وتظهر بعض تجارب المؤسسات أن وجود غايات إستراتيجية محددة المعالم مع وضع مؤشرات يمكن قياسها للتأكد من تحقيق الإستراتيجية هو الأسلوب الأمثل لتحقيق الأهداف المنشودة من استثمارات مؤسسة الزكاة.

وبعد تحديد الغايات الإستراتيجية يتم اقتراح وتحديد المدة الزمنية للخطة الإستراتيجية بحيث تكون في حدود الخمس سنوات مثلاً وهو الغالب لإمكانية تحقيق الغايات وللقدرة على التقييم .وبعد وضع الخطوط الأولية للإستراتيجية يمكن عرضها على مجموعة من المختصين لتطويرها وإعدادها بصورة مهنية ومن ثم تعرض على العاملين في المجال الاستثماري في مؤسسة الزكاة لإبداء الرأي حولها وكسب قبولهم لها .وبعد ذلك يتم عرضها من خلال اللجان المختصة في المجلس ومن ثم مجلس الإدارة لمؤسسة الزكاة لاعتمادها بصورة نهائية.

ويلاحظ هنا أن إستراتيجية الاستثمار يمكن زيادة غاياتها أو مؤشراتها بحسب احتياجات مؤسسة الزكاة وطبيعة الاقتصاد المحلي ومكونات الأعيان والاستثمارات .كما أنه من الأمور المهمة إضافة غاية تقليل مخاطر الاستثمار لمؤسسة الزكاة من خلال تحليل المخاطر وتحديد حجم المخاطر وتحديد التي تنوي المؤسسة أخذها.

4–4ومن معالجات الأزمة المالية، زيادة القدرة المؤسسية لإدارة الاستثمار) اختيار الكوادر المناسبة، التأهيل والتدريب والحوافز والتقدير .(والمحور الأول في هذا الإطار وجود اهتمام كاف بحسن اختيار القائمين على العمل في مجال استثمار الزكاة .وترى الهيئة الشرعية أن يسند الإشراف على الاستثمار إلى ذي الكفاءة والخبرة والأمانة) أحكام وفتاوى الزكاة (151:ويشمل ذلك حسن اختيار الإدارة الصالحة القوية الأمينة لإدارة الاستثمار من خلال التعرف على أدائها السابق.

أما المحور الثاني فهو تحفيز العاملين في المجال الاستثماري ليقوموا بدورهم في نماء الاستثمار وحمايته .فللعامل على الزكاة أجرة المثل إذا لم يحدد له .ترى الهيئة الشرعية أن العاملين على الزكاة يستحقون عن عملهم من سهم العاملين ما يفرض لهم من الجهة التي تعينهم على أن لا يزيد عن أجر المثل ولو لم يكونوا فقراء) أحكام وفتاوى الزكاة (118–117:أما مقدار أجرة العاملين في المجال الاستثماري فتقدر بما تعارف عليه الناس من أجرة، وهو أجرة مثله فيعطى على قدر سعيه وعمله ولا يبخس منه شيئاً) الندوة الثالثة .(48:ولتحقيق غرض تحفيز العاملين، فمن المناسب تأسيس نظام عادل للحوافز والأجور بحيث يتم ربطها بمستويات الرواتب مع أمثالها مما يحقق الى محافظة على الكفاءات الاستثمارية أو اجتذاب ما هو محتاج إليه .وفي هذا الأمر سعة إذا أخذنا بعين الاعتبار إن معظم أو كل موارد الاستثمار هي ليست أصولاً زكوية.

أما المحور الثالث فهو مراجعة المصاريف الإدارية وذلك لأن التأثير التنموي لمؤسسة الزكاة سيتضاءل إذا ارتفعت كلفة تشغيلها كمؤسسة، وبالتالي يقلل من الربع الذي سيصرف إلى المستحقين.ولذلك يقلل من الريع الذي سيصرف إلى المستحقين . ولذلك فقد حرصت بعض صيغ مؤسسات الزكاة الحديثة على أن تتضمن إشارة حول نسبة إجمالي المصاريف الإدارية إلى إجمالي الريع .فمثلا صندوق الزكاة في الجزائر، يخصص 12.5% من إيرادات الزكاة لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق الرئيسي وكذلك اللجان المختلفة في الولايات .كما تتفق معظم الهيئات الشرعية على أن لا تتجاوز المصاريف الإدارية نسبة معينة وهو ثمن الريع أو) 12.5% أحكام وفتاوى الزكاة .(118–117:وفي توضيح مصرف العاملين على الزكاة والإنفاق هم كل من يعينهم أولياء الأمور في الدول الإسلامية أو يرخصون لهم أو تختارهم الهيئات المعترف بها من السلطة أو المجتمعات الإسلامية للقيام بجمع الزكاة وتوزيعها وما يتعلق بذلك من توعية بأحكام الزكاة وتعريف بأرباب الأموال وبالمستحقين ونقل وتخزين وحفظ وتنمية واستثمار ضمن الضوابط والقيود التي أقرت في التوصية الأولى من الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة) أحكام وفتاوى الزكاة .(118–117:كما يدخل ضمن المصاريف الإدارية مصاريف الصيانة والمحافظة على أعيان مؤسسة الزكاة .وفي هذا الإطار ولابد من التنويه بضرورة التزام العاملين في المجال الاستثماري بمبدأ ترشيد الإنفاق على مؤسسات الزكاة وعمارة أعيانه بحيث يكون في حدود البناء الأمثل لتنمية أعيان مؤسسة الزكاة وضمان إدرار الغلة .كما يجب عليهم مراعاة عدم التوسع في التوظيف إلا بقدر الحاجة ويحسن أن تكون المرتبات كلها أو بعضها من خزانة الدولة وذلك لتوجيه موارد الزكاة إلى المصارف الأخرى) أحكام وفتاوى الزكاة.(118–117:

5–4ومن معالجات الأزمة المالية العالمية ، توسيع نطاق الحصول على الفرص الاستثمارية المناسبة : إن وجود فرص مناسبة لتطوير الأعيان الاستثمارية لمؤسسة الزكاة يعتبر من أفضل الأساليب لتنمية أعيانها وزيادة غلتها .وفي هذا الإطار يمكن لمؤسسة الزكاة القيام بالعديد من الإجراءات، ومنها:

الأسلوب الأول :استقبال جميع العروض الاستثمارية المتوفرة في السوق من ثم دراستها وتحليلها بحسب خطة مؤسسة الزكاة.

الأسلوب الثاني :التفاهم مع قائمة من المؤسسات الاستثمارية المختارة ودعوتها لتقديم عروضها الاستثمارية ومن ثم دراستها وتحليلها بحسب خطة مؤسسة الزكاة.

الأسلوب الثالث :تأسيس علاقات شراكة إستراتيجية مع المؤسسات الاستثمارية وذلك بالاتفاق الاستراتيجي مع 5–3 مؤسسات مالية استثمارية وتقديم تصور لهم حول القطاعات المستهدفة والاقتصار على الفرص التي يقدمونها ومن ثم دراستها وتحليلها .وتهتم المؤسسات الاستثمارية في تأسيس علاقات شراكة إستراتيجية مع المؤسسات المالية المتميزة بغرض الحصول على الفرص الاستثمارية المناسبة بأفضل الأسعار والشروط من تلك المؤسسات.

الأسلوب الرابع :التفاهم مع مؤسسة مالية استثمارية وإيكال إدارة المحفظة لها سواء بمساهمتها في عروضها الاستثمارية أو عروض غيرها من المؤسسات مع التكفل بدراستها وتحليلها بحسب خطة مؤسسة الزكاة وتوزيع أصولها.

الأسلوب الخامس :التعاون مع مؤسسات الزكاة والمؤسسات الخيرية في الاستثمار المشترك :إن التعاون مع مؤسسات الزكاة والمؤسسات الخيرية في الاستثمار المشترك يعتبر من أهم المطالب التي يسعى إليها المخلصون ولكنها لا تزال مطلبا صعب المنال ودونه خرط القتاد .فالتجارب الاستثمارية المشتركة بين مؤسسات الزكاة مع قلتها إلا أنه لم تكن ناجحة .ولعل واحدة من أهم أسباب هذا الفشل يرجع إلى ضعف مؤسسات الزكاة في إدارة استثماراتها المشتركة مع الغير.

6–4ومن معالجات الأزمة المالية، إعادة صياغة مجالات الاستثمار) استثمار مباشر، محافظ نقدية وأدوات سيـ ولة، صناديق استثمارية مغلقة ومفتوحة، إصدارات أولية (..... بغرض تنويع المخاطر .ويمكن اقتراح توزيع أ صول مؤسسة الزكاة واستثماراتها كما يلي:

أولا : التوزيع الجغرافي:

تعطي الاستثمارات ضمن دولة المقر والدول القريبة منها أولوية مناسبة يحددها مجلس إدارة مؤسسة الزكاة من فتـ رة إلى أخرى على ضوء الضوابط العامة لتوزيع الأصول .كما يحدد المجلس الإطار العام للتوزيع الجغرافي للاسـ

الاستثمار المحلي	25 □ 100 %
الدول العربية والإسلامية	15 □ 100 %
الدول الأخرى	15 □ 100 %

تثمارات على النحو التالي:

ويراعى في التوزيع الجغرافي، المخاطر الاقتصادية والسياسية وغيرها من المخاطر المعروفة حسبما ذكرنا سا بقاً.

ملاحظة :الأرقام ليس بالضرورة أن يكون مجموعة % 100 لأنها عبارة عن مدى (Ραγυε) فهناك حد أدنى وهناك حد أقصى.

ثانياً :توزيع الأصول الاستثمارية حسب طبيعة الاستثمار:

يعتبر توزيع الأصول الاستثمارية حسب طبيعة الاستثمار من أهم الأدوات في مجال توزيع المخاطر.التوزيع الـ مقترح ليس المثالي لكل مؤسسات الزكاة ولكن مناسب للمؤسسات التي لديها القدرة على التوسع في استثماراتها ولـ ديها فائض مالي مناسب وكذلك شروط صدقاتها الجارية وطبيعة أعيانها الموقوفة، تمكنها من الاستثمار في هذه الـ مجالات .وهذه الاستثمارات ونسبها المقترحة في المحفظة الاستثمارية كالتالي:

1– الاستثمارات النقدية والسائلة) الحسابات الجارية، الودائع 15%–5(

2– الأسهم بكافة أنواعها)أسهم مدرجة وغير مدرجة30%–5 (

3– السندات والصكوك الإسلامية15%–5

4–الصناديق الاستثمارية35%–15

5–الاستثمارات العقارية70% –50

ملاحظة :الأرقام ليس بالضرورة أن يكون مجموعها 100% لأنها عبارة عن مدى (Ρανγε) فهناك حد أدنى وهناك حد أقصى.

ثالثاً : توزيع العملات:

يعتبر توزيع العملات من الأمور المهمة في مجال تخفيض مخاطر التقلبات في أسعار الصرف وللمحافظة على رأس مال المؤسسة وريعها .كما يمكن الاكتفاء بعملة دولة المقر إذا كانت مؤسسة الزكاة ليس لديها خطة للتوسع ف ي الدول الإسلامية أو الدول الأخرى .توزيع العملات يمكن أن يكون على النحو التالي–:

70 □ 100 %	عملة الدولة
20 □ 30 %	الدولار
□ صفر10%	الجنيه
□ صفر10%	اليورو
□ صفر% 5	عملات أخرى

ملاحظة :الأرقام ليس بالضرورة أن يكون مجموعها 100% لأنها عبارة عن مدى (Ρανγε) فهناك حد أدنى وهناك حد أقصى.

:7–4من معالجات الأزمة الاقتصادية العالمية هو دراسة المخاطر) المخاطر الكلية، مخاطر كل فرصة استثما رية :(إن من أهم دروس الأزمة المالية العالمية هو أهمية دراسة مخاطر الاستثمار ووسائل معالجته وذلك بتحديد المخاطر الكلية ومخاطر كل استثمار، ونظراً لصغر استثمارات مؤسسات الزكاة، فإن هذا المحور على أهميته لم يجز على الاهتمام الكافي، ويمكن في هذا الإطار الاهتمام بما يلي:

أولاً :تحديد المخاطر الكلية ومتابعتها :في العادة تركز المؤسسات على دراسة وتتبع المخاطر الرئيسية وهي الم خاطر الإستراتيجية ، الائتمان، التركيز، السيولة، معدل الربحية، كفاية رأس المال، التشغيلية، الاستثمار وأخيراً م خاطر السمعة .ولتحقيق المتابعة، يمكن إصدار تقرير ربع سنوي عن مراجعة المخاطر يحتوي على نوع المخاطر) الاستراتيجي، الائتمان، السيولة، معدل الربحية، كفاية رأس المال، التشغيلية، الاستثمار وأخيراً مخاطر السمعة (بحيث يحتوي على تحليل لكل نوع .كما يحتوي التقرير على واقع هذه المخاطر وكذلك العوامل المؤثرة فيها وم دى خطورتها) عالية، متوسطة، منخفضة .(كما يمكن وضع معيار رقمي لتزايد المخاطر أو انخفاضها بحيث تتع رف المؤسسة على طبيعتها وهل تتزايد أم تتناقص.

ثانياً :تحليل مخاطر كل استثمار :كما أن من الأمور المهمة في دراسة الفرص الاستثمارية، تحديد المخاطر التي تحيط بكل استثمار مقارنة بالعوائد التي سيحصل عليها مع تحديد الوسائل لتفاديها .ويمكن تحديد المخاطر المقترح دراستها بحسب طبيعتها ومن أهمها، مخاطر السيولة ومخاطر عدم السداد بالنسبة للبنك أو العملاء ومخاطر الاستثمار في الدولة) إذا كان الاستثمار خارج دولة مؤسسة الزكاة (سواء في مجال حماية الاستثمار أو مخاطر تمويل الأرباح ورأس المال أو مخاطر التذبذب في العملة) إذا كانت أعيان مؤسسة الزكاة مقومة بعدة عملات (أو مخاطر التخارج من الاستثمار .ومن تلك المخاطر أيضاً مخاطر تغيير التكنولوجيا ومخاطر التأخير في فترة الإنشاء أو زيادة كلفة المشروع) بالنسبة للمشاريع العقارية (ومخاطر السوق) انخفاض الإنجازات (ومخاطر التغيير في نسب التمويل مع الوقت وبالتالي زيادة مخاطر السداد.

ولعل من أهم وسائل التقليل من المخاطر أن لا تكون أصول مؤسسة الزكاة مركزة في أصول معينة أو في قطاعات قليلة كما ذكرنا في الفقرات السابقة .ولذلك فقد يكون من المناسب تحديد نسبة المساهمة أو التمويل القصوى من مجموع أصول مؤسسة الزكاة بحيث لا تتجاوز نسبة 15%–10 من مجموع أصولها.

:8–4أوضحت الأزمة المالية العالمية أن خط الدفاع الأول هو حسن اختيار الفرص الاستثمارية من خلال الاهتمام بمكونات الطلب الاستثماري :ولتحقيق ذلك يقترح تقديم تقرير متكامل إلى الجهة المختصة بالموافقة كل حسب الصلاحيات الممنوحة له بحيث يحتوي التقرير على النقاط الأساسية بما فيها طبيعة الاستثمار وقيمته، طبيعة القطاع، مدة الاستثمار وطبيعة المخاطر والرأي الفني في الاستثمار وإدارته وكذلك أدائه في السنوات السابقة، الشروط القانونية، المرجعية الشرعية .كما يحتوي التقرير على الوضع الائتماني والتشغيلي للشركة وأدائها في استثمارات سابقة وسمعتها في السوق .كما يحتوي التقرير على تجربة مؤسسة الزكاة في تعاملات الجهة التي تدير الاستثمار معا في استثمارات سابقة .كما تقوم الإدارة المعنية بالتأكيد من أن طلب الاستثمار مستوف لكافة المتطلبات وانه يتوافق مع الخطة السنوية وتوجيهات مجلس الإدارة كما أنها تضع توصيتها حول هذا الأمر.

ولعل أهم مكونات الفرصة الاستثمارية التي تحتاج إلى تحليل مكثف هي ما يلي :وضوح أهداف الفرصة وملاءمتها ، وجود تقييم فني، تكاليف المشاركة ومناسبة الرسوم المفروضة، مناسبة أسعار الشراء والبيع عند التخارج، سهولة التخارج وعدم وجود قيود زمنية أو مبالغ، عدم مد مدة الاستثمار، طبيعة المشاركين في الصندوق، طبيعة مساهمة الشريك الاستراتيجي عينية أم نقدية وحجمها بحيث لا تكون أقل من10% ، دورية البيانات والشفافية، مقر هيكل الاستثمار، المرجعية القانونية في حال التعثر وتفادي التحكيم .من المهم أن يتوافق الطلب مع الخطة الاستثمارية والقواعد العامة واللوائح والنظم والتفويضات وتوجيهات الجهات المنظمة مثل اللجنة الاستثمارية للمجلس أو جهات رقابية أخرى مثل ديوان المحاسبة وأجهزة الرقابة المالية والتعليمات القانونية والنظم الشرعية ومصادر الأموال مع وجود توصية واضحة من الإدارة التنفيذية.

:9–4إن من أهم دروس الأزمة المالية العالمية هو أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وحسن استخدامها وبعد النجاح في زيادة عدد الفرص الاستثمارية المعروضة على مؤسسة الزكاة من خلال العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين، فلابد من الاهتمام بكيفية التمييز بين الفرص المختلفة وذلك من خلال عمل دراسات الجدوى الاقتصادية ووجود مؤشرات واضحة لقبول العملية الاستثمارية .وتسعى دراسة الجدوى الاقتصادية إلى التعرف على جاذبية المشروع للاستثمار لمؤسسة الزكاة وما هي الافتراضات المختلفة لتحقيق العوائد المتوقعة ومدى صحتها بالنسبة لظروف السوق) الدراسة التسويقية (وطبيعة مكونات المشروع التي ستوفر هذه العوائد) الدراسة الفنية (وما هي الافتراضات المالية للعوائد الاستثمارية) الدراسة المالية.(

تعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية بمكوناتها الثلاث الفني والمالي والتسويقي إحدى الوسائل الحديثة التي تستخد م في غربلة المشاريع والاستثمارات بحيث يتم التحقق من افتراضاتها المختلفة ومدى مطابقتها للأسس الاستثمارية والخطوط الإرشادية لأي جهة مثل مؤسسة الزكاة .وفي العادة تقوم الجهة مستوف للمشروع الاستثماري بإعداد د راسة الجدوى الاقتصادية المناسبة ويمكن لمؤسسة الزكاة الاستعانة بها والتأكد من افتراضها .وأما إذا كانت مؤس سة الزكاة تنوي إنشاء مشروع ضخم تملكه بالكامل فقد يكون من المناسب قيامها بدراسة الجدوى الاقتصادية قبيل الشروع فيه.

:10–4ومن دروس الأزمة المالية العالمية، أهمية اختيار المؤسسات المالية التي يتم الاستثمار فيها .وفي اختيا ر مؤسسة الزكاة للمؤسسات المالية التي يمكن تكوين شراكة إستراتيجية معها أو التعامل معها، يمكن النظر في الع ديد من العوامل منها تخصص المؤسسة في المجال الاستثماري وخبرات وقدرات العاملين فيها وسجلها الاستثمار ي ومدى نجاحها في الأدوات والمشاريع الاستثمارية التي قامت بها ووجود تقييم ائتماني لها أو إدارة متخصصة ت ؤكد قدراتها المالية ومهاراتها الاستثمارية .ويمكن كذلك الاستعانة بخبرة مؤسسة الزكاة معها وخصوصاً في أداء ا لاستثمارات التي تم الاستثمار بها سابقاً.

كما لابد عند اختيار المؤسسة المالية الشريكة من التأكد من أن تكون الهيئات والمؤسسات المالية التي تتعامل مع ها الهيئة مسجلة في بلد المنشأ طبقاً للقوانين المعمول بها لدى البنك المركزي والمؤسسات والهيئات المتخصصة أ و أي جهات رقابية أخرى مخولة لتنظيم نشاط الاستثمار في هذا البلد وأن يكون مضى على تأسيسها على الأقل ث لاث سنوات مالية وأن تكون حسنة السمعة وذات مركز مالي متين وألا تكون تعرضت لأي ملاحقات قانونية نتيج ة للإهمال أو الاحتيال من أحد موظفيها أو العاملين بها مع تحديد أتعاب المؤسسة والمصروفات الأخرى سلفا والتأ كد من أن هذه الأتعاب والمصاريف معقولة ومنطقية ومقاربة لأتعاب المؤسسات الشبيهة.

:11–4إن من دروس الأزمة المالية العالمية، هو ضرورة المتابعة الدورية للاستثمارات ومتابعة الاستثمارات المتعثرة .ولتحقيق ذلك لابد من دراسة السوق بصورة مستمرة والتأكد من وصول التقارير والتحليلات المناسبة وا لاستعانة بالمؤسسات الاستشارية المتخصصة .كما لابد من المتابعة الدورية للاستثمارات لأن من أهم الخطوات ف ي أي أزمة مالية، أن يتم متابعة المحفظة الاستثمارية بشكل عام وأداء كل فئة استثمارية بحسب العوائد المتوقعة و ذلك بصورة ربع سنوية من قبل الإدارة المختصة أو فريق العمل والتي تقدم تقاريرها إلى الجهات المعنية كالمجل س.

ونتيجة لتعثر بعض الشركات الاستثمارية واستثماراتها، فإنه من المهم متابعة الاستثمارات المتعثرة من خلال و جود إجراءات يتم من خلالها متابعتها بصورة دائمة .فعند تعثر أي استثمار لانخفاض قيمته أو انحراف في العوائد المتوقعة، يتم استدعاء مسؤول الصندوق أو الاستثمار في الشركة للتباحث معه حول أسباب الانحراف والتعثر وم جالات العلاج وإعطاء مسؤول الاستثمار مهلة زمنية لتصحيح أوضاع الاستثمار.

كما إن من أحد تأثيرات الأزمة المالية هو الحاجة لبيع بعض أصول مؤسسة الزكاة مما يتطلب من القائمين عليه ا، الحرص على السعر المناسب والأفضل، وأن يكون مدعوماً بالآراء الفنية والاقتصادية المناسبة مع وجود مصل حة رابحة في البيع بدلا من الاحتفاظ به أو يكون من الأفضل بيع الحصة أو الاستثمار تفاديا لمزيد من الخسائر.

:12–4ومن أدوات معالجة تداعيات الأزمة كما أنه من وسائل الوقاية هو وجود مبادئ أساسية في الحكم الصال ح في مؤسسة الزكاة .ولأهمية هذا الأمر فقد سعت الدول والمؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية من خلال ا لتشريعات التي تصدرها إلى إرساء قواعد الحكم الصالح أو الإدارة الحصيفة لجوانب العمل المالي المختلفة بغر

ض تحسين الأداء والإدارة في المؤسسات المالية ولتلافي العيوب والثغرات التي برزت من خلال سقوط بعض المـ ؤسسات العتيدة والكبيرة أو تعثرها بسبب سوء الإدارة وعدم اتباع إجراءات الحكم الصالح .

إن تنامي الاهتمام بمبدأ الحكم الصالح والشفافية في التعاملات والوضوح في الإفصاح المالي عن كافة المعلوما ت ووجود المعايير المحاسبية المتعارف عليها وتوافر تصنيفات ائتمانية لكافة المنتجات المالية وغيرها من التطور ات، تؤكد وجود منهجية في العمل المالي وفي الأدوات الاستثمارية المتوفرة في السوق المالي وتعزز الثقة فيه .ولـ تحقيق ذلك لابد من وجود ضوابط عند مؤسسات الزكاة في كيفية التعامل مع الفرص الاستثمارية أو المؤسسات التـ ي تقدم الفرص الاستثمارية بما يحقق مبادئ عدم تعارض المصالح .ومن تلك الضوابط المهمة أن لا يكون هناك تـ عارض مصالح في استثمار الأعيان من قبل أصحاب القرار في إدارة مؤسسة الزكاة سواء كانوا أعضاء مجلس إد ارة أو إدارة تنفيذية .وقد يكون من المناسب أن يمتنع مسؤولو الاستثمار من التعامل مع الجهات الاستثمارية أو لا يشاركوا القرار أو يبدون مصلحتهم.

كما ولابد من الحرص على زيادة الشفافية وتعميق الرقابة المالية لمؤسسة الزكاة من خلال وجود الشفافية في الـ معاملات المالية والإدارية وسائر التصرفات الأخرى .والشفافية هي الوضوح في المعاملات والعلاقات ونشر المعـ املات مع إمكانية تمحيصها ومراجعتها من جهات محايدة عديدة مما يوفر الثقة والمصداقية في المؤسسة) العمر (110:من خلال نشر التقارير المالية أو الأداء المالي.

خامساً : الخلاصة

إن المخاطر التي تواجه مؤسسات الزكاة نتيجة للأزمة المالية العالمية هي في العموم محدودة وليس لها تأثير مـلـ موس عليها نظراً لقلة استثماراتها ولكنها قد تؤثر على أوضاع السيولة فيها أو تؤدي إلى انخفاض عوائدها في المـ ستقبل .ولعل من الحكمة أن تقوم مؤسسة الزكاة بالعديد من المعالجات بناء على الدروس المستخلصة من الأزمة الـ مالية الحالية .ويمكن في البداية أن تتعرف مؤسسة الزكاة على تجربتها التاريخية في الاستثمار وأهم الدروس منها وخاصة في فترة الأزمة الاقتصادية ومن ثم تسعى إلى وضع الغايات الأساسية للاستثمار والتي ترتبط عادة بنقاط أساسية منها :المحافظة على الأصول لمؤسسة الزكاة، تنامي معدلات الفاعلية والربحية، تنويع المخاطر وتقليلها من خلال حسن توزيع أصولها بحسب العملات والأسواق الجغرافية وطبيعة الأدوات المالية الاستثمارية.

كما أظهرت الأزمة أهمية تطوير البناء المؤسسي لعمليات الاستثمار ليكون قادراً على تحليل العروض الاستثما رية مع بيان نسبة المخاطر المتعلقة بكل استثمار وكذلك وجود سياسات واضحة الإجراءات للموافقة على الاستثما رات وتحليل مخاطرها وعوائدها المالية وكذلك متابعة أدائها.

ولعل أهم أثر للأزمة المالية العالمية على أعمال مؤسسة الزكاة هو في ضرورة إعادة تقييم سياساتها الاستثماري ة والتخطيط لاستراتيجيات طويلة الأمد .وبالتالي لابد من التركيز على مصادر مستدامة للتمويل بدل من الاعتماد على المصادر الآتية والقصيرة الأمد .كما أن انخفاض عوائد الاستثمار أو عوائد الزكاة والخيرات قد يتطلب من مـ ؤسسات الزكاة إعادة النظر في نشاطاتها وكذلك ترشيد نفقاتها.

المراجع:

1–
)أحكام وفتاوى الزكاة(، أحكام وفتاوى الزكاة والصدقات والنذور والكفارات، الكويت، الطبعة السابعة، 1429 هـ.(2008)
2–)أبو زهرة(، محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي، القاهرة،1391 ه.
3–)العمر(، فؤاد العمر، أخلاق العمل وسلوك العاملين في الخدمة العامة والرقابة عليها من منظور إسلامي.
4–المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم52 ، جدة، المملكة العربية السعودية،1419 ه.(1998)
5–
)الندوة الثالثة(، بيت الزكاة، أبحاث وأعمال الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة، الكويت،1413 ه 1992) م.(

بحث انعكاسات الآزمة الاقتصادية العالمية على إيرادات ومصروفات مؤسسات الزكاة

دراسة تحليلية إحصائية مقارنة لمصلحة الزكاة والدخل

المملكة العربية السعودية

الأستاذ/ خالد بن عبيد الظاهري

محاسب قانوني – مصلحة الزكاة والدخل – الرياض

تمهيد

الحمد لله القائل ى ي ي

المقدمة:

يمر الاقتصاد العالمي منذ أغسطس2007 م بأزمة مالية غير مسبوقة نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايـ ات المتحدة الأمريكية التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تمدد وتتفاقم وتضرب بأطنابها في جنبات الاقتصاد العالمي وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمـ ة.

ولأن هذه الأزمة لم تتجاوب بشكل كبير مع جهود التغلب عليها بدأ الحديث عن احتمالات دخول الاقتصاد الأمر يكي ومن ثم العالمي في مرحلة الركود أو الكساد حيث التباطؤ في معدلات النمو، والتراجع في فرص العمل ، خا صة وأن هذه الأزمة تعتبر أزمة مختلفة عن سابقتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي ، كما أنها أ زمة مركبة لأنها مصحوبة بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط العالمية ، وارتفاع في معدلات التضخم وأسعار الـ غذاء العالمية ، ولذلك تتفاوت التوقعات بشأن السيناريوهات لهذه الأزمة .

لن نسهب في تفاصيل حدوث الأزمة وبدايتها لكون هذه الورقة تبحث أثر الأزمة على إيرادات ومصروفات الز كاة ولكن من المهم معرفة الأسباب التي أدت لنشوء الأزمة والتي نوجزها فيما يأتي:

1–

ضعف الرقابة على المؤسسات المالية والاعتماد على الرقابة الذاتية وتحرير الأسواق المالية بصورة مفرطة ، مما أدى إلى الإفراط في عمليات التمويل.

2–

محدودية قدرة التشريعات على مواكبة التطورات السريعة التي حدثت في النظام المالي من ناحية ، ومن ناحـ ية أخرى أسهمت بعض التشريعات المستحدثة في إحداث أو على الأقل تعميق الأزمة المالية.

3–

أصبحت المصارف التجارية تستخدم الكثير من المنتجات المالية التي تم استحداثها في العقدين الآخرين والتـ ي تتسم بالتعقيد ، مما أثر في النظام المالي ، بأكمله وخلق ارتباطا قويا بين المؤسسات الخاصة العاملة فيه وازد اد فيه اعتماد المصارف على بعضها في توفير التمويل بدل الاعتماد على الودائع التي تخضع للتنظيم والرقابة.

4–

انخفاض معدل الفائدة في الولايات المتحدة لمدة طويلة ونتج عن ذلك نشوء سيولة كبيرة أثرت ولو جزئياً علـ ى أسواق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية وتزامن هذا مع استمرار العجز في الميزان التجاري الأمريكـ ي مما ساهم في نقل الجزء الآخر من السيولة الكبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أخرى حول العالم ، هذان العاملان دفعا المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها للبحث عن العوائد الجذابة لهذ ه السيولة بالرغم من المخاطر المرتفعة.

وكما ذكرنا سابقا بأن هذه الورقة تهتم بأثر الأزمة على إيرادات ومصروفات الزكاة بالتطبيق على المملكة العربـ ية السعودية وقد تم إعدادها بالاعتماد على ما صدر من مؤلفات وتقارير قبل نهاية العام2009 م مع مراعاة أثر شـ رط حولان الحول على تحديد سنة الزكاة المحصلة ، وعليه فإن على المطلع على هذه الورقة تحديث الإحصائيات الواردة فيها أولاً بأول بعد صدور تقارير عام2009 م النهائية لتصبح الورقة أكثر تحديثاً.

تداعيات الأزمة الاقتصادية

رغم أن الشرارة الأولى للأزمة الاقتصادية قد بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تداعياتها أثرت على جميع اقتصاديات العالم ولكن بتفاوت بناءً على مدى ارتباط هذه الاقتصاديات بالولايات المتحدة الأمريكية مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، وتتمثل أهم التداعيات فيما يأتي:

أولاً :تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي:

أكد صندوق النقد الدولي أن الأزمة الاقتصادية بسبب الرهن العقاري لن تنجو منها أي دولة من دول العالم وأنها ستطول اقتصاد جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة، وتمثلت أهم تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي فيما يأتي:

1– تراجع التوقعات بشأن النمو في الاقتصاد العالمي.

2–

تعرض العديد من البنوك حول العالم لخسائر من جراء هذه الأزمة الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف من الإقراض والذي أدى إلى انخفاض مستوى السيولة.

3–

إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية ووجود حالة من الخوف الشديد في أوسا ط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار والتي دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاط ر وبالبحث عن استثمارات أمنية.

4– ارتفاع معدلات البطالة.

ومن الأمثلة على تأثير الأزمة على دول العالم ما حدث في دول الاتحاد الأوروبي من انخفاض وتراجع في أسع ار العقارات والتي آلت إلى تراجع في معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم، وأيضاً دول آسيا مثل اليابان والصد ين والهند والتي تأثرت لأن نسبة كبيرة من صادراتها كانت موجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقد شهدت هذ ه الدول انخفاضاً في مبيعات الشركات المصدرة وانخفاضاً في إنتاج المصانع.

ثانياً : تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي :

تظهر تداعيات الأزمة على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤشرات أداء الاقتصاد الأمريكي التي تبين خطورة الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي وحجمها الآتية:

1– تفاقم العجز في الميزانية.

2– ارتفاع حجم المديونية) الدين الحكومي. (

3– تزايد تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي.

4– ارتفاع معدلات التضخم.

5– تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

6– تراجع عمليات بناء المساكن والتراجع في إعداد تصاريح البناء وفي أسعار المساكن.

7– الهبوط في سعر العملة الأمريكية مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم.

8– تراجع أرباح البنوك الأمريكية.

ثالثاً : تداعيات الأزمة على دول مجلس التعاون الخليجي:

تضررت البلدان المصدرة للنفط بصورة مباشرة من الأزمة العالمية نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط وبالطب ع من هذه الدول دول مجلس التعاون الخليجي.

إن دول المجلس تواجه تداعيات الأزمة العالمية على ثلاثة محاور هي انخفاض أسعار النفط، وتقلص تدفق رؤو س الأموال الخارجية، وتراجع الطلب على مواد البناء والصناعة، وكل هذه المحاور تؤدي إلى تراجع النمو السريـ ع الذي شهدته المنطقة في الفترات الأخيرة، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي للنمو في دول مجلس التعاون إلى أن معدل نمو دول مجلس التعاون المتوقع للعامين 2009 م 2010 هي 7,0 و 5 ,2على التوالي.

ومما يزيد من تأثير دول المجلس بالأزمة هو حجم الاستثمارات النقدية الموظفة في أسواق المال والبنوك الأمريـ كية.

وبالرغم من أثر الأزمة على دول المجلس إلا أن الإجراءات والحلول التي قامت بها بعض دول المجلس لمواجهـ ة هذه الأزمة العالمية والتي منها الاعتماد على الاحتياطات الكبيرة المجتمعة قبل الأزمة واستخدامها لتنفيذ سياسة معاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية والتي أسهمت في احتواء تأثير الأزمة على القطاعات غير النفطية والتي يتوقع لـ ها معدل نمو في القطاعات غير النفطية لعامين2009 م و2010م بـ 2,3 و 4,5على التوالي.

ومن مظاهر هذه السياسة أيضاً ضخ بعض دول المجلس للسيولة في البنوك المحلية لتخفيض نقص السيولة والتـ ي بدورها ستؤدي إلى دعم الثقة في القطاع المصرفي وتحريك دوره الائتماني من جديد.

رابعاً : تداعيات الأزمة على اقتصاد المملكة العربية السعودية:

رغم عدم وجود أزمة رهن عقاري داخل المملكة العربية السعودية إلا أنه يصعب وجود اقتصاد في العالم لم يتأ ثر بهذه الأزمة ولو بشكل غير مباشر فقد أدى الانكماش الاقتصادي العالمي إلى انخفاض كبير في الطلب وأسعار البترول وكذلك أسعار البتروكيماويات ولذلك فقد انخفضت عائدات الصادرات السعودية.

ويمكن النظر لأثر الأزمة العالمية على اقتصاد المملكة من خلال مجموعة من المداخل نستعرض منها:

– 1مدخل سوق الأسهم:

فمن المعروف في الأزمات المالية العالمية أن الأزمة تشتعل في بدايتها وبسرعة في سوق الأسهم ثم تنتقل بعد فتـ رة لسوق السلع ثم تنتقل بعد فترة أطول إلى سوق العمل وهذا ما حدث في تطورات الأزمة العقارية في الولايات الـ متحدة الأمريكية.

والمؤكد أن الاستثمارات السعودية للأفراد والمؤسسات الرسمية في أسواق المال العالمية قد تأثرت بهذه الأزمة وهذا على المستوى الخارجي، أما على المستوى الداخلي فإن سوق الأسهم السعودي جزء من منظومة السوق المـ الية العالمية وأن ما تعرضت له السوق المالية خلال الفترة الماضية من هبوط يرجع إلى تأثرها بالأزمة المالية التـ ي لم تفلت منها بورصة متقدمة أو نامية أو ناشئة.

– 2مدخل القطاع المصرفي:

من الطبيعي أن يكون الجهاز المصرفي أحد المداخل التي يمكن أن يتأثر بها الاقتصاد السعودي من الأزمة الماليـ ة العالمية وذلك بسبب استثمارات المصارف في الخارج وارتباطها مع المصارف العالمية ولكن المصارف السعو دية تؤكد مراراً أنها في مأمن من هذه الأزمة وأن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى صمودها أمام هذه الأزمة ومن أهمها يأتي:

–

المميزات التي يتمتع بها القطاع المصرفي السعودي وخاصة ما يتعلق بتطبيق مقررات لجنة بازل) لجنة با زل للأنظمة والرقابة المصرفية.(

–

توفر سيولة في البنوك السعودية نتيجة للسياسات النقدية والمالية التي اتبعتها الدولة وعدم وجود أي شح في ت قديم الائتمان المصرفي.

– 3مدخل النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي في المملكة مرتبط بشكل كبير بالعلاقات والروابط الخارجية للاقتصاد السعودي وخاصة ما يت علق بالصادرات ورغم تأثير الأزمة على معدل النمو الاقتصادي العالمي ومن ثم وجود احتمالات لتأثيرها على حـ جم الطلب على النفط وعلى أسعاره ومن ثم تأثيرها على نمو الاقتصاد السعودي من الناحية النظرية إلا أن الواقع يؤكد أن هذا الأثر لم يظهر بعد فما زالت أسعار النفط مرتفعة عن المستوى الذي يشكل خطورة على الموازنة العا مة رغم انخفاضها مؤخراً، وبالتالي فإن تأثير الأزمة على نمو الاقتصاد السعودي من مدخل صادرات النفط يعتبر ضعيفاً جداً على الأقل في الأجل القصير ومع ذلك لا يمكن إغفال تأثير هذه الأزمة على الصادرات غير النفطية لـ لمملكة وخاصة صادرات البتروكيماويات التي سينخفض الطلب العالمي عليها في ظل تباطؤ معدل النمو الاقتصاد ي العالمي وهذا يؤدي بشكل أو بآخر إلى تراجع أرباح الشركات التي تعمل في هذا القطاع.

ولكن يمكن القول إن تأثير الأزمة العالمية سيكون محدوداً ويمكن تلافيه في الأجل الطويل وذلك لسبب جوهري وهو زيادة الاستثمار الداخلي والخارجي من العوائد النفطية المتراكمة من سنوات سابقة والتي ستؤدي إلى تقليص أو إلغاء أثر هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني.

ويمكن عرض الجهود التي قامت بها حكومة المملكة العربية السعودية لتقليص أثر الأزمة العالمية على اقتصاد ها فيما يأتي:

أولاً : من ناحية السياسات النقدية:

فقد خفضت مؤسسة النقد العربي السعودي معدلات إعادة الشراء عدة مرات وبنسب كبيرة ومعدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس وخفضت أيضا نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب عدة مرات وأنشأت ودائ ع زمنية لمدة طويلة نسبياً في المصارف المحلية وأجرت المؤسسة عمليات مقايضة للنقد الأجنبي مع المصارف الـ محلية لتوفير سيولة بالدولار لتلبية متطلبات المصارف المحلية للنقد الأجنبي وقامت المؤسسة أيضاً بخفض تسعير ة أذون الخزانة، كل هذه السياسات النقدية التي قامت بها الحكومة السعودية تهدف إلى تشجيع المصارف على الاقت راض لعملائها وتعتبر هذه الإجراءات إلى الآن ذات جدوى لتعزيز مستوى الثقة في القطاع المالي.

ثانيا : من ناحية السياسات المالية:

إعلان الحكومة لإنفاق 400 مليار دولار لبرنامج الاستثمار في القطاعين الحكومي والنفطي وذلك لتغزيز الاقت صاد الوطني خلال خمس سنوات قادمة، ضخ مؤسسات الاقتراض المتخصصة ما يقدر بحوالي 40 مليار ريال خ لال عام2009 م ومن هذه المؤسسات صندوق التنمية العقاري والبنك السعودي للتسليف والادخار وصندوق الاست ثمارات العامة وكل ذلك من أجل تسهيل عملية تمويل المشاريع الإستراتيجية الكبيرة.

وضع الاقتصاد السعودي في ظل الأزمة:

حقق الاقتصاد السعودي نمواً ملحوظاً في عام2008 م مستفيداً من التطورات الايجابية في سوق النفط العالمي، ومن استمرار الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي اتخذتها الحكومة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة مع العمل على تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، بهدف تنويع مصادر الدخل ، وتوفير المزيد من فرص العمل في الاقتصاد المحلي.

فتشير الأرقام الفعلية للإيرادات والمصروفات للعام المالي2008 م إلى ارتفاع في جانب الإيرادات بنسبة 3,71 في المئة لتبلغ نحو 1,1 تريليون ريال مقارنة بنحو 8,642 مليارات ريال في العام السابق، في حين ارتفعت المصر وفات بنسبة 5,11 في المئة لتبلغ حوالي 1,520 مليار ريال مقارنة بحوالي 2,466 مليار ريال في العام السابق، و شكلت الإيرادات النفطية نحو 3,89 في المئة من إجمالي الإيرادات في عام2008 م، تفي حين شكلت الإيرادات ا لأخرى نحو 7,10 في المئة) جدول رقم.(1

العام المالي	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات الفعلية	3,392	3,564	7,673	8,642	1101
المصروفات الفعلية	2,285	5,646	3,393	2,466	1,520

جدول رقم : (1) الإيرادات والمصروفات الفعلية) مليار ريال(

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي الخامس والأربعون1430) هـ(

وتبعا لزيادة الإيرادات فقد زادت المبالغ المعتمدة للمشاريع التنموية وللبنية التحتية لعام2008 م بنسبة 18 في الـ مئة لتبلغ 165 مليار ريال مقارنة بنحو 140 مليار ريال في العام السابق) جدول رقم(2

جدول رقم : (2) المشاريع المعتمدة في الميزانية) مليون ريال(

العام المالي	2005	2006	2007	2008
المبلغ المعتمد	500,75	000,126	000,140	000,165

المصدر : وزارة المالية بيانات الميزانية العامة.

واستجابة للتطورات الايجابية على صعيد سوق النفط العالمي، ولاستمرار تحسن المناخ الاستثماري المحلي في المملكة فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً نسبته 1,22 في المئة ليبلغ نحو 8,1 تريليونات ريال في عام2008 م، كما تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نموه بنسبة 4,4 في المئة في ع ام2008 م ليبلغ نحو 5,848 مليارات ريال مقارنة بنحو 4,812 مليارات ريال في العام السابق) جدول رقم.(3

جدول رقم : (3) إجمالي الناتج المحلي) مليار ريال(

العام المالي	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية	8,938	5,1182	6,1335	5,1439	1758
أجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة1999) م (100 =	2,722	3,762	3,786	4,812	5,848

المصدر مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي الخامس والأربعون1430) هـ(

هذا النمو الاقتصادي والزيادة في حجز الإنفاق على المشاريع واكبه ظهور شركات متخصصة جديدة مما أدى إ لى إصدار سجلات تجارية خلال عام2008 م لإنشاء 2831 شركة جديدة متنوعة مقارنة مع 2274 شركة تم إنشا ؤها في عام2007 م، وبلغ إجمالي رؤوس أموال هذه الشركات الجديدة حوالي 4,70 مليارات ريال وبالمقابل بلغ إ جمالي رؤوس أموال الشركات الجديدة في عام2007 م ما مقداره 6,51 مليارات ريال، وتأتي هذه الزيادة نتيجة لا ستمرار توجه القطاع الخاص نحو زيادة الاستثمارات بكافة أنواعها والتي تتطلبها المرحلة التنموية الحالية لمواكب ة التطور التقني وتطوير آلية الإنتاج ومن خلال استعراض أنواع الشركات في الجدول رقم (4) يتضح أن شركا ت المساهمة قد شكلت النسبة الأكبر بنسبة 6,82 في المئة بينما الشركات ذات المسئولية المحدودة نسبة 3,17 في المئة، من إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المنشأة في عام2008 م) جدول رقم.(4

جدول رقم : (4) عدد رؤوس أمور الشركات الجديدة) رأس المال بملايين الريالات(

2008		2007		العام المالي
رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	
2,58120	92	1,43527	78	الشركات المساهمة
8,12206	2599	5,7884	2018	الشركات ذات المسئولية المحدودة
5,17	92	1,34	120	شركات التضامن
7,11	48	1,164	58	شركات التوصية البسيطة
2,70356	2831	8,51609	2274	المجموع

المصدر : وزارة التجارة والصناعة.

	2006	2007	2008
المؤسسات التجارية	37622	62436	68412

وأصدرت وزارة التجارة والصناعة خلال عام2008 م سجلات تجارية لإنشاء 68412 مؤسسة تجارية توزع ت على مختلف مناطق المملكة بنسب متفاوتة وبالتالي ارتفع العدد الإجمالي للمؤسسات التجارية العاملة في المملك ة والمرخصة من قبل وزارة التجارة والصناعية بنهاية عام2008 م إلى 6,763 ألف مؤسسة تجارية سيطر نشاط التشييد والبناء المقاولات على نسبة 4,27 في المئة من إجمالي عدد المؤسسات التجارية الجديدة) الجدول رقم 5).

جدول رقم : (5) عدد المؤسسات التجارية الجديدة

المصدر : وزارة التجارة والصناعة

كما أصدرت وزارة التجارة الصناعة خلال عام2008 م تراخيص صناعية لإنشاء 1891 مصنعا جديداً في مخت لف الأنشطة الصناعية وبإجمالي تمويل حوالي 6,48 مليارات ريال.

أثر الأزمة العالمية على الإيرادات والمصروفات

الزكوية لمصلحة الزكاة والدخل

نبذة عن مصلحة الزكاة والدخل:

بدأت مصلحة الزكاة والدخل ومارست أعمالها عام1355 هـ عندما أُسس مكتب لها تابع لوزارة المالية، واستقلت في عام1370 هـ تحت مسماها الحالي ليكون من مهامها فرض جباية زكاة عروض التجارة من رعايا المملكة العربية السعودية ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي الذين يمارسون العمل التجاري داخل المملكة ، وأُصدرت بذلك المراسيم الملكية والقرارات الوزارية.

إيرادات ومصروفات المصلحة في ظل الأزمة:

الإيرادات:

لقد ساهم تحقيق الاقتصاد السعودي زيادة في الإيرادات على مر السنوات السابقة إلى التوسع في المشاريع التنموية) جدول رقم (2والتي انعكست على زيادة عدد المنشآت الجديدة المدرجة في سوق الأعمال) جدول رقم 4 ، (5 وذلك للقيام بالمساهمة في تنفيذ المشاريع التنموية المعتمدة في ميزانيات الدولة، وبالتالي انعكس ذلك بالزيادة على عدد المنشآت الجديدة المسجلة في مصلحة الزكاة كمكلفين بالزكاة، ويتضح ذلك من عدد شهادات التسجيل المصدرة للمكلفين الجدد والتي جاءت على النحو الآتي:

جدول رقم (6) إحصائيات شهادات التسجيل المصدرة

	2005	2006	2007	2008	2009
شهادات التسجيل	2558	3739	6274	7153	12636

المصدر : إحصائيات مصلحة الزكاة والدخل

وكنتيجة لكبر حجم وتصاعد الاعتمادات المالية المخصصة للمشاريع في ميزانيات الدولة للسنوات محل البحث والتي شكلت بدورها زيادة في إيرادات المنشآت المنفذة لها سواء منها ما هو قائم أو المنشأة خلال هذه السنوات، والتي تُمثل مكلفي الزكاة لدى المصلحة، وهذا بدوره أدى إلى زيادة حصيلة الزكاة الموردة للمصلحة وذلك بوتيرة تصاعدية كما يتضح من الدول رقم.(7)

جدول رقم : (7) إيرادات المصلحة) مليون ريال(

	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات	3643	4531	6599*	6215	6599

.والدخل الزكاة مصلحة : المصدر

.العام هذا في تمت سابقة سنوات زكوات لتسويات كنتيجة جاءت العام لهذا الكبيرة الزيادة *

ومن الجدير بالذكر أنه خُصص حساب خاص لحصيلة الزكاة في مؤسسة النقد العربي السعودية يُوجه للصر ف على مشاريع وبرامج الضمان الاجتماعي كما سيفصل لاحقا.

المصاريف:

المصاريف الإدارية) تكاليف الجباية:(

تتحمل الحكومة السعودية كافة المصاريف الإدارية لتكاليف جباية الزكاة والتي قدرت نسبته ما يقارب 3% مـ ن حصيلة الزكاة خلال الخمس سنوات الماضية، في حين بلغت قيمتها) الجدول رقم(8

جدول رقم : (8) المصاريف الإدارية) تكاليف الجباية (مليون ريال

	2005	2006	2007	2008	2009
المصاريف	115	151	165	166	192

المصدر : مصلحة الزكاة والدخل.

توزيع حصيلة الزكاة

يقتصر دور المصلحة على جباية الزكاة من المكلفين المسجلين لديها طبقا للضوابط والإجراءات المنظمة لذلك، أما صرف وتوزيع حصيلة الزكاة على مستحقيها الشرعيين فتتولاها وكالة الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة الشئ ون الاجتماعية والتي أنشئت عام1382 هـ لتنهض بمسؤوليات تنفيذ برامج التنمية ومشاريعها الموجهة إلى بعض الفئات التي تحيط بها ظروف اجتماعية خاصة بهدف تأمين المعاش الكريم لهم من خلال أنشطته المتعددة التي تأت ي في مقدمتها أنشطة تقديم المعاشات والمساعدات ودعم تنفيذ المشاريع الإنتاجية لمستفيدي الضمان ويساهم الضم ان الاجتماعي في تحقيق الأسس الإستراتيجية لخطط التنمية وذلك بالاهتمام بالرعاية الاجتماعية والصحية للمجتم ع السعودي والعناية بالفئات المحتاجة للرعاية من خلال ما تقدمه من برامج ومشاريع تسهم في تحسين إمكانيات ا لأفراد وزيادة دخلهم ورفع مستوى معيشتهم وفق ضوابط وأسس صدرت بها عدة أنظمة منها نظام الضمان الاجتم اعي والذي يحدد ضوابط الاستحقاق للضمان الاجتماعي وغيره من المساعدات المبينة على أسس شرعية ومالية ت كلف صرفها لمستحقيها من الفقراء والمساكين والمعوزين وغيرهم.

ويتم عادة إعداد موازنات تقديرية لكل عام للصرف على هذه البرامج والمشاريع والمعاشات والمساعدات ويكو ن الأصل في التمويل المالي للصرف على هذه البرامج والمشاريع هو الاعتمادات المالية المخصصة من الدولة ال مبينة على الاحتياج المقدر في الموازنات التقديرية، في حين تُعطى حصيلة الزكاة الأولية لتعطية ما يمكن من بنود الموازنات ويُغطي المتبقي من الاعتمادات المشار إليها.

الاحتياج المقدر في الموزانات) = حصيلة الزكاة + الاعتمادات المخصصة من ميزانية الدولة.(

عوامل ساهمت في التعامل مع الأزمة والحد من آثارها السلبية على الجباية:

كما اتضح من البيانات الإحصائية لحصيلة الزكاة خلال سنوات الأزمة أنه لم يمكن هناك أثر للأزمة على الحصد يلة، بل زادت بشكل تصاعدي إضافة إلى زيادة عدد المكلفين المسجلين لدى المصلحة ويرجع ذلك لعدة عوامل من أهمها:

تشريع إلزامية جباية الزكاة والذي كان له دور مزدوج في حل الأزمة وزيادة وثبات الحصيلة.

التزام الجهات والمؤسسات الحكومية بالتعاون مع المصلحة بما يكفل تحقيق جباية الزكاة من المكلفين بها.

جباية الزكاة وفق أنظمة وأُسس شرعية ومحاسبية مقننة.

جباية الزكاة وفق أُسس جابية تتسم بالثبات والشمولية مما يصعب تلاعب المكلفين بها.

الاعتماد على قاعدة بيانات مرتبطة آليا بالجهات الحكومية ذات العلاقة حيث زودت المصلحة بكافة أنشطة المكلف وأقيام مستورداته وأعماله) العقود / التوريدات.(

التجديد المستمر في إجراءات وآلية العمل بالمصلحة بما يواكب التطور في القطاع الخاص، ومن ذلك ميكنة أعما ل المصلحة.

زيادة عدد مكلفي المصلحة الناتج عن زيادة حجز المشاريع التنموية خلال سنوات الأزمة.

تسهيل إجراءات المحاسبة الزكوية بحيث أصبحت المحاسبة سنوية.

الاستمرار في تطوير ورفع المستوى الفني والمهني لمحاسبي الزكاة بالمصلحة.

دعم الهيئات الشرعية الرسمية) لجنة الإفتاء /هيئة كبار العلماء (للمصلحة.

الاستفادة مما تُضفيه مصادقة الهيئات المهنية) المحاسبين القانونيين (على ما يُقدمه المكلف للمصلحة من بيانات وإقرارات زكوية.

تحمل الحكومة السعودية كافة تكاليف الجباية وكذلك إيكال مهام صرف الحصيلة لمؤسسات حكومية ساهم في زياد ة ثقة الملكفين بالمصحلة.

إضافة إلى استمرار العمل وفق هذه العوامل تسعى المصلحة إلى تحقيق عدة أهداف بشكل مستمرة كحلول مستقبلي ة لتفادي إسقاطات الأزمة على حصيلة الزكاة، منها على سبيل المثال :

التوسع النوعي والعددي لقاعدة المكلفين المسجلين في المصلحة.

ترقية أقسام الزكاة في ماليات المحافظات إلى مستوى فروع.

استبقاء واستقطاب الكفاءات المهنية والإدارية الفاعلة.

الاستفادة القصوى من مشروع الحكومة الألكترونية.

التحديث المستمرة في ميكنة أنظمة وإجراءات العمل.

النتائج:

التحرك الإيجابي للحكومات لاتخاذ التدابير الكفيلة بتقليص تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصادياتها.

بروز المعاملات الإسلامية التجارية كحل للازمة الاقتصادية العالمية الحالية، وكوقاية من الأزمات المستقبلية.

فاعلية التنسيق الاقتصادي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي الذي انعكس على السياسات النقدية والمالية شبه الموحدة المتخذة لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاد المنطقة.

تبني حكومة المملكة العربية السعودية للسياسات النقدية والمالية ودعم الاستثمار الداخلي كإجراءات تكفل تقليص أ ثر الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصادها.

للزكاة دور فاعل في التخفيف من آثار الأزمة وذلك يكون بنقل ملكية الأموال من الأغنياء إلى الفقراء.

إحصائياً لم يكن لهذه الأزمة أي أثر على حصيلة الزكاة وعدد مكلفي الزكاة في المملكة العربية السعودية، وهذا ير جع بشكل كبير إلى وضع الاقتصاد السعودية في ظل الأزمة وإلزامية جباية الزكاة.

تتحمل الحكومة السعودية كامل تكاليف جباية الزكاة.

تقتصر مهمة مصلحة الزكاة والدخل على الجباية فقط ، في حين تتولى صرف الحصيلة وكالة الضمان الاجتماعي .

التوصيات:

يلزم الاستمرار في تنفيذ السياسات النقدية والمالية من ضخ للسيولة ودعم الاستثمار الداخلي واستخدام احتياطات وفوائض الميزانية بصورة رشيدة بما يخدم تقليص تداعيات الأزمة.

طرح المصرفية الإسلامية كبديل آمن للمعاملات المصرفية التقليدية) الربوية.(

ضرورة قيام الحكومات الإسلامية بجباية الزكاة بشكل إلزامي امتثالا لأمر الله عز وجل گ گ گ ڳ ڳ ڳ ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ھ) التوبة (103 :مما يستحق الكثير من الفوائد منها:

تأكيد دور الزكاة في تفعيل دور الأفراد والمؤسسات غير الحكومية في التنمية الاقتصادية والمتمثلة في اقتطاع جزء من مدخرات الأغنياء وإعطائها لمستحقيها والذين يميلون إلى الإنفاق والذي سيساهم في إنعاش الحركة ا لاقتصادية.

تكوين قاعدة ممولين دائمين ومتجددين للزكاة يمكن رصد نموهم أو انحسارهم بما يكفل بيانات إحصائية لحصيل ة الزكاة المستقبلية، وبالتالي يمكن عمل موازنات تقديرية لمصارف الزكاة تتسم بالكثير من الواقعية.

إظهار شعيرة الزكاة في المجتمع المسلم.

اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع الوعي الزكوي في المجتمع المسلم سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات الحكوم ية.

جباية الزكاة من خلال نظام يتسم بالشفافية والوضوح بما يكفل حق الممول) المزكي (والفقير على حد سواء، ويـ كون من سمات هذا النظام ما يأتي:

- وضع أسس نظامية تؤكد إلزام الجهات الحكومية ذات العلاقة) الجهات المرخصة للأنشطة إدارات العقود با لجهات الحكومية، الجمارك، الجهات الأمنية ... إلخ (بمساندة الجهة القائمة بالجباية بما يكفل إعطاؤها القوة الـ نظامية التي تضمن لها إلزام الممولين بدفع الزكاة المستحقة عليهم.

- وضع أسس جباية تتسم بالثبات ويصعب التلاعب بها عند إجراء احتساب الزكاة للمولين) طريقة حقوق الملـ كية على سبيل المثال.(

- إيكال صرف الزكاة لمستحقيها الشرعيين لمؤسسات حكومية وذلك لرفع درجة الثقة والاطمئنان عند الممولي ن على وصول الزكاة لمستحقيها الشرعيين وبطريقة تتحرى العدالة في التوزيع.
- ضرورة أن تحمل الحكومات الإسلامية كافة تكاليف جباية الزكاة دعما للحصيلة، ومساهمة في الخير.
- ضرورة أن تدعم الهيئات الشرعية الرسمية ورجال الدين مؤسسات الزكاة.

الخاتمة:

في منتصف عام 2007 حدثت الأزمة المالية في الولايات المتحدة وامتدت آثارها إلى كثير من دول العالم، ومن أهم أسباب حدوثها مشكلة الرهن العقاري والتوسع في الإقراض دون ضمانات، ومما هو واضح فإن انعكاساتها على الاقتصاد السعودي كانت محدودة وذلك لفاعلية ونجاح ما اتخذته الحكومة من إجراءات بالإضافة إلى استقرا ر سوق النفط حيث ساهمت تلك العوامل بتحقيق معدل نمو جيد في عام 2008 أدى إلى زيادة إيرادات ميزانية الد ولة بما نسبته 71% والذي انعكس بدوره على المشاريع التنموية، وبذلك كانت داعماً كبيراً لإيرادات المقاولين المـ نفذين لها وانعكست على أوعيتهم الزكوية حيث بلغت الزيادة في حصيلة الزكاة في عام (6%) 2008 فضلا عن الزيادة التصاعدية الملحوظة في سنوات الأزمة، ويرجع عدم تأثير الأزمة على حصيلة الزكات في المقام الأول إلـ ى جبايتها بشكل إلزامي والإلزام كذلك يؤدي إلى تصاعد الحصيلة بذلك تمارس الزكاة في المجتمع دورا مزدوجا كونها ستساهم في تغطية حاجات مستحقيها وكأداة من أدوات علاج الأزمة بنقلها لبعض أموال الأغنياء إلى الفقرا ء وبالتالي تدوير وتحريك السيولة .

قائمة المراجع:

1– القران الكريم.

2– سنن أبي داوود الرقيم.4700 :

3–

مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث والاقتصادية والإحصاء، والتقرير السنوي الخامس و الأربعون،2009 م.

4–

منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التقرير الشهري حول الأزمة المالية العالمية، مايو 2009 م.

5– صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصادي الإقليمي للشرق الأوسط واسيا الوسطى، أكتوبر2009 م.

6–

وائل إبراهيم الراشد، روية تحليلية لانعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون و اقع دول الكويت، جامعة الكويت قسم المحاسبة.

7– صندوق النقد الدولي، نشرة الصندوق لشهر أكتوبر2009 م.

8–

مجلس الغرف السعودي، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقت صاد السعودي، أكتوبر2008 م.

9– وزارة المالية، بيانات الميزانية العامة للأعوام من2005 م حتى 2009 م.

10– وزارة التجارة والصناعة، إحصائيات الوزارة لعام2008 م.

11– مصلحة الزكاة والدخل، إحصائيات المصلحة لعام2008 م.

12– وزارة الشؤون الاجتماعية، الكتاب الإحصائي السنوي للعام المالي1427 هـ-1428/هـ.

بحث أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء الزكوي في السودان

الدكتور /نصر الدين فضل المولى

عميد المعهد العالي لعلوم الزكاة □ السودان

30–29مارس 2010 م بيروت

مقدمة:

كتبت هذه الورقة في ظل الافتراضات التالية:

أولاً :أن التداعيات الناشئة عن الأزمة والآثار الناتجة عنها لم تبلغ مداها حتى الآن، حيث لازالت هذه التداعيات تظهر بين حين وآخر كما هو حادث الآن في دبي .. ذلك أن احتواء مثل هذه الأزمة وتداعياتها يحتاج إلى عدة سنين.

ثانيا :أن السودان يتأثر بهذه الأزمة وتداعياتها بطريقة غير مباشرة .. لضعف الأسواق المالية في السودان .. حيث ستنتقل آثار الأزمة وتداعياتها عبر–:

أ –تأثر عدد من الصناديق المالية العربية والعالمية التي لها ارتباطات استثمارية في السودان.

ب –درجة الاعتمادية الكبيرة في الاقتصاد السوداني على الاقتصاديات الخارجية.

ت –عبر الأسعار وانتقال مظاهر التضخم الزكاوي من خلال حركة الصادرات الواردات

وبالتالي فإن تأثير الأزمة على اقتصاد السودان يمكن النظر إليه من خلال تحيل القطاعات الرئيسية له.

تحليل القطاعات الرئيسية للاقتصاد السوداني

يشير التحليل الاقتصادي لهذه القطاعات إلى–:

أولاً : قطاع التجارة الخارجية

إن تحليل الميزان التجاري من خلال الفترة2007–1999 م يشير إلى–:

1–

بلغت صادرات السودان إلى الدول الآسيوية في المتوسط حوالي (75%) بينما الواردات منها سجلت نسبة متوسطة حوالي (29%) وقد استأثرت الصين وحدها بحوالي (75%) من الصادرات بينما بلغت الواردات منها حوالي (5,11%) ويميل الميزان لصالح السودان بسبب الصادرات البترولية، بالتالي ونظراً لتخلي الصين عن ربط عملتها بالدولار ستنقل لها الأزمة عبر استثماراتها الضخمة في أمريكا وأوربا وبالتالي يصل تأثيرها إلى السودان بطريقة غير مباشرة.

2–

أما صادرات السودان إلى العربية فقط بلغت المتوسط حوالي (2,14) بينما سجلت الواردات منها ضعف هذه النسبة (2,28%) وهذا أيضاً يعكس الدور المتعاظم للتعامل مع الدول العربية، وتحتل المملكة العربية السعودية والإمارات مكان الصدارة في جانبي الصادرات والواردات وبالتالي فإن تأثيرها بالأزمة سينقلها للسودان؟

3–

صادرات السودان إلى الدول الأوربية بلغت في المتوسط (9%) ويلاحظ أن الميزان يميل لصالح الدول الأوربية مما يعني تأثر الاقتصاد السوداني بدرجة أقل في الصادرات وأكبر في الواردات.

4–

صادرات السودان إلى الولايات المتحدة الأمريكية لم تصل إلى الواحد الصحيح (6,0%) بينما سجلت الواردات منها نسبة ستة أضعافها ويرجع ذلك إلى ارتفاع الواردات في العامين1999 م2000–م وهذا يعكس ضعف

التبادل التجاري ما بين السودان الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي ضعف الأثر المباشر للأزمة على السودان الـ وارد من أمريكا.

ثانيا : القطاع المصرفي

يتسم النظام المصرفي في السودان بعدد من السمات التي تجعله مختلفاً إلى حد ما عن النظام العالمي بالرغم من أنه يعتبر جزءاً لا يتجزأ منه ومن هذه السمات:

1–

قيام النظام المصرفي السوداني) حتى الآن (على قاعدة المشاركة والتداول الفعلي للأموال والموجودات .و ذلك وفق الضوابط الشرعية الخاصة بالحلال والحرام والغُنم والغرم والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصـ حاب الأعمال والخبرة والعمل.

2–عدم جواز نظام المشتقات المالية وكل صورة وأشكال بيع الدَّين بالدِّين.

3–

التزام النظام المصرفي بمجموعة القيم والأخلاق الإسلامية التي توجب الأمانة والمصداقية والتيسير في المعـ املات.

هذا السمات العامة تجعل تأثير الأزمة ومناطقها على درجة من الاختلاف من حيث النوع وشدة التأثير .. ولكن نـ ظراً للارتباط الوثيق للنظام المصرفي السوداني بالنظام العالمي فإن هناك درجة من التأثير تحدث على النحو التالـ ي:

1–الخدمات المصرفية.

تتأثر الخدمات المصرفية بنوعيها الائتماني وغير الائتماني بنفس طريق التأثر الذي سيحدث في الخدمات المصـ رفية في النظام الدولي وبصفة خاصة الخدمات المرتبطة بالتجارة الخارجية والخدمات المصرفية الأخرى.

2–العلاقات مع البنوك المراسلة.

يتوقع أن تتأثر بعض المصارف في هذا المجال بسبب ارتباطها مع المصارف الدولية التي تركز قروضها على الائتمان العقاري.

3–حجز الأصول الخارجية المحتفظ بها في المصارف الأوربية.

وهي رغم ضآلتها إلا أنها ستتأثر بنفس درجة التأثير الذي يحدث في الدول الأوربية.

ثالثاً :قطاع الأوراق المالية

يعتبر إصدار أوراق مالية تطوراً هاماً وإيجابياً في مسيرة تطبيق الاقتصاد الإسلامي في السودان، حيث تم إصـ دار شهادة المشاركة الحكومية) شهامة (وشهادة مشاركة بنك السودان) شمم (وصكوك التمويل الحكومية، وغير ها من الإصدارات التي يزمع إصدارها بهدف تعميق تجربة الاقتصاد الإسلامي.

وقد لاقت الأوراق المالية المصدرة نجاحاً وإقبالاً كبيراً عليها من جمهور المتعاملين والمؤسسات الشركات غير المالية، والمؤسسات المالية والمصرفية، كما أنها ساعدت في حل حالات التعسر المالي للحكومة في الفترات التي تتدفق إليها الموارد بصورة منتظمة مما يعني أنها حققت مكاسب وفوائد مزدوجة بين الحكومة ممثلة في وزارة المـ الية والعملاء على مختلفة مستوياتهم.

وعلى الرغم من أن سوق الخرطوم للأوراق المالية يضم أكثر من ثمانية قطاعات أهمها، قطاع الأوراق المالية والصناديق الاستثمارية والقطاع المصرفي وقطاع الشركات، إلا أن معظم التداول في السوق الثانوية يتركز في ق طاع الأوراق المالية التي تسيطر عليه الدولة من خلال شركاتها وبالتالي فإن الآثار سوف تكون محدودة جداً، ولا يبرز الأثر واضحاً إلا عند ارتفاع مستويات التضخم بنسبة تتآكل معها الأرباح المحققة، لكن الآثار سوف تكون أك ثر وضوحاً في تداول أسهم سودا وتل وشركة زين للاتصالات التي ترتبط بالسوق الخارجية) أسواق الإمارات ال عربية.(

رابعاً :قطاع التأمين

إن قطاع التأمين سيكون تأثره محدوداً لأن الشركات العاملة في قطاع التأمين في السودان لديها الملاءة المالية و القدرة على الحد من المخاطر التي يتعرض لها في الحدود المعقولة لتأثير الأزمات المالية، كما أن احتياطياتها جيد ة ومطمئنة.

وبما أن سوق التأمين السوداني يعد أحد الأسواق التي تقوم على فكرة التأمين التعاوني) التكافل الإسلامي(، فإ ن الأثر سوف يكون أقل مقارنة بأسواق التأمين في الدول الأخرى، لكن من المؤكد أن هناك تأثيراً على السوق الس وداني جراء ما حدث لأكبر شركة تأمين في العالم لها تعاملات مباشرة في كثير من الأسواق العالمية حيث إن التأث ير سيكون بشكل واضح في الشركات التي تتعامل ع شركة AIΓ بينما سيكون نفسياً أو محدوداً على الشركات الت ي لا ترتبط بتعاملات مباشرة مع الشركة الأمريكية المعنية.

تأثير الأزمة على القطاعات الاقتصادية

سوف يحدث تأثير واضح على الموازنة خاصة أن أسعار البترول حققت انخفاضاً كبيراً وحسب الإحصائيات يـ ساهم البترول في الناتج القومي الإجمالي بحوالي (16%) تقريباً، ويساهم بنسبة (9,89%) في الصادرات، وبا لتالي فإن موازنة العام2009 م والأعوام القادمة ستتأثر في حالة استمرار الأزمة وانخفاض أسعار البترول الخام، وبالتالي يظهر عجز الموازنة الأمر الذي يستدعي اللجوء إلى سياسة الاستدانة من الجهاز المصرفي أو فرض ضد رائب ورسوم إضافية.

وذلك يحدث تأثير كبير على قطاع الصادرات الغير بترولية حيث إن هذه الصادرات منذ عام1996 م) عام دخ ول البترول (انخفضت مساهماتها في الناتج القومي الإجمالي.

أما بالنسبة لقطاع الاستيراد من المتوقع أن يحدث زيادة في أسعار السلع المستوردة وإذا نظرنا للقطاعات الرئيس ية المكونة للناتج المحلي فإن تأثيرات الأزمة يمكن بيانها على النحو التالي:

قطاع الزراعة:

سوف يتأثر الطلب على المنتجات الزراعية بارتفاع الأسعار وبأي ضرائب أو رسوم إضافية تفرضها الدولة نتيـ جة لعجز الموازنة، كما من المتوقع زيادة أسعار مدخلات الإنتاج نتيجة التغيرات التي ستحدث في سعر الصرف.

قطاع الصناعة

نتيجة لتأثر أسعار البترول كما سبق الإشارة وكذلك أسعار مدخلات الإنتاج في ظل اعتمادية قطاع الصناعة عال يه على المدخلات المستوردة، فإن أسعار السلع المصنعة محلياً سترتفع بزيادة التكلفة الأمر الذي سيؤثر سلباً على الطلب، ومن المتوقع أن يحدث ركود في قطاع السلع المعمرة والاستهلاكية.

قطاع الخدمات

تأثر هذا القطاع تأثيراً محدوداً في مجال النقل أما باقي المجلات مثل الاتصالات فإن إنتاجيتها لم تتأثر ولكن من الممكن حدوث تأثير على مستوى التغطية الجغرافية خاصة للمناطق الجديدة، أما قطاعات خدمات الفنادق والمطا عم إلخ .... فهذه سوف تتأثر بحركة المستثمرين والقادمين إلى البلاد الذين تتأثر حركتهم بالأوضاع الاقتصادية العـ المية.

كما أن الانخفاض في معدل نمو الخدمات الحكومية قد يزيد من تأثر هذا القطاع بالأزمة، ولكن مجملاً فإن الأدا ء على هذا القطاع سيظل متأثراً بما يحدث في القطاعات الأخرى.

وبشكل عام وفي إطار تحليل الأزمة المالية الراهنة يلاحظ أن تأثيرها على الصادرات الغير بترولية سوف يكو ن محدوداً.

ولكن سيواجه الاقتصاد بتضخم في أسعار السلع الأساسية وبالنسبة للاستثمار قد تكون آثار الأزمة المالية جاذبة لرأس المال العربي ولاسيما بعد الخسائر الكبيرة في البورصات حيث يمكن انتقال الإنتاجية التي تعتبر الأكثر ضمـ اناً والسودان من الدول المرشحة لجذب الاستثمار إذا أحسن إدارة موارده.

تأثير الأزمة المالية على الأداء الزكوي في السودان

1- تأثير الأزمة على الجباية

تتحدد الأوعية الزكوية للجباية في (6) أوعية وهي : عروض التجارة، المهن الحرة، الأنعام، المستغلات، الز روع، والمال المستفاد، وخلال عام 2008 جاءت مساهمات هذه الأوعية على النحو التالي) الجدول رقم.(1

الوعاء الزكوي	المبلغ بالجنيه	نسبة المساهمات
عروض التجارة	265,407,178	50%
المهن الحرة	120,745,2	1%
الأنعام	664,924,22	6%
المستغلات	450,216,15	4%
الزروع	848,368,121	34%

المال المستفاد	833,478,16	5%
الجملة	180,141,357	100%

جدول رقم(1)

ومن الجدول يتضح أن عروض التجارة تتمثل أعلى نسبة في الجباية بنسبة (50%) يليها الزروع والتي تساهم بنسبة (34%) أي أن (84%) من الجباية مصدرها التجارة والزراعة ومن المتوقع أن تؤثر الأزمة المالية سلب اً على أداء القطاعين وبالتالي من المتوقع انخفاض نسبة مساهمتها في الجباية، ويشير الأداء الفعلي للأوعية الزكوي ة في عام 2008 إلى انخفاض مساهمات الزروع بحوالي (4,2%) مقارنة بعام2007 م.

في ظل استمرار الأزمة المالية مع توقع تأثيرها السالب على أداء الاقتصاد السوداني خاصة قطاع التجارة وذلك بالرغم من أن الزكاة في التجارة تطبق على رأس المال التجاري المتداول وأن إيرادات الزكاة تظل موجبه حتى م ع غياب البيع أو انعدام الربح والمعادلة التي توضح ذلك.

[(α-1) + (JI +1) a] *kc*025,0 z =

حيث تمثل ⟩ نسبة المبيعات لعروض التجارة التي تم بيعها أو ما يسمى المعاملات ، ϑI نسبة الربح، χ κ رأس المال التجاري ومن الواضح هنا الاختلاف ما بين الزكاة والضرائب التي تطبق على الربح فقط.

وبتطبيق المعادلة يلاحظ أن عروض التجارة سوف تتأثر نتيجة للانخفاض في إجمالي الاستهلاك المتوقع في مو ازنة) 2009 نسبة لانخفاض رقم المعاملات (والتأثير الأكبر سيظهر في قطاع التجارة الخارجية.

أما قطاع الزروع الذي ساهم بحولي (34%) من الجباية فمن المتوقع أن يؤثر انخفاض الطلب الداخلي على م نتجاته) انخفاض الأسعار (بسبب ارتفاع التكلفة وعموماً فإن انخفاض أسعار البترول وانخفاض سعر الصرف سـ يظلان يؤثران على الأداء الاقتصادي وبالتالي الجباية.

أثر الأزمة المالية على أداء الجباية خلال العام 2009 م

الزروع

الزراعة في السودان ذات شقين الأول منها صيفي ويعتمد على استيراد بعض مدخلات الإنتاج والأسمدة من الخـ ارج، والتأثير هنا يظهر في أن الانخفاض في الأسعار العالمية لن ينعكس على أسعار الاستيراد والتي يتوقع أن يحـ دث فيها ارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار الدولار، وعليه في ظل هذه الظروف من المتوقع عدم زيادة الرقعة الزراعية والذي قد يؤدي انخفاض المتحصل من جباية الزروع في حدود حوالي (25%) من قيمتها الحقيقية.

وعاء الأنعام

إن قطاع الماشية بكافة أنواعه يرتبط بالظروف المناخية والطبيعية، وبالتالي فإن التأثر بالأزمة فيما تبقى من العام2008 م، وتقديرات موازنة2009 م، سوف يكون محدوداً يتأثر بتصدير المواشي إلى بعض الدول العربية.

– 2عروض التجارة

يتوقع أن تتأثر بالأزمة العالمية من خلال تغير سعر صرف الجنية السوداني) في حدود50,2 ج للدولار (وسوف يتأثر حجم الصادرات السودانية لاسيما النفط حيث يتوقع أن ينخفض إلى أقل من100) دولار (ووفقا لتوقعات وكالة الطاقة الدولية) وبالتالي انخفاض حصيلة الصادرات بنسبة.(33%

ونفس الأمر ينطبق على الاستيراد الذي يرتبط بتوفير موارد النقد الأجنبي، ومن ناحية أخرى تأثر هذا الوعاء أيضاً بخفض الإنفاق الحكومي في عام2009 م.

وعليه فإن الأثر ينسحب على أوعية الزكاة المرتبطة بشركات تتعامل في التجارة الخارجية أو الشركات التي ترتبط أنشطتها بالاتفاق الحكومي.

القطاع الصناعي

القطاع الصناعي في السودان يعتمد بدرجة أساسية على الصناعة التحويلية التي ترتبط بحركة التجارة الخارجية ، لذا فإن اتجاهات التأثر بالقطاع طالت بعض الشركات كصناعة الحديد التي تواجه ركوداً أو مصانع الصابون والزيوت وغيرها، إن درجة التأثير على الجباية من هذا القطاع وصلت إلى نسبة (50%) من الزيادة الحالية في معدل نمو الربط المقدر للعام2009 م.

قطاع الخدمات

إن قطاع الخدمات يتركز بدرجة كبيرة على الاتصالات ذات الارتباط بالعالم الخارجي، مما يجعل التطور يرتبط بمدى الاستقرار في الاقتصاد العالمي، لذا فإن هذا القطاع قد يتأثر سلباً في العام2009 م حيث انخفضت الموارد من هذا القطاع في حدود (25%) من الزيادة في الربط المقرر لعام2009 م عن عام2008 م.

مقترح الجباية المقدرة	الولاية
50160000	الخرطوم
39600000	القضارف
29128000	الجزيرة
29040000	سنار
20240000	النيل الأزرق

12320000	جنوب دارفور
16104000	جنوب كردفان
11440000	نهر النيل
9680000	كسلا

مقترح الجباية المقدرة	الولاية
13200000	النيل الأبيض
29040000	شمال كردفان
3256000	شمال دارفور
10032000	البحر الأحمر
11440000	الشمالية
3960000	غرب دارفور
140800000	أمانة الشركات

3520000	المغتربين
432960000	الجملة

التحليل الإجمالي لتأثير الأزمة المالية على مصارف الزكاة:

يقوم ديوان الزكاة بصرف الزكاة وفقاً للنص القرآني بحيث تشمل ببنود الصرف الفقراء والمساكين والغارمين و ابن السبيل والمصارف الدعوية وفي سبيل الله والعاملين عليها والصرف الإداري، وتم الصرف خلال عام 2009 على النحو الآتي) : جدول رقم(2

نسبة المصرف من إجمالي الصرف	المبلغ	المصرف
66%	000,102,266	الفقراء والمساكين
4,3%	000,522,13	الغارمين
3,0%	000,039,1	ابن السبيل
9,7%	000,028,31	المصارف الدعوية
7,3%	000,794,14	في سبيل الله

العاملين عليها	000,672,59	7,14%
الصرف الإداري	000,122,16	4%
الجملة	000,282,403	100%

جدول رقم(2)

يلاحظ من الجدول أن الصرف على الفقراء والمساكين يمثل أعلى نسبة من مصارف الزكاة (66%) يليها الـ صرف على العاملين عليها ويمثل (7,14%) من الصرف.

وفي إطار الصرف على هدف تخفيف الفقر في المجتمع السوداني قام الديوان بتوجيه الصرف عام2009 م على النحو التالي) جدول رقم.(3

المشاريع المنفذة خلال عام2009 م

نوع المشروع	عدد المشروعات	النسبة المئوية	عدد المستفيدين	النسبة المئوية
مشاريع جماعية	1773	5,7%	90277	4,22%
مشاريع فردية	20876	89%	41451	3,10%
مشاريع خدمية	782	3,3%	269609	3,67%
الجملة	32431		401337	

جدول رقم(3)

التحليل التفصيلي لانعكاسات الأزمة على صرف الزكاة

على الرغم من أن الجباية المتوقعة2009 م يتم توزيعها على المصارف بنسبة ثابتة يحددها المجلس الأعلى لأمنا ء الزكاة وكذلك مجلس أمناء الزكاة بالولايات إلا أن التحليل السابق يبرز بعض الآثار التي ستؤثر ليس فقط على ا لأداء الاقتصادي للدولة وإنما تؤثر أيضاً على نمط الاستهلاك ومستوى المعيشة ومن أبرز هذه الآثار المتوقعة ما يلي–:

أولاً :الزيادة في الأسعار نتيجة لارتفاع سعر الدولار مقابل الجنية السوداني أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات م ن السلع والخدمات ... وذلك بالرغم من الانخفاض الحادث عالمياً في أسعار السلع والخدمات.

ثانياً :انخفاض العائدات البترولية أدت إلى التأثير على مشروعات التنمية بالبلاد خلال العام2009 م مما يؤدي إ لى خفض الإنفاق الحكومي الذي أدى بدوره إلى تأثيرات مباشرة على الدخل والاستهلاك ومستوى العمالة.

وبالرغم من أن اللجنة لا تتوقع زيادة واضحة في عدد الفقراء خلال العام2009/2010) م (إلا أنها تتوقع زياد ة شدة تأثير هذه الآثار على مظاهر الفقر الموجودة حالياً.

كما أن خفض الإنفاق الحكومي على المشروعات وخاصة المشروعات الخدمية قد يؤدي إلى زيادة طلب المسئو لين في الولايات على الصرف من الزكاة على بعض البرامج والمشروعات الخدمية.

وعليه فإن النسب المتفق عليها لتوزيع موارد الجباية على مصارف الزكاة ستتأثر زيادة ونقصانا حسب العوامل والظروف المتوقعة ... ولذلك فإن اللجنة توصي بالمقترحات التالية:

1–

زيادة الحصة المقررة للفقراء والخاصة بقوت العام بإضافة حوال لكل أسرة ممنوحة، ويعمل المعهد العالي لـ علوم الزكاة على تجويد مقترح بنظام التأمين الغذائي على قرار نظام التأمين الصحي ليشمل الأسر الضعيفة جداً والعجزة وحالات الفقر الذي يشل قدرات وإمكانيات الأفراد والأسر.

2–

زيادة مساهمات الديوان والخاصة بالرسوم الدراسية وخاصة بالنسبة للطلاب الذين يدرسون في التخصصا ت العلمية.

3–

زيادة النسبة المخصصة لتأهيل وصيانة المشروعات القائمة سواء أكانت إنتاجية أو خدمية لتصل إلى (51%) خصماً على نسبة الصرف على المشروعات.

4–

زيادة المبلغ المقدم لليتيم إلى (100) جنيه كحد أدنى، وذلك خصماً من نسبة المصارف الدعوية) المصار ف الدعوية هي مصرفي المؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب(

5–

التأكيد على توسيع مظلة التأمين الصحي ليشمل عدداً أكبر من الفقراء مع حل المشكلات المتعلقة بخدماته في بعض الولايات.

6–

وضع (10%) من موارد الجباية كاحتياطي عام ليصرف على المساعدات الصحية والغذائية وغيرها من ا لحوائج التي تطرأ ويتم توزيعها بالتنسيق مع مجلس أمناء الزكاة بالولايات وحكومة الولاية حسب الضرورة التـ ي تنشأ .

الخلاصة:

إن الأداء الزكوي سيتأثر في جانب الجباية نتيجة للسياسات الانكماشية التي تتبعها الدولة وانخفاض الطلب على السلع والخدمات أما جانب المصارف سيتأثر بزيادة مظاهر الفقر الأمر الذي يتطلب من الديوان توجيه مصارف الـ زكاة إلى المشروعات الإنتاجية بالدرجة الأكبر حتى لا توظف الموارد في جانب الاستهلاك فقط وإنما يكون الهد ف توسيع رزق الفقراء بتمويل المشروعات الجماعية.

ويضاف إلى ذلك الآثار السلبية اللازمة على الخدمات الأساسية مما يستدعي توجيه حجز كبير من المصارف ف ي هذا الاتجاه تخفيفاً للعبء على ذوي الدخول المحدودة.

تواجه ديوان الزكاة تحديات كبيرة تتمثل في التوفيق ما بين ثبات أو انخفاض الجباية والمساهمة في معالجة الإف رازات الاقتصادية الاجتماعية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السوداني.

الدكتور / سمير الشاعر
أستاذ وباحث جامعي
عضو مجلس أمناء صندوق الزكاة في لبنان
عضو لجنة المعايير الشرعية الثالثة(αααοιφι)
مدير التدقيق الشرعي في بيت التمويل العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

تمهيد

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية حدث غير عادي طالت وستطال تأثيراته مختلف المؤسسات الاقتصادية في العالم، وإن بدرجات متفاوتة، كون التشابك العالمي أوسع وأعقد مما نتخيل، فصغير الأحداث وكبيرها ينعكس بصورة أو بأخرى، نتائج مالية أو اقتصادية نافعة بموضع أو ضارة بآخر .وتنا ول هكذا موضوع من الأهمية بمكان لناحية البحث ولناحية محاكاة واقع مؤسسات الزكاة، والتي هي احدى مؤسسات المال والاقتصاد في أي مجتمع، تؤثر وتتأثر بما يجري فيه.

فآثار مؤسسات الزكاة لا يقتصر على منافع محدودة بأرقام مالية، بل بأعداد الجهات المستحقة التي تخدمها هذه المؤسسات، كون غالبها يعتاش بالقليل ، وقليل الأزمة العالمية عظيم عند المستحقين.

وقبل تناول الزكاة ومؤسساتها لا بد من تعرج بسيط وقصير على الأزمة عموماً وواقعها وآثارها خصوصاً، مستشهدين ببعض الرسوم التوضيحية مستغنين عن الاستضافة بأسباب ومسببات الأزمة وغيرها.

المبحث الأول

في الأزمة

شرع الله للناس التعاملات على أنواعها، إلا ما حرم، والتعاملات الاقتصادية إحداها، شرط أن نتقي الله في أنفسنا وفي الآخرين، فالعقود الشرعية زمرتان : زمرة عقود المعاوضات وزمرة عقود التبرعات، ولكل منها شروط انعقاد وشروط صحة، وقد كتب الله الإحسان على كل شيء، وأقر العد ل في العقود وخاصة عقود المعاوضات، فما كان من جنوح في عقد لطرف دون آخر ففي ذلك خلل، وعليه لا تستقيم حياة الناس معه.

كما أن الشرع الحنيف أرسى قواعد استقرار التعاملات وآثارها، وجعل للمجد نصيباً، تأسياً بحديث) الخراج بالضمان [1](والقاعدة النفيسة المشتقة منه الغنم بالغرم.[2]

ومع اختلال هذه القواعد، نستطيع أن نعرف أننا أخللنا ولكن يصعب معرفة مآل ومصير هذا الخلل البعيد منه والقريب، وما تحايل الناس على المناط ق غير المشروعة ابتداء أو غير المنصوح بها مع عدم حرمتها، على منهج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ..) الشقي من اتعظ بنفسه [3](.. إلا ن وع من أنواع المغامرات المهلكة.

فاعتماد الرياضيات التطبيقية في استحداث منتجات يعرف عند أهل الصناعة انطلاقها من غير فهم لتركيبها أو مفاعيلها، ينحو بالاقتصاد عن جادة الإنتاج الحقيقي، وما دخول المشتقات المالية المحرمة بعمومها، بإغراءات الربح والمكاسب الخيالية، إلا دخول في الاقتصاد الفقاعي أو بآخ ر مسمياته الاقتصاد الرمزي، وفي ذلك هلاك للحرث والنسل، والمشاهد اليوم خفف عن المستدلين وأفحم طالبي الدليل.

كما أن الدين وعموم منهجيات التعامل بالديون، استحدث فيها البشر ما لم ينص عليه رب البشر، ونظروا للآثار القريبة والمنافع الآنية، متذرعين بوجود راغب بنقل الدين له، أو أنه لا مخاطر مع وجود التأمين الحديث ومن شركات مرموقة على الديون ومستوياتها الأولى والثانوية،كلها هيكليا ت وشبكات عمل غير قائمة على تعاملات إنتاجية حقيقية ، ولا نقول أيضاً وهمية فقط بل أسوأ من ذلك بكثير ففيها الأسر لرقاب العباد والبلاد بحبال الاستعباد واللاإنتاج لصالح الفئات المستنفعة ظلماً وعدواناً من عقود غطاها قانون من صنع أيديهم، علماً أن النهي ورد عن) بيع الدّين بالدّين (لحـ ديث النهي عن) البيع الكالئ بالكالئ .[4](

في تعريف الأزمة :

منهجياً : الأزمة في اللغة : الشدة والقحط. [5]

وهي موصوفة هنا بوصفين ، أولهما كونها مالية بمعنى : أنها متعلقة بالمال بالدرجة الأولى ، والثاني كونها عالمية بمعنى أنها تشمل دول العالم جميع ها، حيث لم تسلم منها دولة .

أما تعريفها الاصطلاحي فيمكن أن يقال عنه :إنه الانخفاض الكبير المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول المالية .

أما رأيي :فهي أزمة....

وذلك لأن الاقتصاديين بأنواعهم ومع اختلاف مدراسهم الفكرية، لم يستطيعوا حتى اللحظة تشخيص ما حصل أو ما حجمه أو ما هي سلسلة الأحداث ا لتي أوردت هذا المورد، مقرين أنها ليست كالأزمات السابقة لا في النوع أو الحجم ، إلا أنهم مجمعون أن مدخل التشخيص للمشكلة يكمن في جرثومة الا قتصاد المشتقات مع العلم أنهم متفاوتون في الرأي بهذه المشتقات بين قائلين بأنها ممكنة بضوابط أو حدود، وآخرين رافضين لها ، وإن كانت أصوا ت الفئة الأخيرة أضحت أعلى .

كما أنهم يقرون أن الفائدة كآلية لتحريك أو تدوير زوايا المشاكل الاقتصادية، ليست على ما يتخيلون، فلولا عجز أدائها ما وصلنا لهذه اللحظة .

من آثار الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية:

أولاً :التراجع الكبير الملحوظ في مؤشرات المعاملات في البورصات العربية بصفة عامة والبورصات الخليجية بصفة خاصة، رتبت خسائر مالية فاد حة.

---

[1] (1) حديث : الخراج بالضمان أخرجه أبو داود (780/3 تحقيق عزت عبيد دعاس) من حديث عائشة، وصححه ابن القطان كما في التلخيص الحبير (22/3 ط شركة الطباعة الفنية).

[2] (2) قاعدة فقهية .

[3] (3) الصحاح في اللغة، ج2/ص286

[4] (1) حديث : نهي بيع الكالئ بالكالئ .... أخرجه الدار قطني (71/3 - ط دار المحاسن) .

[5] (2) الجوهري ، الصحام ، باب الميم فصل الألف 1861/5 .

ثانياً :ارتفاع معدلات السحوبات في الفترة الأولى من البنوك والمصارف العربية بسبب الذعر والخوف والهلع غير المنضبط، أحدث ارتباكاً في سوق النقد والمال وأثر على الاحتياطيات النقدية في البنوك والمصارف المركزية العربية.

ثالثاً :قيام العديد من البنوك والمصارف العربية بتجميد تمويل المشروعات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات وفقاً للخطط والاتفاقيات والعقود، سبب انكماشاً في مجال الأعمال مما قاد في النهاية إلى تعثر وتوقف وعدم قدرة الشركات المقترضة عن سداد مستحقاتها للبنوك والمصارف، وهذا بدوره سا هم في تفاقم الأزمة.

رابعاً :زيادة المخاطر المالية التي تواجه البنوك والمصارف العربية عن المعدلات المتعارف عليها بسبب عدم القدرة على التنبؤ بما سوف تأتي به الأزمة م ن آثار سلبية سواء كانت نفسية أو سلوكية أو مالية أو سياسية.

خامساً :قيام بعض كبار المستثمرين من الأجانب بسحب أموالهم وتجميد معاملاتهم في أسواق النقد والمال العربية، أحدث ارتباكاً وخللاً ملحوظاً في استقرا ر المعاملات، وتأثرت البورصات العربية بهذا السلوك.

سادساً : ضخة الخسارة التي منى بها المستثمرون العرب وكذلك البنوك والمصارف العربية في أسواق النقد والمال في أمريكا وأوروبا وغيرها بسبب الأزمة المالية، وهذا بالتأكيد أثر على ثرواتهم وعلى معاملاتهم في الأسواق العربية وكذلك على السيولة في أسواق النقد والمال العربية.

سابعاً :ارتباط كثير من أسواق النقد والمال في كل الدول العربية بالدولار، وما يحدث في أسعاره من انهيار غير مسبوق، سبب خسائر باهظة في الثر وات المالية للدول العربية.

ثامناً :تأثر أسعار النفط بالانخفاض بسبب الأزمة، كان له تأثير كبير على الدول النفق مباشر أو غير مباشر في خطة الإنقاذ الأمريكية، كما فعلت من ق بل حرب الخليج وفي الحرب على الإرهاب وهذا سوف يسبب خللاً في الموازين المالية للدول العربية.

تاسعاً :القلق النفسي الشديد الذي أصاب الناس وبصفة خاصة العرب من هذه الأزمة وما سوف يترتب عليها من فرض ضرائب ورسوم جديدة وما سو ف يترتب على ذلك من ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.

المبحث الثاني

التخطيط وبرامج الإعلام في مؤسسات الزكاة

جرت عادة مؤسسات الزكاة، وفي سبيل النهوض بأعباء الفريضة ونشراً لمفاهيمها وحثاً للناس عليها، أن تضع الخطط المناسبة التي توصل للأهداف المرسومة، وتتخذ الإعلام وبرامجه أداة أساسية في تحقيق المراد وبلوغ الأهداف.

فالتخطيط [6] هو ذلك التصور الذي يوضع في اللحظة الحالية محملاً بتصور تفصيلي لما سيكون عليه الغد، وكأنه محاولة لاستحضار المستقبل على الو رق، بمعنى أنه مرحلة التفكير التي تسبق أي عمل في الوحدة، متضمناً تحديد الأهداف، وتحديد المتطلبات اللازمة لتنفيذها، من أموال، أفراد، عدد آلات ، خامات، أساليب، وكذلك طرق تنفيذ هذه الأهداف ومواعيدها.

والتخطيط الإداري ينظر إلى الماضي قبل أن يضع أهداف المستقبل، فهو الطريق الذي نعير عليه لننتقل من موقعنا الحالي إلى موقع مستهدف أفضل.

إعداد الخطة: [7]

إن إعداد الخطط ليس عملا سهلاً يمكن القيام به في أي وقت وتحت أي ظروف، بل هو عمل ذهني شاق يتطلب بذل جهود جبارة من الجهة المسؤولة عن وضع الخطط، والإلمام بجوانب عديدة عن المشكلة أو الأهداف التي يراد التوصل إليها، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لوضع الخطة، إن مراعاة تحري الدقة في تحديد جوانبها مسألة حيوية ينبغي أخذها في الاعتبار عند العزم على إعداد أي خطة، واللجوء إلى الأساليب العلمية في إعداد الخطة والاستفادة قدر الإمكان مما هو متوافر لدى المخطط من المعلومات وبيانات ووسائل وإمكانات مادية وبشرية، وذلك للوصول إلى درجة عالية م ن الكفاءة والفاعلية في المراحل التي تمر بها الخطة، بدءاً من الإعداد والإقرار وصولاً إلى التنفيذ والمتابعة.

العوامل والاعتبارات التي تراعي عند وضع الخطة:

1– الوضوح.

2– المرونة.

3– مشاركة العاملين في وضع الخطة أمر ضروري وأساسي لضمان درجة عالية من النجاح عند التنفيذ.

4–

مراعاة الجانب الإنساني : ينبغي على المخطط وهو يضع الخطة أن يتذكر دائماً أنه يتعامل مع عنصر بشري، ذلك أن التنفيذ يتم بواسطة أفراد لـ هم مجموعة من العواطف والمشاعر، والاستعدادات ولهم دور بارز في اتمام العمل.

5–

دقة المعلومات والبيانات : إن البيانات الصحيحة والمعلومات الدقيقة هي الأساس الذي تبنى عليه الخطة، وعلى أساسها يتم تحديد الإمكانات الماد ية والبشرية اللازمة، للخطة والوقت المناسب لتنفيذها والصورة التي سيكون عليها الوضع عند التنفيذ من النواحي الاقتصادية الاجتماعية والسياسية كافة.

6–

الإعلان عن الخطة : والهدف من إعلان الخطة هو وضع العاملين أو المواطنين في الصورة الحقيقة للأسس التي قامت عليها الخطة والأهداف ا لتي تتوخى تحقيقها.

أما أهمية التخطيط ومقوماته ومراحله فهي لا تخرج عن أصوله الإدارية المتعارف عليها والورقة لا تستطيع بشروطها تناولها، إلا أني أحب أن أؤكد أهمية الواقعية في التخطيط، لنكون أقرب ما نكون للمستجد وعلى أتم الإستعداد لمواجهة كل طارئ ، وليس الأزمة المالية بحجمها وآثارها فقط ، فالواق عية في التخطيط المغلفة بالوضوح والاقتناع لدى فريقي التخطيط والعاملين، يجعل التدارك لأي انحراف كبيراً أم صغيراً عن الخطة أمر مستطاع، بحي ث إن لم يحافظ على أهداف الخطة يأتي بأقرب النتائج لها ، وهذا إن كان مرغوباً في عموم المؤسسات فهو أدعى وأوجب في مؤسسات الزكاة وذلك عم لاً بمنهج الأخذ بالأسباب وإتقان العمل، كما أن هذه الواقعية تساهم ببناء البرامج الإعلامية بيسر أوسع وقبول أكبر مما يساعد على إنتشارها بنجاح وفاعل ية.

مفهوم التخطيط الإعلامي–: [8]

---

[6] (1) المتحدة للبرمجيات □ إعداد / ثروت شلبي.

[7] (2) شبكة المحاسبين العرب.

[8] (1) السيد بهنسي حسن 1992 ، ص15 أسس تخطيط برامج الإعلام.

http//:telc.tanta.edu.eg/hosting/pro/14containt.3-7/htm

الإعلام ليس نشاطاً عشوائياً ، وليس نشاطاً وقتياً يبدأ حين تقع أزمة وينتهي بانتهائها ، وذلك لأن أنشطته طويلة المدى ونتائجها بعيدة الأثر، ولا ينتظ ر أن تكون النتيجة سريعة ، وإنما تحدث النتائج تدريجياً وعلى مدى طويل.

إن الإعلام يتعامل مع الإنسان، وآرائه وموافقة واتجاهاته التي ليس من السهل تغييرها أو تعديلها، وهذه من الأسباب الجوهرية لضرورة التخطيط.

كما يعرف التخطيط الإعلامي بأنه : [9]رسم سياسة الإعلام بالنسبة للمؤسسة عن طريق تحديد الأهداف وتصميم البرامج والوقف المناسب وتوزيع ا لإختصاصات على الخبراء، وتحديد ميزانيتها .أي العمل به في وضع الخطط التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي تم تحديدها، فبعد أن تحدد المشكلة تكو ن الخطوة المنطقية التالية من يقرر ما يتخذ بشأنها ، وعندما تصل الخطط إلى مرحلة التنفيذ فإنها تصبح برامج.

أنواع التخطيط الإعلامي:

أولاً –:التخطيط حسب الهدف المطلوب تحقيقه :[10]وفي هذه الحالة ينحصر التخطيط في أحد الهدفين التاليين–:

(1تخطيط وقائي.

(2تخطيط علاجي.

ثانياً –:التخطيط حسب الفترة الزمنية اللازمة للتنفيذ[11]، ويشمل:

(1تخطيط طويل المدى.

(2تخطيط متوسط المدى .

(3تخطيط قصير المدى.

ومن الطبيعي دمج التخطيطين معاً أي التخطيط حسب الهدف وحسب الزمن المتاح.

البرنامج الإعلامي الزكوي وأهدافه:

البرنامج الإعلامي هو فعل تواصلي مع الجمهور لأجل تبادل المعلومات والتفاعل المشترك مع مشاكل المجتمع قصد التأثير في سلوكيات ومواقف ا لأفراد والجماعات في اتجاه تنمية الروح الزكوية والنهوض بقيم الزكاة.

يعتبر البرنامج الإعلامي أيضاً فرصة لاشتراك المستفيدين منه في فهم مشاكل مجتمعهم والمساهمة في التغلب عليها ، مما يدعم جانب الحس والتوا صل لديهم.

يدخل البرنامج الإعلامى ضمن علاقة تواصلية تربط بين كل من المرسل الذي أعد رسالة المؤسسة الزكوية والمرسل إليه أي الجمهور ومادة التواصـ ل وهي الرسالة الموجهة بالإضافة إلى قناة التواصل وتكون إما كلمة أو صورة أو هما معاً .

تنوع البرامج الإعلامية شكلاً ومضموناً:

تنقسم البرامج الإعلامية من حيث الشكل إلى إعلام مكتوب يستهدف القارئ باستخدامه للكلمة المكتوبة كالمقالات الصحفية والتحقيقات وغيرها ، وإع لام مسموع موجه للمستمع بمشاهدة ناطقة عن طريق الأحاديث والحوارات الإذاعية والندوات ... وأخيراً إعلام مرئي يوصل برامج تلفزيونية وإشارات اجتماعية وغيرها.

تختلف البرامج الإعلامية التي تتوخى النهوض بقيم الزكاة أيضاً من حيث المضمون ما بين إعلام يدخل في مجال الحس والحث للتأثير في أفكار ومو اقف وسلوكيات الجماعات والأفراد بهدف النوعية ، وإعلام يدخل ضمن مجال المناقشة والمشاركة مع المزكين هدفه التأثير في سلسلة اتخاذ القرار أو ال قيام بإنجازات لصالح المستحق.

إعلام مؤسسات الزكاة والأزمة المالية العالمية:

تنبي مؤسسات الزكاة برامجها الإعلامية وخاصة الموسمية بهدف أساس : حث المزكين على إخراج زكواتهم، وبخلفيتها الفكرية أهداف ثانوية منها ا لتوعية بالفريضة وترسيخ مسمى المؤسسة في أذهان الجمهور.

ولو اقتصرنا على هذه الأهداف الثلاثة لتبسيط الدراسة نجد الفرق في مكونات الهدف وطبيعته ، فالنوعية بالفريضة أو ترسيخ فكرة واسم المؤسسة ف ي أذهان الجمهور هدفان طبيعتهما إستراتيجية بينما الأول حيث المزكين على دفع زكواتهم ، هدف موسمي قصير الأجل متجدد ، وعليه فمركب وصيا غة البرنامج الإعلامي لكل منها مختلف ، غير أننا إذا أردنا دراسة أثر الأزمة على كل من الأهداف الثلاثة ، سنجد أن الأهداف الإستراتيجية لا تتضرر كما يحصل للأهداف قصيرة الأجل ، هذا في المنهج الإداري العادي دون مراعاة طبيعة الهدف دينياً واجتماعياً.

---

[9](2) رشاد عبد اللطيف 1995 ، ص19 -20.

[10](1) السيد بهنسي 1992 ، ص19 □ 20 .

[11]( ) رشاد عبد اللطيف 1995 ، ص170.

فالمراقب لواردات مؤسسات الزكاة وخاصة في الأزمات يلحظها أكبر منها في الأوقات العادية ، وليس مرد ذلك إعلام المؤسسة وإنما الطبيعة الإيماذ ية لدى جمهور الأمة بأن الأزمات والبلايا تواجه بالصدقات ، وهذا مع أصوله الدينية ومع التعاطف الأكبر اجتماعياً في الأزمات مع الشرائح الأضعف ، ينبغي طبعاً أن لا يدعونا للتواكل ، وإنما للعمل وبذل الوسع وإفراغ الجهد ولأخذ بالسبب للنشاط أكثر في الأزمات ، فمؤسسة الزكاة لا تدعو لأخذ الما ل لذاتها بل لوكلائها المستحقين من المزكين.

تناول الموضوع من الناحية الإدارية البحتة:

لا شك أن المصممين لأي خطة ومهما بلغت مهارتهم أو دقة خطتهم سيرتبكون وسيلجؤون للخطة البديلة من الحظة بروز المشكلة أو الأزمة ومحاولة الاستعاضة عن الأهداف الأكبر بالأهداف الأصغر شرط الاستمرار على أمل التعويض والترجيح بين الأهداف لاحقاً وخاصة بعد الأزمة ، إلا في المؤ سسات التي تعتبر مفردات الأزمة مواد عملها.

فهل هذا المنطق الإداري البحت هو نفسه في مؤسسات الزكاة ؟

الإجابة بالطبع↔ لا .≈كون المؤسسات الزكوية تستفيد من العلوم الإدارية ليس بصورتها البحتة وإنما بصورتها المطعمة بأهداف الفريضة وأحك امها ومفاهيمها التكافلية والاجتماعية والإنسانية، وبالتالي نرى الخطط الإدارية بطعم اجتماعي ونكهة إنسانية ، وهذان الجانبان يزودان الخطة بالماد ة الزئبقية النافعة عند الصدمات ، بحيث تأتي الصدمة أو الأزمة مهما بلغت حدتها بأثر أضعف زكوياً أو على مؤسسات الزكاة ، فتنجو الحصيلة وتن تعش المؤسسة ولا يظهر الأثر المباشر للأزمة ، بعكس الحال في أوقات الرواج الإقتصادي المصحوب بانغماس جماهيري واسع بمباهج الدنيا.

ليس هذا من سوء الظن بالجمهور أو تمنى الأسوأ اقتصادياً، وإنما عكس المشاهد والمرصود واقعياً.

المبحث الثالث

آثار الأزمة على المؤسسات الزكوية عملياً

ذكرنا أن الهدف الأساس للبرامج الإعلامية حث المزكين على إخراج زكواتهم ، وبطريقة أخرى نتكلم عن واردات المؤسسة الزكوية، فمما= تتركب ؟ وكيف يحافظ عليها أو تزاد؟

مركبات وإرادات المؤسسات الزكوية وتأثرها بالأزمة:

سنتناول تركيبة أموال مؤسسات الزكاة من المجتمع دون المنح أو التقديمات الحكومية كون عامة مؤسسات الزكاة تقوم وارداتها على الأموال غير الـ حكومية ، وعامة أصنافها هي:

(1أموال المؤسسات الإقتصادية:

أ (تجارية.

ب (صناعية .

ت (مالية.

ث (صحية.

ج (خدمية بصنوفها.

ح ....(

(2أموال الأفراد:

أ (الموظفون.

ب (أصحاب المهن الحرة.

ت (أصحاب الحرف.

ث (الوارثون.

ج..... (

الأزمة الأخيرة تشبه بآثارها الزلزال فلها مركز ومنطقة تصيبها وارتدادات تطالب وتطاول مناطق أبعد وأوسع، فكلما زاد الالتصاق بمنطقة المركز كانت الأضرار أكبر وأوسع ، فالضرر الذي أصاب المؤسسات المالية المتداولة بموضوعات الأزمة من مشتقات وغيرها نالها الضرر الأكبر وبدرجات حسب الاستغراق بالأداوات المهلكة ، فالمؤسسات الحائزة على حصة أقل جاء تضررها أقل وهكذا الحال ، أما المؤسسات التي كانت أبعد عن المركز ذ الها منه شيء ، غير أن المؤسسات التي تعمل بموضوعات ليس لها علاقة بجراثيم الأزمة مباشرة نراها تضررت وبنسب متفاوتة أيضاً , كون الترابط ا لمالي العالمي أصبح اليوم أوسع مما نظن ، فمن أندر النادر أن تكون مؤسسة لها وضعها في الاقتصاد دون أن تكون على علاقة بالنظام المصرفي بجاذ ب من الجوانب.

وبناء على ذلك نرى المصاب قد عم والخطب قد استغرق وانتشر ، وعليه فقياس أثر الأزمة زكوياً بالنسبة لهذه المؤسسات ينعكس بدرجات متفاوتة حسب الضرر المتحقق بالنسبة للمؤسسة ، فالزكاة تحسب على المملوك في نهاية الحول وليس على المؤسسات حال الربح فقط ، فالمؤسسة الخاسرة قد يـ كون في مالها زكاة، في حين قد نجد أخرى رابحة بخلاف وضع الأولى، كالمؤسسة التي اجتاحت ديونها موجوداتها الزكوية.

أما للأفراد فلا يبتعد منهج الضرر بالنسبة لهم عما سبق ، فالمرتبطون بمركز الأزمة أكثر تضرراً من الأبعد منهم ، وإن كانت الأضرار التي تطال ا لأفراد أعظم أثراً منها في المؤسسات التي تتضافر لها عناصر قوة لا تتوافر للأفراد خاصة الموظفين ممن يضحى بهم لإنقاذ المؤسسات.

وهذه الشريحة على ضعفها ومصابها ، نراها أكثر التصاقاً بطاعة الله من باب الصدقات والتطوعات والزكوات وغيرها رغم ضيق اليد، ولكن ما يعو ض تقصير البعض المتضرر ، توسع عدد الأفراد مخرجي الزكاة في مثل هذه الأوضاع، فما فقد من كميات مالية من الأفراد المتضررين المنتظمين بإخ راج الزكاة ، تعوضه زكوات الأفراد الجدد الداخلين لحلبة الطاعة والزكاة.

وهنا مكمن العمل ، والمهمة المستجدة للمخططين للإعلام الزكوي ، بالاستفادة من طبيعة هذه التركيبة المؤسساتية أو الفردية في تحديد أهدافهم والشـ رائح المستهدفة ، وصياغة الخطة والرسالة الإعلامية كبرنامج يخدم الفريضة وقطبيها المستحقين والمزكين.

فالحل لآثار الأزمة على التخطيط وبرامج الإعلام الزكوي تتجسد:

(1بالتعرف الدقيق على طبيعة الأزمة.

(2الجهات المتضررة مباشرة منها على مستوى الأزمة .

(3الأضرار المحلية على صعيد القطر و منطقة الاستهداف الزكوي.

(4تحديد التركيبة المالية المؤسساتية والفردية المتضررة ومدى الضرر.

(5إعادة صياغة طرق الوصول للهدف المرحلي ، تنمية الواردات الوسمية.

(6تغليب التخطيط القصير الأجل على ما عداه من تخطيط.

(7التعرف على حجم المشكلة ومداها عند المستحقين، المولد للحافز والدافع القوي للتخطي وبناء البرامج الإعلامية.

(8التحضير الجيد للرسالة الإعلامية نفسياً، إنسانياً، اجتماعياً من غير إهمال الجوانب المالية والاقتصادية.

(9المباشرة والتنوع في الرسالة الإعلامية.

(10الانتقاء الدقيق للأدوات والوسائل الموصلة للرسالة الإعلامية.

(11التجديد بالخطاب ومفردات الرسالة والوسائل.

(12الإقدام على التوسع بالإنفاق الإعلامي في أوقات الأزمات ، ولمصلحة الطرفين مؤسسة الزكاة بانتعاش وإدارتها، والمزكين برفع حالتهم المعنوية مرة بالرسالة الموجهة لهم وثانياً بإشعارهم حين الدفع أنهم مازالوا أقوياء منفقين مقدمين على الحياة ، كما يمكن ضم المستحقين المطمئنين أو بأقل تقد ير من يضعف عندهم القلق من الغد.

(13عكس جو من الإيجابية في البيئة المحيطة المباشرة وغير المباشرة ، وتزداد الأهمية إذا انعكست عبر فريق العمل المشحون بالتفاؤل والأقدام.

(14السعي لتوسيع المشاركة في البرنامج الإعلامي للمؤسسات عبر القطاع الأهلي والمؤسسات الراعية إعلامياً واقتصادياً وغيرها ، فكثير من المؤسـ سات قد تجد في المشاركة وسيلة للخروج من مأزقها وإعادة الثقة لجمهورها بتبنيها لبرامج الزكاة بوجوهها الإنسانية والاجتماعية ، فتستفيد المؤسسة بتعميم ثقافة المشاركة والقرب من الجمهور في الأزمات.

ويمكن اختصار الأمر بأن النوائب إن أحسنت مؤسسات الزكاة توظيفها تكاد تكون لها بمثابة الفرصة الذهبية لتحقيق الاختراق الجماهيري فتزرع للمـ ستقبل القريب والبعيد، شرط متابعة الإنجاز ومشاركة الناس همهم ولو بالقليل فالنفس البشرية لها من المقاييس ما لا نجده من الكتب والعلوم المتخصصة بأسس القياس وطرقه، كما أن مخزون النفس البشرية يخبئ المعلومة لحين الحاجة إليها ، فالمؤسسة المستفيدة من برنامج الزكاة تجد نفسها بمكان ما ومـ ن باب أقل الوفاء شريكة للمؤسسة الزكوية ، وكذا الأفراد الذين استفادوا عند الضائقة من عطايا مؤسسة الزكاة ، نجد غالبيتهم يعترفون بجميل المؤسسة وفي أول فرصة تتوسع فيها أحوالهم المالية نراهم مزكين بعد أن كانوا مستفيدين ومستحقين ، ويأتي في مقدمهم المتضررين حديثاً من الأزمة ممن وقفـ ت بجانبهم مؤسسة الزكاة.

الخاتمة:

وختامياً، أؤكد أن الأزمة ليست عادية ولكن مهمة مؤسسات الزكاة وبالرعاية الربانية التأقلم مع أي ظروف وهذا مستطاع ، شريطة الفهم الحقيقي للر سالة الإعلامية المطلوب إرسالها مع التملك والتمكن من الأدوات الإعلامية المقننة بخطة مرنة واضحة ، مفهومة من فريق العمل.

أما عن الآثار ، فحقيقتها بيد الله عز وجل ويمكن أن تستقيم مقاييسها فنياً في المؤسسات النمطية، غير ذات الصبغة الإيمانية ، أما في مؤسسات الزكاة فردة الفعل الأولى ، والطبيعية عند الكثيرين أن الناس متضررون وبالتالي يدفعون الزكاة وهنا تتميز إدارة زكوية عن أخرى لناحية امتلاكها البدائـ ل بالفكر والتخطيط وتوظيف العلوم المختلفة في صياغة الرسالة المراد إيصالها حتى في ظل الأزمة.

وتكمن المهارة بتفتق العقل المحترف عن أفكار مبسطة مبدعة تعيد التوازن إلى النفوس المألومة والمتضررة وتنحو بها إلى جادة الصواب ، وتحملها برضا نفس وإقبال عظيمين على الاستمرار بأداء الفريضة أو استجلاب مزكين جدد، وهذه النفحة من الحديث والتي أخط أتمثلها من قول الله تبارك وتعالـ ى : (الشرح.[12] (6 – 5 :

[12] ( ) سورة الشرح، الآيات 5-6

بحث الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية والرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة

الدكتور/ أشرف محمد دوابه

رئيس قسم العلوم الإدارية والمالية

كلية المجتمع – جامعة الشارقة

الملخص

يعيش العالم أزمة مالية مصدرها النظام الرأسمالي، وقد تحولت تلك الأزمة إلى طاعون مالي لم ينج من ويلاته أحد، فانتشر ذلك الطاعون المالي، وإ ن كان تأثيره يختلف من دولة لأخرى تبعاً لدرجة تأثرها بالأزمة وأصبحت تبعاته من : خسائر، وإفلاس، وبطالة، وهبوط بورصات، وتقلب وتراجع أسـ عار، وفقر، وركود وكساد تضرب الاقتصاد العالمي في صميمه.

وتعتمد مؤسسات الزكاة على جمع الموارد الزكوية من الأفراد والمؤسسات، وتستخدم تلك الموارد لمستحقي الزكاة وفقاً لمصاريفها الشرعية .والخسا ئر الناشئة عن الأزمة المالية تؤثر بطبيعتها على ثروات ودخول الأفراد والمؤسسات وهو ما يؤثر على قيمة وعاء الزكاة بالانخفاض، بل ويزيد من الفئ ة المستحقة للزكاة، وتلك الإشكالية تبرز مدى أهمية الدور الملقى على عاتق مؤسسات الزكاة في الحاضر والمستقبل، من خلال تفاعلها مع تلك الأزمة با لاستفادة من فرصها، وحسن التعامل مخاطرها .

مقدمة:

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه ..وبعد:

يعيش العالم أزمة مالية مصدرها الرأسمالي، وقد نشأت تلك الأزمة في صميم النظام المالي، واشتعلت شرارتها في سوق المساكن الأمريكية ول كن جذورها أكثر عمقاً .فالتوسع في السوق المالية تجاوز إلى حد كبير معدل النمو في الاقتصاد الحقيقي خلال العقود الأخيرة، وأصبح الاقتصاد ال مالي قائماً على المقامرة، وخلق النقود، وهرم مقلوب من الديون يفوق الثروات بلا حدود.

وقد تحولت تلك الأزمة المالية إلى طاعون مالي لم ينج من ويلاته أحد، فانتشر ذلك الطاعون المالي، وإن كان تأثيره يختلف من دولة لأخرى تبعاً لدر جة تأثرها بالأزمة، وأصبحت تبعاته من :خسائر، وإفلاس، وبطالة، وهبوط بورصات، وتقلب وتراجع أسعار، وفقر، وركود وكساد تضرب الاقتصاد ال عالمي في صميمه.

مشكلة البحث:

تعتمد مؤسسات الزكاة على جمع الموارد الزكوية من الأفراد والمؤسسات، وتستخدم تلك الموارد لمستحقي الزكاة وفقاً لمصارفها الشرعية .والخسا ائر الناشئة عن الأزمة المالية العالمية تؤثر بطبيعتها على ثروات ودخول الأفراد والمؤسسات، وهو ما يؤثر على قيمة وعاء الزكاة بالانخفاض، بل و يزيد من الفئة المستحقة للزكاة، وتلك الإشكالية تبرز مدى أهمية الدور الملقى على عاتق مؤسسات الزكاة للتعامل مع تلك الأزمة.

فروض البحث:

تأسيساً على مشكلة البحث فإن البحث يسعى إلى اختيار مدى صحة الفرض التالي:

يمكن لمؤسسات الزكاة الاستفادة من فرض الأزمة المالية العالمية، وحسن إدارة مخاطرها.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى:

1- التعرف على مفهوم الأزمة المالية العالمية، والدروس المستفادة منها.

2- التعرف على مستقبل مؤسسات الزكاة في ظل الأزمة المالية العالمية، ومدى قدرتها على الاستفادة من فرصها، وحسن إدارة مخاطرها.

أهمية البحث:

تبدو أهمية البحث من خلال تعرضه للأزمة المالية العالمية، وما بها من دروس مستفادة، ويمكن البناء عليها لتحديد مستقبل العمل الخيري خاصة لمؤ سسات الزكاة، التي تأثرت سلبياً بتلك الأزمة، وهو ما يتطلب إدارة ما ينشأ عن تلك الأزمة من مخاطر، والاستفادة بما تتضمنه من فرص، بما يحقق أهد اف العمل الخيري واستمراريته.

منهج البحث:

من أجل اختبار فروض البحث وتحقيق أهدافه فقد اعتمد البحث على المنهجين التاليين:

1- المنهج الاستقرائي :وذلك من خلال استقراء الأزمة العالمية، وأسبابها وآثارها، خاصة على مؤسسات الزكاة.

2- المنهج الاستنباطي :وذلك من خلال استنباط الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، وإدارة مخاطرها، وتحديد الفرص التي يمكن أن تولد من رحمها، لتدعيم واستمرارية العمل الخيري بكفاءة وفعالية في الوقت الحالي وفي المستقبل.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث يتبعهم خاتمة .يتناول المبحث الأول بين المفهوم والدروس، ويتناول المبحث الثاني والأخير الرؤية المستقبلية ل مؤسسات الزكاة في ظل الأزمة المالية العالمية، وينتهي البحث بخاتمة تتناول أهم ما توصل إليه، والله من وراء القصد، وهو سبحانه الموفق والمستعان ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تحريراً في :الجمعة 11 من ذي القعدة 1430 هـ د .أشرف محمد دوابه

الموافق 30 أكتوبر2009 مωωω.δραδαωαβα.χομ

δραδωαβα≡ηομταιλ.χομ

المبحث الأول

الأزمة المالية العالمية بين المفهوم والدروس

أولا /مفهوم الأزمة المالية العالمية:

الأزمة في اللغة العربية تعني الشدة والقحط، ويقال أزمت السنة أي اشتد قحطها .[13] وفي اللغة الإنجليزية يعرف قاموس ويبستر (WEBSTER) الأ زمة على أنها نقطة تحول للأحسن أو للأسوأ، ويعرفها قاموس أمير كان هيرتيج (AMERICAN HERTAGE) بأنها وقت أو قرار حاسم أو حالة لا مستقرة تشمل تغييراً حاسماً متوقعاً .[14] كما يعرفها قاموس أكسفورد(OXFORD) ، بأنها نقطة تحو ل في تطور ما، ويفسر نقطة التحول بأنها وقت يتسم بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل وضرورة اتخاذ قرار محدد.[15]

وفي اللغة الفرنسية يعرف قاموس (LAROUSSE) الأزمة بأنها ظرف في غاية الصعوبة في حياة فرد أو مجموعة أثناء سير نشاط معين، كما عرفه ا أيضاً بأنها حالة تتسم باضطراب واختلال عميق جداً.[16]

ومصطلح الأزمة في اللغة الصينية يتكون من حرفين (Wet-ji) يدل الجزء الأول على الخطر، ويدل الثاني على الفرصة.[17]

وبذلك نجد أن معاجم اللغات تتفق على أن الأزمة تكشف عن وجود صعوبة وشدة في الموقف وترى اللغة الصينية أنها خطر وفرصة في آن واحد.

أما مفهوم الأزمة اصطلاحاً فقد عرفتها دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنها :حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال .[18] وهي لحظة حاسمة تحمل تحولا نحو الأسوأ أو الأحسن.[19]

وهذا المفهوم يتفق مع المعنى اللغوي للأزمة، من وجود الشدة والقحط، كما يعكسه واقع الأزمة المالية العالمية –التي انفجرت أساساً بفعل المدمرات ا لثلاث :الربا، وبيع الديون، والمقامرة □ .[20] من وجود قحط وشدة في الأموال نتيجة الخلل في منح الائتمان العقاري وتعثر المدينين.

ثانيا / الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية:

لكل حدث عبرة وعظة ودروساً مستفادة، ينبغي لكل من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد أن يعيها ويستفيد منها .وقد كشفت الأزمة المالية العالمي ة عن العديد من الدروس المستفادة التي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الربا تخبط ومحق وإعلان حرب :

كشفت الأزمة المالية العالمية عن حقيقة ثمرة الربا من تخبط ومحق وحرب من الله ورسوله على المرابين مصداقاً لقوله تعالى :□ ﺃ ﺏ ﺏ ﺑ ﺑ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾

فقد ارتبطت بوادر الأزمة المالية العالمية بصورة أساسية بالربا أو سعر الفائدة، حيث عمدت البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية وفي مقدمتها بنوك الاستثمار التي لا تخضع لرقابة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على إغراء الأمريكيين بتملك العقارات بدلاً من تأجيرها، وفي ظل سيادة الجشع Greed ونزوة الربحية ورغبة أعضاء مجلس الإدارة في الحصول على مكافآت سخية من جراء الربحية قصيرة الأجل، ونقل المخاطر إلى مؤسسات شراء الديون والتأمين تغاضت تلك المؤسسات عن السجل الانتمائي للعميل ومدى مقدرته على السداد، ويسرت له تخفيض قيمة الأقساط في السنوات الأولى للاقتراض، وكان هذا دافعاً أيضاً للأمريكيين لشراء عقارات بغرض استثمارها في ظل تلك التسهيلات المصرفية وفي ظل تنا مي الارتفاع في أسعار العقارات .بل عمد أصحاب العقارات المرهونة إلى رهن عقاراتهم المرهونة أصلاً للحصول على قروض للاستثمار في شـ راء عقارات برهن عقاراتهم المرهونة أصلاً رهناً آخر من الدرجة الثانية بل والثالثة نتيجة إعادة تقييم العقار لارتفاع سعره وبذلك انتشرت الرهو ن الأقل جودة .Subprime وقد بالغت البنوك الأمريكية في الإقراض العقاري حتى تجاوزت نسبته أكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموال الكثير من تلك البنوك، وهو ما أدى إلى أضعاف مضاعفة من خلق النقود.

وفي ظل منح القروض العقارية بسعر فائدة معوم) أي متغير (ومع الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام2004 م، فقد انعكس هذا الارتفاع على تلك القروض حيث أدى إلى زيادة في أعبائها من حيث خدمتها وسداد أقساطها، وتفاقمت تلك الأزمة مع حلو ل النصف الثاني من عام2007 م، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عند سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم .مما ترتب عليه تحميلهم أعباء إضافي ة نتيجة لهذا التأجير وفقاً لسياسة سعر الفائدة المركبة .وهو ما أدى إلى زيادة في تعثر أصحاب القروض المتعثرين أصلاً، وترتب على ذلك قيام المؤسس ات المالية المقرضة بالتنفيذ على الرهون العقارية مما أدى إلى فقدان الآلاف لمنازلهم المرهونة، واندرج ذلك على سوق العقارات حيث أدى زيادة المع روض منها إلى انخفاض أسعارها، وهو الأمر الذي زاد من مخاطر تلك القروض العقارية وأدى بالعديد من العملاء المنتظمين إلى التوقف عن السداد أي ضاً، حيث إن ما تبقى من أقساط على عقارهم أصبح يفوق بكثير القيمة الحالية للعقار نتيجة الانخفاض في الأسعار.

لقد كان الربا وما تبعه من رهن المرهون [23] الذي تحرمهما شريعة الإسلام فقاعة من فقاعات انفجار الأزمة المالية العالمية واستفحالها مما دفع بالغ رب إلى العودة للفائدة الصفرية أو شبه الصفرية، حتى إن البنك المركزي لزعيمة الرأسمالية العالمية الولايات المتحدة الأمريكية خفض سعر الفائدة أكثـ ر من مرة ليتراوح حالياً ما بين صفر و .[24] 025%

2- القمار دمار:

كشفت الأزمة المالية العالمية عن حقيقة ثمرة القمار التي هي من حبائل الشيطان، قال تعالى :ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾

وإذا نظرنا إلى العالم وكأنه شركة واحدة نجد أن لدينا عائدات أو ناتج إجمالي يقدر بحوالي 60 تريليون دولار تدعمها أصول حقيقية تقدر ب 65 تريليون دولار، وأصول مالية تقدر بـ 70تريليون دولار .وفي جانب الخصوم نجد أن موقف إجمالي المشتقات عالمياً يزيد على الكدرليون Quadrillion دولار وهو رقم لم يتعود معظمنا على استخدامه .هذا قبل أن نأخذ في حسباننا مجالات الدَّين الخاص أو دَين الشركات أو الحكومة .نتيجة لذلك نجد أن العالم عبارة عن مصرف استثماري تزايدت أصوله نتيجة عمليات الرفع المالي العديدة.[27]

إن عقود المشتقات ما هي إلا مضيعة للوقت، فهي مقامرة على وقائع مغيبة، يخسر فيها طرف ويكسب فيها آخر، ولا يحدث فيها تسليم ولا قبض للسلع ولا دفع للثمن، وإنما تسوية عند التصفية لفروق يدفعها الخاسرون ويربحها الرابحون، عن طريق لجنة التسوية بالبورصة، وهي تفتك في نهاية المطاف لا بالمتعاملين فيها فحسب، بل بالأسواق والاقتصاد معاً، وقد وصفها المستر وارن بوفت Barren Buffettوصفاً دقيقاً بقوله عنها □ :إنها عبارة عن أسلحة دمار شامل.[28]□

من أجل ذلك فلا مكان للتعامل بالمشتقات المالية بصورتها الحالية في شريعة الإسلام، كما أن البيع على المكشوف هو نوع من المقامرة□ أيضاً ـحيث يدخل في بيع الإنسان ما ليس عنده ، وبيع الإنسان ما اشتراه قبل قبضه التي حرمتهما شريعة الإسلام.[29]

كما أن التأمين على أصل السند العقاري وعوائده مقابل التزام حامل السند بدفع أقساط محددة إلى شركة التأمين هو عقد محرم شرعاً لاشتماله على غرر كثير، إضافة إلى اشتماله على القمار لارتباط التعويض بحدوث أمر معلق حدوثه على المصادفة والخطر المجرد، كما أن مبادلة الأقساط بالتعويض عند حدوث الخطر يمثل مقابلة نقد مع نقد بالزيادة وهو ربا محرم شرعاً، فضلاً عن كون التأمين أصلاً على سند في أصله وفوائده محرماً.[30]

وعودة نحو الطريق القويم،□ فقد أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية) وهي أعلى هيئة رسمية تعني بمراقبة نشاطات البنوك (قراراً يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي واشتراطات التقابض في أجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد .[31]وهذا يتفق وبيع السلم في الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي المالكية .كما عمد العديد من الدول الغربية إلى إيقاف التعامل بالمشتقات لمدد زمنية تراوحت من دولة لأخرى، ووضع قيود على التعامل بها.

3–بيع الديون ضياع للأصول:

كشفت الأزمة المالية العالمية عن مصير بيع الدَّين بالدَّين الذي حرمته شريعة الإسلام، والذي أدى بدوره إلى تحول الأصول إلى هباء منثوراً.[32]

فلم تقتصر المؤسسات المالية الأمريكية على التوسع في الإقراض من خلال الديون العقارية بل عمدت إلى توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد عن طريق المشتقات المالية Financial Derivatives التي استخدمتها لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض من خلال فقاعة التوريق أو التسنيد Securitization للديون العقارية، والذي يجمع بين الاقتراض والمشتقات.

والتوريق أو التسنيد يعني تجميع حزمة من القروض أو الديون المتشابهة، ذات التدفقات النقدية المستمرة في المستقبل، والمضمونة بأصول معينة، من أجل بيعها أو حوالتها، وإصدار أوراق مالية جديدة مضمونة بتلك الأصول.

---

[26] (1) لمزيد من التفاصيل انظر، الباحث، نحو سوق مالية إسلامية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة2006م،ص57-79.

[27] (1)Toby Birch ،The Role Of Derivatives in Creating the Financial Crisis ،Research Presented to the thirty -al Baraka seminar on Islamic Economics ،Jeddah 6-5 ،September 27-26 ،1430 August ،2009P ..26

[28] (2)Ignacio de La Torre ،The role Of derivatives in the credit crisis ،Research Presented to the thirty -Al Baraka On Islamic Economics ،Jeddah 6-5 ،September27 - 1430 August ،2009P2

[29] (3) لمزيد من التفاصيل نظر، للباحث ، نحو سوق مالية إسلامية، مرجع سابق، 132-133 .

[30] (4) استحدث الفقه الإسلامي بديلاً للتأمين التجاري وهو التأمين التعاوني القائم على مبدأ التكافل وليس بيع الغرر، حيث يجتمع من خلاله عدة أشخاص معرضين لأخطار متشابهة، ويدفع كل منهم اشتراكاً معيناً دون انتظار مقابل معين ينتفع به، وتخصص هذه الاشتراكات لأداء التعويض المستحق لمن يصيبه ضرر .

[31] (1) انظر موقع الجزيرة نت، Htm.10994F22A47-9214-B401-AB0B-733f71/CB/exeres/NR/net.aljazeera.www//http

[32] (2) بيع الدين إما أن يكون لمن في ذمته الدين ، أو لغير من عليه الدين، وفي كل من الحالين إما أن يباع الدين نقداً في الحال، أو نسيئه مؤجلاً. وبيع الدين نسيئة: هو ما يعرف ببيع الكالئ وهو بيع ممنوع شرعاً سواء أكان البيع للمدين، أم لغير المدين. أما بيع الدين نقداًفي الحال: فإذا كان للمدين فإنه يجوز لأن المانع من صحة بيع الدين بالدين هو العجز عن التسليم، ولا حاجة إلى التسليم هنا، فما في ذمة المدين مسلم له. وإذا كان بيع الدين نقداً في الحال لغير المدين: فإنه لا يجوز وفقاً لرأي الجمهور، وأجازة المالكية بشروط خاصة تتمثل في: أن يعجل المشتري للمدين الثمن حتى لا يكون من باب بيع الكالئ بالكالئ، وأن يكون المدين حاضراً في بلد المشتري للدين حتى يعلم المشتري للدين حال المدين من عسر أو يسر، وأن يكون المدين مقراً بالدين فإذا كان منكراً له فلا يجوز بيع دينه ولو كان ثابتاً بالبيئة حسماً للتراعات، وأن يباع الدين بغير جنسه أو بجنسه بشرط أن يكون مساوياً له، وألا يكون الدين نقداً والثمن نقداً وإن اختلف نوع النقود لاشتراط التقابض في صحة بيعها، وأن يكون الدين مما يجوز بيعه قبل قبضه احترازاً مما لو كان طعاماً، إذ لا يجوز بيعه قبل قبضه احترازاً مما لو كان طعاماً، إذ لا يجوز بيعه قبل قبضه ، وألا يكون بين المشتري والمدين عداوة، أو يقصد المشتري إعنات المدين والإضرار به. فإن وجدت تلك الشروط جاز بيع الدين وإن تخلف شرط منها منع البيع.

ويستوجب توريق الديون قيام البنك أو المؤسسة المالية منشئة الأصول بطرح أوراق مالية مقابل مجموعة من الديون التي لديها والمدرة للدخل، كالدي ون بضمان رهونات على اختلاف أنواعها، أو بيع هذه الديون مباشرة إلى مؤسسات مالية أخرى متخصصة في شراء الديون، وعادة ما تحصل مؤسسا ت شراء الديون على خصم على قيمة هذه الديون، ثم تقوم بتوريقها في صورة أوراق مالية.

وقد اعتمدت قروض الإسكان في الولايات المتحدة Home
Mortgageعلى الرهن العقاري، وتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات مضمونة بتلك الأصول العقارية، وتسويقها من خلال ا لأسواق المالية العالمية .وبذلك يعمل التوريق على إصدار موجه ثانية من الأصول المالية بضمان الرهون العقارية فالبنك أو المؤسسة المالية ال مقرضة تقدم محفظتها من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظ ة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك أو المؤسسة المقرضة، ولكن البنك أو المؤسسة المقرضة تعيد اس تخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهكذا تولد المشتقات المالية موجات متتابعة من القروض حيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهو ما فاقم من المخاطر، حيث نتج عن عمليات التوريق هذه زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون، مما أدى إلى انخفاض قيمة السندات المدعمة بالأ صول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من.70%

ولم يقتصر التوريق على الديون العقارية فقط بل امتد ليشمل تحويل الحقوق المالية المستحقة التي تتدفق من مجموعة من الأصول المالية الأخرى، م ن قروض سيارات، ومستحقات بطاقات الائتمان، إلى أوراق مالية تكون مضمونة بتلك المجموعة من الأصول.

وهكذا تحول بيع الديون من خلال التوريق والمشتقات إلى فقاعة من فقاعات انفجار الأزمة المالية العالمية واستفحالها، وقد كان الإسلام سباقاً لمنع مث ل هذا الانحراف المالي، فالتوريق بصورته الراهنة ببيع محفظة القروض لغير من عليه الدين لا يجوز شرعاً باتفاق الفقهاء فهو في حقيقته بيع كالئ بكال ئ، كما أن محفظة القروض تباع بأقل من قيمتها وهذا يقع في دائرة الربا المحرم.

4ـالأمانة وقاية :

كشفت الأزمة المالية العالمية عن جشع إدارة المصارف والمؤسسات المالية، بحصولهم على رواتب ومكافآت بلغت ملايين الدولارات بظاهر تنشيط القروض وتحقيق أرقام للتوظيف خاصة القروض العقارية دون البحث عن جودة العميل وقدرته على السداد، ثم ما لبث أن تعثر عملاء هذه القروض وانكشف زيف الإدارة وجشعها، وحصولها على مكافآت عن أرباح وهمية، أودت في نهاية المطاف إلى فقدان الثقة وانفجار الأزمة المالية العالمية.

فعلى سبيل المثال بلغت مرتبات ومكافآت رئيس مجلس إدارة بنك□ ليمان براذرز □الأمريكي ـالذي ارتبط إعلان إفلاسه في 15 سبتمبر 2008بانفجار الأز مة المالية العالمية (486) □ مليون دولار عن عام2007 م.[33]

ومن السهل جداً الإحساس بالمؤامرة عند التحدث عن كارتل الصفوة الثرية وبنوك وول استريت المسببة والمستفيدة من الكارثة، وسواء أكان ذلك الأ مر صدفة أم بفعل فاعل فإن النتائج ذات قيمة كبيرة لتلك الجهات وخاصة عندما نعلم بأن جولدمان ساش Goldman
Sachsقد دفعت مكافآت متوسطها يقرب نصف مليون جنيه إسترليني للموظف الواحد ليس في عام2007 م وإنما في عام2009 م.[34]

وقد كان هذا الجشع محل انتقاد من الكثيرين، فقد هاجم وزير المالية الألماني) بير شتاينبروك (ما وصفه بحمله انجلوساكسونية لتحقيق أرباح كبيرة ومكافآت هائلة للمصرفيين وكبار مديري الشركات .وأضاف قائلاً□ :العاملون في البنوك الاستثمارية والساسة في نيويورك وواشنطن ولندن لم يكونوا مستعدين للتخلي عن كل هذا □وطالب الرئيس الفرنسي) نيكولا ساركوزي (بوضع قيود على الرواتب والمكافآت التي يحصل عليها مديرو البنوك والم ؤسسات المالية .[35]

وقال وزير المالية السويسري) هانس رودولف ميرتس □ : (إن على البنوك السويسرية أن تضع نظاماً جديداً للأجور نظراً لأن الفكرة الأساسية لـ صرف المكافآت أصبحت□ منحرفة جزئياً.[36]□

وقد وضعت خطة الإنقاذ الأمريكية ضوابط لتحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند رحيلهم، وعملت على تفعيل القواعد التنظيمية والإشرافية للرقابة ع لى البنوك والمؤسسات والأسواق المالية .

---

[33] (1) انظر، موقع قناة البغدادية الفضائية WWW.bahdadch.tv/article.php?id= 148&print= 1

[34] (1) Birch Toby، Op، Cit، 26P

[35] (2) انظر موقع صحيفة الاقتصادية السعودية ، العدد 5465 ، السبت 27 سبتمبر 2008م
http//:www.wwwaleqt.com/article_156427.html

[36] (3) انظر المرجع السابق، http//:www.wwwaleqt.com/article_162652.html

والإسلام كان سباقاً للوقاية من هذا الانحراف،حيث يدعو إلى التحري والتدقيق عند اختيار القائمين على أمر المال سواء عند جمعه أو إنفاقه أو استثماره أو إدارته، من خلال اختيار الأقوياء على العمل، الأمناء على المال، وهما صفتان لازمتان لتحقيق الرشادة في إدارة الأموال، قل تعالي :□ ه ه ه ے ے ئ ئ ك ك □)القصص [37](26 :وقوله تعالى :□ج ج ج ج ج ج ج چ چ □) يوسف.[38](55 :

5–لكل أمة أجل :

كشفت الأزمة المالية العالمية عن تصدع النظام الرأسمالي، وعن انتقاص لهيمنة أمريكا، وقرب أفول نجم القطب الواحد .وهذا مايقبله العقل ويقره الشرع .ف العقل يؤكد أنه ليس بعيداً أن يتصدع الاقتصاد الأمريكي وتنتهي الإمبراطورية العظمى ذات القطب الواحد كما حدث لبريطانيا من قبل .وهذا ما شهد به الغربيون أنفسهم وقد ذكر المؤرخ الكندي المشهور) بول كنيدي □ (منذ عشرين عاماً □ أن← :الولايات المتحدة ستبدأ في الانهيار الإمبراطوري في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.[39]≈

وألقت ألمانيا باللوم على الولايات المتحدة في حدوث الأزمة العالمية باندفاعها الأعمى وراء أرباح أكبر وقالت إنه سيتعين على واشنطن قبول قدر أكبر من القواعد المنظمة لعمل السوق وخسارة مكانتها كقوة مالية عظمى .وصرح وزير المالية الألماني) بير شتاينبروك (أن ← : الولايات المتحدة ستفقد مكانتها كقوة عظمى في النظام المالي العالمي، وسيصبح النظام المالي العالمي متعدد القطبية بشكل أكبر.[40]≈

وطالب الرئيس الروسي) ديمتري ميدفيديف (بإقامة نظام اقتصادي مالي جديد أكثر عدلاً يقوم على عدد الأقطاب، وسيادة القانون والأخذ بالمصالح المتبادلة، معتبراً أن ما سماه عهد الهيمنة الاقتصادية الأميركية قد ولّى .وقال← : عهد هيمنة اقتصاد واحد وعملة واحدة ولّى بدون رجعة .[41]≈وتوقع الرئيس الأميركي الأسبق) بل كلينتون (أن يتجه العالم نحو نظام متعدد القطبية في الاقتصاد .[42]ووجه الرئيس الفرنسي) نيكولا ساركوزي (انتقادات حادة إلى النظام الرأسمالي العالمي، وطالب بإعادة بناء النظام المالي والنقدي العالمي من جذوره.[43]

أما ما يؤيده الشرع فمن سنن الله الكونية أن الأيام دول، ولكل أمة أجل، وأن عاقبة الطغيان الزوال قال تعالى :□ چ چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک □) الفجر [44]14–10 :وقال تعالى :□ ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ھ □) الأعراف.[45](34 :

6–العض بالنواجذ على المنهج الاقتصادي الرباني وحسن تسويقه رحمة بالعالمين:

النظام الاقتصادي الإسلامي يقوم على الاستثمار الحقيقي لتوسيع القاعدة الإنتاجية ولا يفصل بينه وبين الاستثمار المالي، فكل تيار مالي لابد أن يقابله تيار سلعي في ربط محكم .وهو ينظر للفرد والجماعة معاً، فيحترم الملكية الفردية ولا يكبتها □ كما في النظام الاشتراكي – ، ويؤهلها لتنمو في حضن القيم الإيمانية والأخلاقية فلا غش ولا تدليس ولا احتكار ولا ربا ولا مقامرة ولا غبن ولا استغلال كما هو عليه النظام الرأسمالي، وهو في الوقت نفسه لا يهمل دور الدولة كشريك للتنمية مع القطاع الخاص من خلال اضطلاعها بمشروعات المنافع العامة التي تقوم عليها حياة الناس من خلال أفضل استخدام للموارد المائية والرعوية ومصادر الطاقة والثروة المعدنية، ففي الحديث← المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلأ والنار.[46]≈

وقد كشفت الأزمة المالية عن تشوق الغرب للاقتصاد الإسلامي للخلاص من الأزمة المالية، ولعل ما صدر عن الفاتيكان بهذا الشأن هو خير دليل على ذلك، فقد ذكرت صحيفة الفاتيكان الرسمية المعروفة باسم← أوسيرفاتور رومانو ≈في عدد 6 مارس2009 م أنه← قد تقوم التعليمات الأخلاقية، التي

---

[37](4) القصص /26

[38](5) يوسف / 55

[39](1) نظر موقع الجزيرة نت، exeres/NR/net.aljazeera.www//http/ -4CDCE7 596 AFA 864B-4444-1207-43671B5B

[40](2) انظر، صحيفة العرب القطرية، العدد 7411، الجمعة 2008/9/29م
17=secld&276=issueNo&57154=docld؟php.details/qa.com.alarab.www//http

[41](3) انظر موقع الجزيرة نت ،
htm.42524AEAFE-3F3A-45C4-79B7-F9449391/…/net.aljazeera.www//http

[42](4) انظر، المرجع السابق، htm.412F5AFA03CC -13AF-4293-9B86-946E1A/79/exeres/NR/net.aljazeera.www//http

[43](5) انظر، المرجع السابق، ηττπ//:www.aljazeera.net/NR/exeres/B476-B877-6CAF60F7.1DFD1D4E3A3E-29AF-htm.1-10-2009 –57K-

[44](6) الفجر / 11-14

[45](7) الأعراف / 34

[46](1) القزويني، سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر ، بيروت، بدون ناشر،ج2 ص862.

ي ترتكز عليها المالية الإسلامية، بتقريب البنوك إلى عملائها بشكل أكثر من ذي قبل، فضلاً على أن هذه المبادئ قد تجعل هذه البنوك تتحلى بالروح الحقيقية المفترض وجودها بين كل مؤسسة تقدم خدمات مالية.[47]

ومن قبل دعت كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي كحل للتخلص من براثن النظام الرأسمالي الذي يقف وراء الكارثة الاقتصادية التي تخيم على العالم؛ ففي افتتاحية لمجلة Challenges الفرنسية في 11 سبتمبر2008 م كتب رئيس تحريرها Vincent Beaufils موضوعاً بعنوان) البابا أو القرآن (تساءل فيه عن أخلاقية الرأسمالية؟ وقال≈:أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا ؛ لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري؛ لأن النقود لا تلد النقود.[48]≈

كما طالب Laskine Roland رئيس تحرير صحيفة Le Journal des finance الفرنسية في مقال له في افتتاية الصحيفة في 25 سبتمبر2008 م بعنوان) :هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟ (بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جزاء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة.[49]

لقد فتحت الأزمة المالية العالمية المجال أمام البديل الإسلامي ليتبوأ مكانة الصحيح في الاقتصاد العالمي .وهي في حقيقتها لا تخلو من فرض إيجابية تحتاج لاستثمارها من قبلنا نحن المسلمون فقد دفعت هذه الأزمة الغرب بقيادة أمريكا إلى إجراء حركات تصحيحية لنظامها الرأسمالي من ناحية فلسفته وأدواته التطبيقية .وهي تُعدّ فرصة تاريخية لنكون إيجابيين وعمليين بتسويق بضاعتنا الربانية ممثلة في المنهج الاقتصادي الإسلامي كمنظومة عصرية متكاملة تلبي احتياجات البشرية في اقتصادياتها وتجمع بين الشفافية والعدالة الاجتماعية والأمان والثقة، سواء من خلال العمل على أن يشارك الاقتصاد الإسلامي بفعالية في تصحيح الرأسمالية الغربية واستخدام وسائل الإعلام المرئية والمقروءة وشبكة الانترنت ونحوها في تقديم الفكر الاقتصادي الإسلامي بصورة واقعية تطبيقية، أو من خلال العمل على أن يكون الاقتصاد الإسلامي أحد الأنظمة الاقتصادية العالمية، أو من خلال وضع مشروع اقتصادي إسلامي بصياغة منظومة اقتصادية إسلامية شاملة ومتكاملة قابلة للتطبيق تربط بين فقه النص وواقع العصر ولو على المستويين المتوسط والطويل، لعلنا نصل في المستقبل إلى أن يكون الاقتصاد الإسلامي هو النظام الاقتصادي العالمي رحمة بالعالمين.

كما أن هذه الأزمة فرصة للعرب والمسلمين للتوحد حول منهج الاقتصاد الإسلامي، واستيعاب دروس تلك الأزمة وتحدياتها وعدم ترك باب من أبواب أسبابها إلا وأغلقوه، لتجنب ويلاتها وغلق السبل أمام انتقال عدواها .وهي فرصة لضبط نفقاته و الاستغناء عن الاستهلاك التبذيري والترفي، والاعتماد على ذاتهم في تلبية حاجاتهم، واستثمار أموالهم داخل بلادهم.

كما أنها فرصة للتأكد على قيمة الاستخلاف في المال باكتسابه من حلال ، وإنفاقه في حلال وأداء ما افترض الله فيه من زكاة تطهيراً للمال وصاحبه، وحقاً لمستحقيه ، وما في ذلك من سد الحاجات، وتحفيز الطلب الفعال، ودفع عجلة الاقتصاد نحو الرواج.

كما أنها فرصة لمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الملتزمة بالعض على المنهج الإسلامي بالنواجذ، وفرصة لغيرها من المصارف والمؤسسات المالية غير الملتزمة خاصة الذين يتفننون في التحايل التمويلي ويبحثون عن الأسماء لا المسميات ببيان حقيقة وويلات مخالفة شرع الرحمن، وهي فرصة لمن أباح سعر الفائدة من العلماء بأن يحكموا ضمائرهم وعقولهم وواقعهم وقبل كل ذلك شرع ربهم ليعودوا إلى صوابهم.

إن من نعم الله تعالى أنه حرم في شريعته الخالدة سعر الفائدة باعتباره الربا المحرم، والتوريق باعتباره بيعاً للدَّيْن بالدَّيْن .والمقامرة باعتبارها من حبائل الشيطان، ومن سار على غير نهج تلك الشريعة حلت به المصائب من جميع الجوانب، فتلك الاقتصاديات تتخبط كالذي يتخبطه الشيطان من المس، والإسلام حمى بشريعته البشرية من أن تتردى وتشقى بمعصيته، وذلك بأن وضع لها حصوناً تحميها وقلاعاً تدرأ عنها ممثلة في أوامره ونواهيه، ومن أعظم هذه القلاع النهي عن الربا الذي هو آفة العصر ومصيره إلى المحق، والنهي عن بيع الدَّيْن بالدَّيْن والمقامرة التي تغلق الباب بإحكام على انحرافات الهندسة المالية باسم التوريق والمشتقات، ومن ثم فهي قلاع حامية من غوائل الانحراف المالي الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي، ويشيع أكل أموال الناس بالباطل.

---

[47] (2) انظر صحيفة الاقتصادية السعودية، العدد5626 ، السبت7مارس2009م، http//www.aleqt.com/2009/03/07

[48] (3) انظر، http://www.challenges.fr/magazine/016203-0135/le_pape_ou_le_coran.html

[49] (1) انظر، http://jdf.bdf.com/jdf-laskine/2008/09/wall-street-pour-mur-l-adopter.html

المبحث الثاني

الرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة

في ظل الأزمة المالية العالمية

من خلال مؤسسات الزكاة في واقعنا المعاصر ـتجاوزت الزكاة النطاق الفردي إلى النطاق الجماعي ، وقد اتخذت مؤسسات الزكاة في الدول الإسـ لامية أشكالاً عدة منها ما هو حكومي كمؤسسة الزكاة بالكويت والتي تتميز بالاستقلالية المالية والإدارية، أو شبه حكومي كبنك ناصر الاجتماعي بمصر ، أو أهلي كالجمعيات الخيرية الأهلية المنتشرة في ربوع العالم الإسلامي.

ونظراً لقيام تلك المؤسسات على جمع الموارد الزكوية واستخدامها في مصارفها الشرعية فإن أي تأثر في تلك الموارد أو الاستخدامات سوف يؤثر على مؤسسات الزكاة، وهو ما يمثل أهم المخاطر التي يمكن أن تواجه تلك المؤسسات في ظل الأزمات المالية، وما قد يترتب على ذلك من عدم قدرتها على الوفاء بمسئوليتها تجاه مستحقي الزكاة في مجتمعاتها.

وقد جاءت الأزمة المالية العالمية لتلقي بأثرها الذي لم يقتصر على البلد التي تفجرت فيه وهي الولايات المتحدة الأمريكية .بل امتدت لدول العالم في ظل كون الأسواق العالمية قرية متناهية الصغر، وإن اختلفت درجة تأثيرها من دولة لأخرى وفقاً لارتباطها بأسباب الأزمة، ولم تقتصر تلك الآثار على الاقتصاد المالي بل انتقلت أيضاً إلى الاقتصاد العيني، وامتد تأثيرها إلى عقر مؤسسات العمل الخيري وفي مقدمتها الزكاة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمـ جتمع من حيث جمع الأموال وإنفاقها ولا زالت آثار الأزمة تترى.

وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أنه من المحتمل أن يتباطأ النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مسجلا 2.6 عام 2009 مقارنة بمعد ل 7.% في عام 2008 ثم يعاود الانتعاش صعوداً إلى 3.6% في عام2010 ، وبالنسبة لدول الشرق الأوسط المصدرة للنفط ففي ظل ارتفاع أسعار النفـ ط وزيادة اهتمام المستثمرين بالمنطقة حققت هذه البلدان نمواً سنوياً بمعدل 6% سنوياً بين عامي 2004 و 2008 غير أن التنبؤات تشير إلى بلوغ هذا الـ معدل 2.3% في عام 2009 هبوطاً من 4.% في عام 2008 تحت تأثير انخفاض الطلب العالمي على النفط .ومن المتوقع أن يسفر انخفاض أسعار النفط وارتفاع الإنفاق الحكومي عن تحول في مركز الحساب الجاري لدى البلدان المصدرة للنفط ليسجل عجزاً مقداره 10 مليار دولار أمريكي تقريباً في عا م 2009 بعد أن سجل فائضاً مقداره 400 مليار دولار في عام.38[50] 2008

وفي تقرير آخر لصندوق النقد الدولي أفاد أن اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي الإمارات والكويت وقطر وعمان والبحرين الغنية بالنفط سيتـ راجع إلى 7.% في2009 هبوطاً من 6.4% في العام 2008 ، ولكنه سينتعش لينمو بنسبة 2.% في 2010 مع ارتفاع عائدات النفط .وأشار التقرير إلى أن فوائض ميزانيات الدول الخليجية ستشكل نحو 3.% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة خلال العام 2009 مقارنة مع نسبة 27% خلال العام 2008 . ومع انتعاش أسعار النفط، يتوقع أن ترتفع هذه الفوائض لتشكل أكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة خلال العام .2010 وذكر الـ تقرير أن نمو الناتج المحلي الحقيقي للدول الخليجية سيتراجع عن نسبة 4,6% المتحققة في في العام2008 ، وأن احتياطات المنطقة الضخمة التي تراكمـ ت على مدى ست سنوات من الطفرة النفطية، أنقذتها من تداعيات الأزمة الاقتصادية التي أدخلت بعضاً من أكبر اقتصاديات العالم في الركود، وكذلك ا ستخدام الدول الخليجية الاحتياطي لمواجهة التقلبات ولَّدَ آثاراً غير مباشرة إيجابية لجيرانهم .[51]

وتوقع رئيس صندوق النقد الدولي) دومينيك ستراوس كان (في تصريحات له ـ قبيل نهاية شهر أكتوبر 2009 ـ أن يبدأ الاقتصاد العالمي بالانتعاش أواخر العام 2009 بدلاً من النصف الأول من 2010 حسب مؤشرات الصندوق الراهنة .وأوضح أن الانتعاش قد يبدأ قبل النصف الأول من عام 2010 في أواخر .2009 وأضاف أن أحدث توقعات الصندوق تظهر أن النمو العالمي قد يبلغ 3% في العام المقبل بعد انكماش بنسبة 1% في .[52]2009

لقد نتج عن الأزمة المالية خسائر فادحة للمؤسسات والأفراد، وقد قدر رئيس صندوق النقد الدولي) دومينيك ستراوس كان (الخسائر الناجمة عـ ن الأزمة المالية العالمية بنحو 3.4 تريليون دولار[53]، كما تشير التقديرات إلى أن الدول النامية خسرت 750 مليار دولار من جراء الأزمة المالي ة العالمية، منها 50 مليار دولار في غرب أفريقيا فقط، نتيجة الانخفاض الحاد في الصادرات خاصة الصادرات البترولية والسلعية وتحويلات العا ملين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاعي السياحة والعقارات .[54]

---

[50] (1) انظر، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، 10 مايو 2009م imfsurvey/org.imf.www.

[51] (1) انظر، المرجع السابق، نشرة 11 أكتوبر 2009م. imfsurv/org.imf.www

[52] (2) جاء ذلك في تصريحاته بالعاصمة النرويجية أوسلو في 23 أكتوبر 2009، انظر، موقع الأسواق العربية html.29163/23/10/2009/articles/net.alaswaq.www//:http

[53] (3) انظر، المرجع السابق html.29163/23/10/2009/articles/net.alaswaq.www//:http

[54] (4) جاء ذلك في تصريحات وزير المالية المصري الدكتور يوسف بطرس غالي الذي يشغل منصب رئيس لجنة السياسات النقدية والمالية بصندوق النقد الدولي خلال مشاركته في أعمال قمة مجموعة العشرين التي باشرت أعمالها في مدينة ←بيتسبرج→ بالولايات المتحدة الأمريكية (24-25 سبتمبر 2009م)، انظر ، موقع الأسواق العربية.
html.28186/24/09/2009/articles/net.alaswaq.www//:http

وقدرت جامعة الدول العربية خسائر الدول العربية من جراء الأزمة المالية بنحو 5,2تريليون دولار.[55]

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى انتشار عدوى الإفلاس وتنامي البطالة وفقدان عشرات الآلاف من وظائفهم .وقد حذر رئيس البنك الدولي) روبر ت زوليك (مع بداية الأزمة من إمكانية تحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة بطالة في كافة أنحاء العالم .وأضاف قائلاً↔ :إمن أزمة البطالة ستزيد م ن تفاقم أزمتي الغذاء والوقود اللتين ستؤديان إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في عدد من دول العالم.[56]≈

كما صرح مدير عام صندوق النقد الدولي) دومينيك ستراوس كان –(بعد نحو عام من انفجار الأزمة المالية بأن↔ : الاقتصاد العالمي في سبيله إلى الخروج من أسوأ أزمة مالية واقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولكن التعافي سيكون بطيئاً، وأن تحسين أوضاع البطالة لا يزال محف وفاً بالمخاطر ومن الممكن أن يستمر ارتفاع البطالة في عام.[57]≈2010

والأزمة المالية إذا كانت في الأساس أزمة أغنياء حيث طالت المستثمرين والمدخرين .لكنها في الوقت نفسه زادت من معاناة الفقراء .فسداد مئات المل يارات من الدولارات لإنقاذ الصناعة المالية العالمية لا شك يقلل من المساعدات الإنسانية ويعوق الجهود الدولية لمكافحة الأمراض وإطعام الجائعين وإي واء اللاجئين خاصة إذا ترتب على الأزمة ارتفاع أسعار الغذاء .كما أن زيادة البطالة فضلاً عن التراجع في الأجور من جراء الأزمة المالية العالمية يؤد ي إلى ارتفاع نسبة طالبي الإعانات الاجتماعية الحكومية وغيرها، مما يلقي بمزيد من الأعباء على ميزانيات الدول ومؤسسات العمل الخيري، ويوقف ا لعديد من المشروعات الاستثمارية الجديدة، ويزيد من القلاقل الاجتماعية.

وقد حذر معهد واشنطن لأبحاث السياسات الغذائية من زيادة كبيرة في عدد الذين يعانون من الجوع حيث وصل عددهم في العالم نحو مليار إنسان يعي ش معظمهم في آسيا وأفريقيا، وتوقع ازدياد أعداد الفقراء في الدول النامية على خلفية الأزمة المالية.[58]

واعتبر وزير الزراعة الفنزويلي) علي رودر يجيز (أن الأزمة المالية العالمية جريمة ضد الإنسانية لأن عواقبها ستؤدي إلى تفاقم الفقر.[59]

وصرح الأمين العام للأمم المتحدة) بان كي مون (بأن↔ :الأزمة المالية تهدد معيشة مليارات الأشخاص عبر العالم خصوصاً الأكثر فقراً .48[60]≈ك ما صرح أمام قمة مجموعة الثماني بإيطاليا في يوليو 2009 بأن↔ :عدد الفقراء عالمياً تجاوز المليار شخص.[61]≈

وجاء في دراسة للبنك الدولي بمناسبة اجتماع مجموعة العشرين في مدينة بيتسبرج بالولايات المتحدة الأمريكية يومي 25–24 سبتمبر 2009 أ ن 89 مليون شخص آخر سيعيشون أوضاع الفقر المدقع على أقل من 25,1 دولار أمريكي في اليوم بحلول نهاية العام2010 ، وذلك نتيجة للأزمة الاقت صادية الحالية .كما أدى الركود العالمي إلى تعويض 6,11 مليار دولار أمريكي من الإنفاق الأساسي للمخاطر في أشد البلدان ضعفاً وتعرضاً للمعاناة ف ي مجالات مثل :التعليم، والرعاية الصحية، والبنية الأساسية، والحماية الاجتماعية .وقال رئيس البنك الدولي) روبرت زوليك↔ :(الفقراء والأكثر ض عفاً وتعرضاً للمعاناة هم المعرضون لأكبر مخاطر الصدمات الاقتصادية، فالأسر تقع في براثن الفقر، والأوضاع الصحية في تدهور، ومعدلات المواظب ة على الدوام في المدارس آخذة في الهبوط، كما أن إحراز التقدم في المجالات الأخرى الحاسمة الأهمية إما توقف أو شهد عكس مساره .وقد تكون أشد ال بلدان فقراً غير ممثلة كما يجب في مجموعة العشرين، ولكن لا يمكننا تجاهل الأثر الطويل الأمد الناجم عن هبوط الاقتصاد العالمي على الرعاية الصحي ة والتعليم بالنسبة لشعوب تلك البلدان.[62]≈

لقد ساهمت الأزمة المالية العالمية بالفعل في زيادة أعداد الفقراء ليس في الدول الفقيرة أو الأشد فقراً فحسب بل حتى في الولايات المتحدة نفسها، حي ث فقد أكثر من مليون أمريكي منازلهم المرهونة من جراء أزمة الرهن العقاري [63]وأصبحوا في عداد المشردين واللاجئين والمهجرين والفقراء والمسد

---

[55] (1) انظر، موقع شبكة الأخبار العربية، http://www.anntv.tv/article.aspx?Id=130

[56] (2) انظر، موقع الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E338FCB43B07-BDAE-96A4-C3B4-D619C7D.htm

[57] (3) انظر، نشرة صندوق النقد لادولي الإلكترونية، 5 سبتمبر2009 م.www.imf.org/imfsurvey

[58] (4) انظر، موقع مؤسسة دوتيشه فيله الألماني،http://www.dw-world.de/dw/article/0،،3718752‘00.html

[59] (5) انظر، موقع محيط http://www.moheet.com/show_news.aspx?id=182385&pg=2

[60] (1) انظر، موقع إنسان أون لاين http://www.insanonline.net/world_details.php?id=8613

[61] (2) انظر، شبكة النبأ المعلوماتية http://www.annabaa.org/nbanews/71/910.htm

[62] (3) انظر ، البنك الدولي، بيان صحفي رقم، 2010/64/ EΞX، 16 سبتمبر 2009
http:///:HTTP.Web.wordbank.org/EXTERNAL/WBSITE/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/
0،،22317715:contentMDK~64257043:pagePK~437376:piPK~1052299:theSitePK’00.htm l

[63] (4) انظر موقع وزارة الإعلام الكويتية، http://www.news.gov.kw/a/61110

اكين .كما أدت تلك الأزمة إلى الاستغناء عن آلاف العاملين مما زاد من معدلات الفقر .كما افتقر العديد من المتعاملين في البورصات نتيجة للخسائر التي تكبدوها من جراء الاستثمار والمضاربة في تلك البورصات.

وساد العديد إلى جانب هذا الفقر المادي فقر معنوي من حالات خوف وقلق وتخبط وارتباك وأمراض نفسية أودت بالبعض إلى الانتحار .وقد أعربت منظمة الـ صحة العالمية عن خشيتها من أن تؤدي الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع حالات الاكتئاب والانتحار والمشكلات النفسية .(64)وقد توالت بالفعل حالات الانتحار تأ ثراً بالأزمة .ففي الولايات المتحدة انتحر موظف في الخامسة والأربعين في لوس انجلوس بعد أن قتل خمسة من أفراد عائلته تاركاً رسالة يؤكد فيها أن الأزمة الما لية هي التي دفعته إلى ذلك كما حاولت امرأة في التسعين من عمرها الانتحار في أوهايو بعد أن تلقت أمراً بإخلاء منزلها . وانتقلت عدوى الانتحار ــللأسف الشديد ــللدول العربية والإسلامية، فقد انتحر تاجراً مصرياً بعد أن فقد مدخراته التي استثمرها في البورصة المصرية التي شهدت هبوطاً نتيجة الأزمة المالية العالمية (65).

ويصف بعض قضاة دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبطين بالبحث في الكثير من القضايا الأسرية الناتجة عن المشكلات المادية والاجتماعية نتيجة الأزمة المالية وغيرها بعضاً من نتائج تلك الأزمة، بالقول :إن نسبة الطلاق في الأسرة العربية تزايدت سبعة أمثال مقارنة بالعام الماضي في دبي، وزادت البطالة بنسبة تجاوزت17% ، وقامت كثير من الأسر العربية والآسيوية بتسفير أسرهم .وبالنسبة للأسرة المواطنة انخفض الدخل إلى 870,23 دولار في العام، حيث كان 415,24 دولار .وهناك اختلال بدأ في الظهور في البنية الأساسية للأسر من الناحية المادية التي أثرت على البنية الاجتماعية، وحدث خلل واضح في الأسرة، وقضايا الطلاق المرفوعة أمام المحكمة كثيرة، ويكفي القول أن هذه القضايا في إحدى محاكم الدولة ارتفعت من ألف قضية قبل الأزمة المالية إلى 4062 قضية في العام2009 ، وهو رقم يبرهن على حجم القضية وخطورتها على الأسرة المواطنة .وأغلقت كثير من الشركات والمحال التجارية أبوابها، وهربت كثير من العمالة من السوق المحلي بسبب تقاعس أرباب العمل عن دفع ما عليها للعمال، وكثرت البلاغات ضد أصحاب العمل من البنوك والعمال، وانخفضت قيمة القروض التي منحتها البنوك بنسبة 66% عن العام السابق للأزمة، فقد كانت قبل الأزمة148 مليار درهم وصلت بعد الأزمة 694 مليون درهم .وكان في الإمارات ما يزيد على 60 ألف مليونير انخفض هذا العدد كثيراً وبشكل ملحوظ، وكان 43% من الأسر المواطنة يعتمدون على الاستثمار التراكمي وقامت 77% من هذه الأسر بسحب أموالها بسبب الخسائر التي تكبدوها .وهناك إحدى الجمعيات الخيرية كانت تنظم مهرجان العطش يتم فيه جمع أموال الزكاة لصالح الفقراء، هذا العام اعتذر 43 رجل أعمال عن دفع الزكاة لعدم وجود أموال كافية وبهذا قلت الأموال المحصلة كزكاة هذا العام 17 ضعف الأموال التي كانت قد جمعت المهرجان السابق.(66)

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تراجع معدلات النمو، نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أدى إلى حالات من الركود تحول بعضها إلى الكساد .ومن المتعارف عليه أنه في حالة زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الرواج يقل عدد المحتاجين، حيث ينعكس النمو الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر على دخل الأفراد والمؤسسات، وييسر من جمع أموال الخيرات، وبينما يصعب ذلك في حالات الركود والكساد .فموارد العمل الخيري تزداد مع زيادة النمو الاقتصادي في حالة الرواج، وفي الوقت نفسه فإن استخدامات أموال العمل الخيري تزداد مع انخفاض النمو الاقتصادي ووقوع الاقتصاد في براثن الركود والكساد.

وهذا أمر طبيعي فمؤسسات الزكاة والعمل الخيري تعتمد أساساً على ثروات الأفراد والمؤسسات كمصدر لتمويل أعمالها وبرواج أعمالهم تزداد ثروتهم ودخولهم ومن ثم يزدهر العمل الخيري والعكس صحيح، فركود وكساد أعمالهم يؤثر سلباً على ثرواتهم، وبالتالي يؤثر سلباً على حصيلة مؤسسات الزكاة .

وإذا سلمنا بأن خسائر الدول العربية من الأزمة المالية العالمية 5,2 تريليون دولار وفقاً لتقديرات جامعة الدول العربية، فهذا يعني انخفاضاً في إيرادات الزكاة بأكثر من 62 مليار دولار، وهو ما يؤثر على الجانب التمويلي لمؤسسات الزكاة، ومن ثم المستفيدين منها.

وبالنظر إلى إجمالي إيرادات بيت الزكاة الكويتي خلال الفترة من) 1/1/2009 الموافق4/1/1430 هـ (حتى) 2/9/2009 الموافق12/9/1430 هـ (تبين أنها بلغت 7,6 ملايين دينار كويتي بانخفاض قدره 7,1 ملايين دينار كويتي، بنسبة انخفاض أكثر من 25% مقارنة بالمدة من) 1/1/2009 الموافق4/1/1430 هـ (من العام 2008 م.(67)

وهذا الانخفاض طبيعي ومبرر بفعل آثار الأزمة المالية السلبية على ثروات ودخول الأفراد والمؤسسات، فضلاً عن انخفاض إيرادات الاستثمار لدى مؤسسات العمل الخيري نتيجة للأزمة المالية العالمية.

---

(64) (1) انظر شبكة النبأ المعلوماتية، http://www.annabaa.org/nbanews/71/961.htm

(65) (2) انظر موقع مجلة الأهرام العربي، السبت 2008/11/15م
http://eg.org.ahram.arabi/arabi/ahram/2008/11/15/INVS20.HTM

(66) (3) انظر، موقع صحيفة الخليج الإماراتية، الثلاثاء، 2009/9/1م
http://www.alkhaleej.ae/portal/c1dfa.ca139d-d32b-4015-99d6-2d5d.4e8.aspx

(67) (1) تلك البيانات حصل عليها الباحث من خلال التواصل مع بيت الزكاة بالكويت.

وفي الوقت نفسه فإن هذا الأمر عارض وليس مستديم، والأزمات ليست بدعاً بل هي أمر وارد، من قبل كانت أزمة عزيز مصر التي خط ط ونفذ لحلها الحفيظ لما استودع العليم بمواطن الحل نبي الله يوسف□ عليه السلام ، كما خرجت الأمة الإسلامية من أزمة المجاعة في عام الرمادة بفضل السياسة المالية الحكيمة لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

إن الأزمة المالية العالمية فرصة سانحة لمؤسسات الزكاة والعمل الخيري لإعادة تقييم سياساتها، وإدارة مخاطرها، وتعزيز التخطيط لاستراتيجيات طويلة الأجل، والبحث عن مصادر مستدامة للتمويل بدلاً من الاعتماد على المصادر الآنية والقصيرة الأجل، وترشيد الأجل، وترشيد المصروفات، مع ت عزيز المورد البشري الكفء الأمين.

والأزمة المالية فرصة للبحث عن شرائح جديدة لتمويل العمل الخيري من خلال التركيز على الأفراد عن طريق برامج الاستقطاع الشهري الميسر، مع تفعيل الوقف الخيري، وتنويع الوعاء، وزيادة أعداده، حتى لو بمبالغ ضئيلة خاصة في أوقات الرخاء.

كما أن الأزمة المالية فرصة لمواساة ومتابعة من عجز عن دفع زكاته بل وتفعيل سهم الغارمين، فمن عرف طريقه لدفع الزكاة أحق أن تراعيه مؤس سات الزكاة حال غرمه، وأن يحس بقيمة الضمان الاجتماعي الرباني.

كما أن الأزمة المالية فرصة لمد جسور التعاون والترابط بين الحكومات ومؤسسات الزكاة والعمل الخيري من خلال زيادة الدعم الحكومي للعمل الخ يري، وهي أحد الآليات التي تزيد الإنفاق الخاص مما ينعكس إيجابياً أيضاً على الطلب الكلي .ولعل في تطبيق زكاة الركاز على النفط والغاز ملاذاً يحق الأمن المادي والمعنوي والقضاء على الثالوث المدمر في بلاد الإسلام الفقر والمرض والجهل قضاء مبرماً.

وأخيراً فإن تصريحات رئيس صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد العالمي في سبيله إلى الخروج من الأزمة المالية العالمية، ولكن التعافي سيكون بطيئ اً، مع توقعه زيادة نسبة البطالة تعكس حقيقة أن نهاية الأزمة لم تقترب بعد، خاصة وأن البطالة في أصلها أزمة، وهي سلاح فتاك لا يبقي ولا يذر .وإن كانت تلك التصريحات تمثل جانباً من جوانب الإعجاز الاقتصادي في الزكاة، فرغم تأثر إيرادات الزكاة بالأزمة المالية إلا أنها خير وسيلة لتحفيز الاستث مار، والخروج من نفق الركود والكساد، وعلاج مشكلة البطالة من جذورها .فالزكاة تحفز الإنفاق وترفع من معدلات الطلب الكلي، وفي الوقت نفسه يمك ن تحويلها إلى أداة إنتاجية لمستحقيها، بتأهيلهم للعمل، وتوفير الأصول الإنتاجية اللازمة لهم، وهو ما يصب في نهاية المطاف في وعاء تحفيز الاستثما ر، وتنمية الأصول الرأسمالية المنتجة في المجتمع .

الخاتمة

وبعد فقد تناول هذا البحث دراسة لمفهوم الأزمة المالية العالمية، والدروس المستفادة منها، والرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة في ظل هذه الأزمة .و قد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

أولاً / النتائج:

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

1–

اشتعلت الأزمة المالية العالمية في السوق العقاري الأمريكي، وانفجرت أساساً بفعل المدمرات الثلاث :الربا، والمقامرة، وبيع الديون، وما ترتب على ذلك من وجود تباين كبير بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي أو الورقي.

2– الأزمة المالية إن كانت تمثل تهديداً، فإنه يمكن أن يولد من رحمها فرصاً إذا تم إحسان استغلالها، وهي تجمع في طياتها دروساً وعبر.

3– تتعدد الدروس المستفادة من الأزمة المالية، فقد كشفت الأزمة المالية العالمية عن الآتي:

- 3/1ثمرة التعامل بسعر الفائدة أو الربا من تخبط، ومحق، وحرب من الله ورسوله على المرابين.
- 3/2ثمرة المقامرة التي هي من حبائل الشيطان، من مشتقات، وبيع على المكشوف، ومضاربات وهمية، والتي أودت في نهاية المطاف إلى دمار ا لأفراد والمؤسسات والاقتصاد .
- 3/3ثمرة بيع الدَّين بالدَّين الذي يقوم على الغرر، والذي جعل من الأصول هباء منثوراً.
- 3/4الانكسار والزوال عاقبة الطيغان، فقد تصدع النظام الرأسمالي، وانتقصت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وأوشك نظام القطب الواحد على الزوال.
- 3/5العض بالنواجذ على المنهج الرباني في الاقتصاد ، وحسن تسويقه رحمة بالعالمين.

4–

تجاوزت الزكاة النظاق الفردي إلى النطاق العام الجماعي، من خلال مؤسسات الزكاة التي تلعب دوراً هاماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ف ي الدول الإسلامية .

5–

نظراً لقيام مؤسسات الزكاة على جمع الموارد الزكوية واستخدامها في مصارفها الشرعية فإن أي تأثر في تلك الموارد أو الاستخدامات سوف يؤ ثر على مؤسسات الزكاة.

6–

يكشف الواقع أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى تراجع معدلات النمو نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وهو ما أدى إلى حالات من الركو د تحول بعضها إلى الكساد .وموارد العمل الخيري تزداد مع زيادة النمو الاقتصادي، والوقوع في براثن الركود والكساد.

7–

مؤسسات الزكاة العمل الخيري تعتمد أساساً على ثروات الأفراد والمؤسسات كمصدر لتمويل أعمالها، وبرواج أعمالهم تزداد ثرواتهم ودخولهم، ومن ثم يزدهر العمل الخيري والعكس صحيح، فركود وكساد أعمالهم يؤثر سلباً على ثرواتهم، وبالتالي يؤثر سلباً على حصيلة مؤسسات الزكاة.

8–

انخفاض حصيلة الزكاة طبيعي ومبرر بفعل آثار الأزمة المالية العالمية السلبية على ثروات ودخول الأفراد والمؤسسات، فضلاً عن انخفاض إير ادات الاستثمار لدى مؤسسات العمل الخيري نتيجة للأزمة المالية، وفي الوقت نفسه فإن هذا الأمر عارض وليس مستديم.

9–

إذا كانت الأزمة المالية العالمية تمثل تهديداً، فإنه يمكن لمؤسسات الزكاة والعمل الخيري إدارة مخاطرها، والاستفادة من الفرص التي يمكن أن ت ولد من رحمها، وفي مقدمة ذلك:

- 9/1إعادة تقييم سياساتها وتعزيز التخطيط لاستراتيجيات طويلة الأجل، والبحث عن مصادر مستدامة للتمويل بدلاً من الاعتماد على المصادر الآن ية والقصيرة الأجل، وترشيد المصروفات، مع تعزيز المورد البشري الكفء الأمين.
- 9/2البحث عن شرائح جديدة من خلال التركيز على الأفراد لتمويل العمل الخيري، عن طريق برامج الاستقطاع الشهري الميسر، مع تفعيل الوق ف الخيري، وتنويع الوعاء، وزيادة أعداده حتى لو بمبالغ ضئيلة خاصة في أوقات الرخاء.
- 9/3مواساة ومتابعة من عجز عن دفع زكاته، بل وتفعيل سهم الغارمين، فمن عرف طريقه لدفع الزكاة أحق أن تراعيه مؤسسات الزكاة حال غرم ه، وأن يحس بقيمة الضمان الاجتماعي الرباني.

- 9/4مد جسور التعاون والترابط بين الحكومات ومؤسسات الزكاة والعمل الخيري، من خلال زيادة الدعم الحكومي للعمل الخيري، وهي أحد الآليا ت التي تزيد الإتفاق الخاص مما ينعكس إيجاباً على الطلب الكلي.

10– أهمية تطبيق زكاة الركاز على النفط والغاز فهي ملاذاً يحقق الأمن المادي والمعنوي، ويقضي على الثالوث المدمر في بلاد الإسلام الفقر والمر ض والجهل قضاء مبرماً.

11– تصريحات رئيس صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد العالمي في سبيله إلى الخروج من الأزمة المالية العالمية، ولكن التعافي سيكون بطيئاً، مع توق عه زيادة نسبة البطالة تعكس حقيقة أن نهاية الأزمة لم تقترب بعد، خاصة وأن البطالة في أصلها أزمة، وهي سلاح فتاك لا يبقي ولا يذر .وإن كانت تلك التصريحات تمثل قيمة مضافة لقيم الإعجاز الاقتصادي للزكاة، فرغم تأثر الزكاة بالأزمة المالية إلا أنها خير وسيلة لتحفيز الاستثمار والخروج من نفق الركود والكساد، وعلاج مشكلة البطالة من جذورها .فالزكاة تحفز الإنفاق، وترفع من معدلات الطلب الكلي، وفي الوقت نفسه يمكن تحويلها إلى أداة إنتاجية لمستحقيها، بتأهيلهم للعمل، وتوفير الأصول الإنتاجية اللازمة لهم، وهو ما يصب في نهاية المطاف في وعاء تحفيز الاستثمار، وتن مية الأصول الرأسمالية المنتجة في المجتمع.

ثانياً / التوصيات :

في ضوء ما أسفر عنه هذا البحث من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، بما قد يسهم في تفعيل دور مؤسسات الزكاة والعمل الخيري في الوق ت الحالي وفي المستقبل.

1–

سيادة ثقافة العمل الخيري، وتربية المجتمع على أهميته من خلال استخدام كافة الوسائل المتاحة لذلك بصورة مستمرة، من مناهج تعليم وتلفاز ومذيا ع وانترنت ورسائل هواتف ومطبوعات...الخ.

2–

فتح منافذ جديدة للعمل الخيري من خلال تنويع مصادره وعدم الاقتصار فقط على الأغنياء أو رجال الأعمال، فالاعتماد على القطاع الأوسع من المجتمع في تحصيل موارد العمل الخيري قد يكون أكثر وفرة من التركيز فقط على دائرة الأغنياء أو رجال الأعمال، وهذا من شأنه أن يبني علاقا ت وثقة وهوية وثقافة وعائداً للعمل الخيري أحسن من البقاء في دائرة الأغنياء فقط ، مع التركيز أيضاً على دائرة الأغنياء.

3–

ترسيخ الشفافية والحوكمة في مؤسسات العمل الخيري، فالحسابات المكشوفة الدقيقة مهمة لإقناع الجميع، وقطع الطريق على مثيري الفتنة والدع اية السيئة عن العمل الخيري، ومن ثم الحيلولة دون ضربه، ووقايته من السموم.

4–

تفاعل مؤسسات العمل الخيري بصورة بناءة في علاقاتها الداخلية والخارجية، من خلال بناء بيئة ثقة محلية ودولية مع التركيز على تقديم خدما ت ومشروعات مشهورة معروفة، وذات دور مهم في المجتمع، يحس بقيمتها الممول والمستفيد.

5–

المبادرة إلى تغيير ذاتي بتحديث مؤسسات العمل الخيري لنفسها ، أهدافاً وتنظيماً، والاستفادة من المتغيرات المعرفية العالمية والسريعة والمتلاح قة في شتى المجالات، تبني برامج عملية للتغيير الذاتي، وتأسيس نظام للبحث والدراسات والتطوير، واستكشاف المستقبل، مع تحديد برنامج لأولويا ت العمل المستقبلي، والتغيير والتطوير والإبداع في الفكر والممارسة والسلوك، من خلال الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

قائمة المراجع

أولاً / المراجع العربية:

1– القرآن الكريم.

2– الرازي :محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، المطبعة الأميرية، ، القاهرة، ، بدون تاريخ نشر.

3– العربي :عثمان محمد، اتصالات الأزمة، مسح وتقييم للتطورات النظرية فيها، المجلية المصرية لبحوث الإعلام، القاهرة، أبريل،1999 م.

4– العماري :عباس رشيد، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة،1993 م.

5–القزويني :محمد بن يزيد أبو عبد الله ، سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ ناشر.

6– الهواري :د .سيد، الموجز في إدارة الأزمات، ، مكتبة عين شمس، القاهرة،1998 م.

7– دوابة :د .أشرف محمد، الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة،2009 م.

8– .....نحو سوق مالية إسلامية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة،2006 م.

9– مجمع اللغة العربية :المعجم الوجيز، القاهرة، بدون تاريخ نشر.

ثانياً / المراجع الأجنبية :

1- Birch Toby, The Role of Derivatives the Financial Crisis, Research Presented to the thirty-ALBaraka seminar On Islamic Economics, Jeddeh, 5-6September 1430, 26-27 August 2009.

2- Grand Usuel Larousse. Dictionnaire encyclopedique, Paris, Larousse, 1997.

3- Manning Allan Strategic Management of Crises in Samll and Medium Business, thesispresented in partial fulfillmentof the requirements of the Dgree of Doctor of Busines Administration, school of Management Faculty Of Business and Law, Victoria University Of Technology Melbourne, Australia,2004.

4- Oxford university press, printedin china, 2006.

5- Torre, Ignacio de la, The role of derivatives inthe credit crisis Research presented to the thirty-ALBaraka seminar On Islamic Economics, Jeddeh, 5-6September 1430, 26-27 August 2009 .

ثالثاً : مواقع انترنت:

إنسان أون لاين.

http://www.insanonline.net/news_details_world.php?id=8613

2– الأسواق العربية .

http://www.alaswaq.net/articles/2009/09/24/28186.html.

3 – البنك الدولي.

http:/web.worldbank.oeg

4- شبكة الأخبار العربية.

http://www.anntv.tv/articler3Des.asp?Id=130

5- شبكة النبأ المعلوماتية.

http://www.annabaa.org/nbanews/71/910.htm

6- صحيفة الاقتصادية السعودية.

http://www.aleqt.com/2008/09/27/article_156427.html

7- صحيفة الخليج الإماراتية.

http://www.alkhleej.ae/portal/8e40d5d2-6d99-4015-d-

b32d-d139ca.dfa1c.aspx

8 - صحيفة العرب القطرية.

http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=57154&issueNo=276&secId=17

9- صحيفة لي جورنال دي فينانس الفرنسية.

http://blog.jdf.com/jdf-Lasskine/2008/09/wall-street-mur-pour-adopter-l.html

10- صندوق النقد الدولي،نشرة صندوق النقد إلكترونية،)أعداد متفرقة(

/http://www.imf.org

11- قناة البغدادية الفضائية.

www.baghdadch.tv/article.php?id=148&print=1

12- مجلة الأهرام العربي.

http://arabi.aeram.org.eg/arabi/ahram/2008/11/15/INVS2.HTML

13- مجلة تشالنجز الفرنسية.

HTTP://WWW.CHALLENGES.FR/MAGAZINE/0135-016203/le_pape_ou_le_coran.html

14- محيط.

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=182385&pg=2

15 - مكتبة جامعة فيكتوريا الإسترالية.

/http://library.vu.edu.au

16- مؤسسة دويتشه فيله الألمانية.

http://www.dw-world.de/dw/article/0,,3718752’00.html

17- وزارة الإعلام الكويتية.

http://www.news.gov.kw/a/61110

البيان الختامي والتوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي الثامن للزكاة

البيان الختامي والتوصيات

الصادرة عن المؤتمر العالمي الثامن للزكاة

المنعقد في بيروت بالجمهورية اللبنانية

الفترة 30–29 مارس2010 م

برعاية كريمة من دولة رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية السيد /سعد رفيق الحريري حفظه الله، عقد بيت الزكاة الكويتي المؤتمر العالمي الثامن للزكاة في بيروت بالجمهورية اللبنانية خلال الفترة 14–13 ربيع الآخر1431 هـ الموافق 30–29 مارس2010 م بالتعاون المشترك مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة وصندوق الزكاة التابع لدار الفتوى في الجمهورية اللبنانية.

وقد افتتح المؤتمر بكلمة قيمة لراعي الحفل دولة رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية السيد / سعد رفيق الحريري وألقاها نيابة عنه معالي وزير البيئة السيد /محمد رحال، ثم كلمة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية رئيس مجلس إدارة بيت الزكاة بدولة الكويت المستشار راشد عبد المحسن الحماد، وكلمة سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية فضيلة الشيخ محمد رشيد قباني، وممثل البنك الإسلامي للتنمية الدكتور العياشي فداد، ورئيس مجلس أمناء صندوق الزكاة في لبنان السيد /عدنان الدبس، وأخيرا كلمة الضيوف ألقاها الدكتور علي القطارنة مدير عام صندوق الزكاة في الأردن.

وقد أكد الجميع في كلماتهم على أهمية عقد هذا المؤتمر في ظل الأزمة المالية الراهنة والدور المطلوب من مؤسسات الزكاة في تجاوز هذه الأزمة، وأهمية تفعيل الدور التنموي والاجتماعي لهذه المؤسسات، كما عبر الجميع عن تمنياتهم لهذا المؤتمر بالنجاح والتوفيق.

وقد شارك في المؤتمر ممثلون عن ست عشرة دولة وجهة راعية للزكاة في العالمين العربي والإسلامي، وناقش المؤتمرون ست أوراق عمل على مدار يومين كاملين تضمنت سبع جلسات تخللها نقاش عميق وحوار متميز بين المشاركين حول الأزمة المالية وانعكاساتها على مؤسسات الزكاة.

وبعد مناقشة أوراق العمل، انتهى المؤتمرون إلى التوصيات التالية:

1–

من الحلول الإستراتيجية لمواجهة الأزمات المتكررة تعزيز التنسيق بين مؤسسات الزكاة وتوحيد الجهود وتبادل التجارب والخبرات في وضع الحلول الجماعية لمواجهة الأزمات العالمية.

وفي هذا الإطار يوصي المشاركون عرض ما توصل إليه فريق العمل في البنك الإسلامي للتنمية بجدة بخصوص المؤسسة العالمية للتنسيق بين مؤسسات الزكاة على بيت الزكاة بدولة الكويت، والعمل سوياً على تسريع الخطوات لإنجاز هذا المشروع الهام، وذلك بالتعاون مع مؤسسات الزكاة وبخاصة صندوق الزكاة في الأردن.

2–

دعوة مؤسسات الزكاة □ في ظروف الأزمات المالية على وجه الخصوص □ إلى حسن إدارة مخاطر الأزمة وإعادة تقويم خططها وتعزيز تخطيط استراتيجياتها طويلة الأجل، والبحث عن مصادر مستدامة للتمويل بدلاً من الاعتماد على المصادر الآنية والقصيرة الأجل .

3–

دعوة مؤسسات الزكاة إلى مجابهة انخفاض وعاء الزكاة بسبب الأزمة المالية والبحث عن شرائح جديدة من المزكين أفراداً ومؤسسات من خلال برامج إعلامية ودعائية مبتكرة، ويثمن المشاركون تجربة صندوق الزكاة في لبنان بهذا الخصوص.

4–

سعي مؤسسات الزكاة لتعبئة مواردها بأموال الصدقات الجارية والأوقاف وبخاصة في ظروف الأزمات لمواجهة انخفاض حصيلة الزكاة، وتعويضها بعوائد استثمارات تلك الأموال.

5–

دعوة مؤسسات الزكاة إلى ترسيخ الشفافية وتطبيق مبادئ الحوكمة ووسائل الرقابة بمختلف أنواعها ويتأكد هذا الأمر أكثر في ظروف الأزمات المالية.

6– دعوة الهيئة الشرعية العالمية للزكاة في بيت الزكاة لدراسة الموضوعات الزكوية التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية ومنها:

أ –زكاة المعسر والمفلس ومن يعاني من أزمة في السيولة.

ب –دفع الزكاة لمن لحقت بتجارته وأعماله وشركاته خسارة بسبب الأزمة المالية.

ج – إنشاء صندوق من أموال الزكاة للتأمين على الديون المعدومة.

د –تأخير إخراج الزكاة بسبب شح السيولة أو لعذر مالي حلّ بالمزكي.

7– دعوة مؤسسات الزكاة إلى الاهتمام بتحليل الأزمة وآثارها على وعاء الزكاة جباية وتوزيعاً ونشر النتائج على الموقع الالكتروني لكل هيئة تسهيلاً لمهمة الباحثين بغية إجراء الدراسات اللازمة والخروج بنتائج إيجابية وعملية.

8– دعوة اللجنة المنظمة للمؤتمر إلى النظر في إمكانية أن يكون موضوع المؤتمر العالمي التاسع للزكاة حول أحد الموضوعين التاليين–:

أ –تثمير أموال الزكاة.

ب –تمويل المشروعات الدقيقة) الصغيرة (من أموال الزكاة التجارب العمالية والآفاق المستقبلية.

التوصيات العامة :

1–

دعوة لجنة المتابعة لتوصيات المؤتمرات العالمية للزكاة في بيت الزكاة بدولة الكويت إلى متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات السابقة وتحويلها إلى برامج عمل ، وتقديم تقرير مفصل إلى المؤتمر القادم بنتائج المتابعة .

2–

دعوة مؤسسات الزكاة إلى الاهتمام بموضوع التأهيل الإنتاجي والبدء باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الاسترشاد بما صدر من فتاوى ندوات قضايا الزكاة المعاصرة المتعلقة بهذا الشأن.

وفي ختام أعمال المؤتمر يرفع المشاركون برقيات الشكر والعرفان إلى أصحاب السمو والمعالي وهم: -

- صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه .
- دولة رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية السيد سعد رفيق الحريري .
- معالي نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون القانونية وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية المستشار راشد عبد المحسن الحماد .
- سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ الدكتور محمد رشيد قباني.
- سعادة رئيس مجلس أمناء صندوق الزكاة في الجمهورية اللبنانية الأستاذ عدنان صبحي الدبس.
- معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد علي .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

رقم الصفحة	الموضـــــوع
3	مقدمة
9	من وقائع الافتتاح
14	نبذة عن بيت الزكاة الكويتي
15	نبذة عن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب) البنك الإسلامي للتنمية (تأسيسه :
16	نبذة تعريفية عن المؤتمرات السابقة:
23	بحث تأثير الأزمة المالية العالمية على الاستثمار في مؤسسات الزكاة ووضع الحلول المناسبة لها ـ إعداد : د .فؤاد عبد الله العمر
25	ملخص ورقة العمل
27	أولا :العمل الاستثماري في مؤسسات الزكاة) تطبيقات عملية(
29	ثانياً : مجالات الاستثمار التي تأثرت بالأزمة
30	ثالثاً :المعالجات الأساسية والإجراءات اللازمة التي تمت لمواجهة الأزمة
31	رابعاً : الرؤية المستقبلية للعمل الاستثماري
42	خامساً :الخلاصة
43	المراجع
45	بحث انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على إيرادات ومصروفات مؤسسات الزكاة دراسة تحليلية إحصائية مقارنة لمصلحة الزكاة والدخل المملكة العربية السعودية ـ الأستاذ / خالد بن عبيد الظاهري
47	تمهيد
49	المقدمة
50	تداعيات الأزمة الاقتصادية

52	جهود المملكة في تقليل أثر الأزمة
54	وضع الاقتصاد السعودي في ظل الأزمة
59	أثر الأزمة العالمية على الإيرادات والمصروفات الزكوية
61	عوامل ساهمت في التعامل مع الأزمة والحد من آثارها السلبية على الجباية
62	حلول مستقبلية لتفادي إسقاطات الأزمة
62	النتائج
63	التوصيات
65	الخاتمة
66	قائمة المراجع
67	بحث أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء الزكوي في السودان الدكتور /نصر الدين فضل المولى
69	مقدمة
70	تحليل القطاعات الرئيسية للاقتصاد السوداني
70	أولا :قطاع التجارة الخارجية
70	ثانياً :القطاع المصرفي
71	ثالثاً :قطاعا الأوراق المالية
72	رابعاً :قطاع التأمين
72	تأثير الأزمة على القطاعات الاقتصادية
72	قطاع الزراعة
72	قطاع الصناعة

73	قطاع الخدمات
73	تأثير الأزمة المالية على الأداء الزكوي في السودان
73	تأثير الأزمة على الجباية
74	أثر الأزمة المالية على أداء الجباية خلال العام2009 م
76	التحليل الإجمالي لتأثير الأزمة المالية على مصارف الزكاة
77	التحليل التفصيلي لانعكاسات الأزمة على صرف الزكاة
79	الخلاصة
81	بحث تأثير الأزمة المالية العالمية على التخطيط وبرامج الإعلام في مؤسسات الزكاة ـ الدكتور / سمير الشاعر
83	تمهيد
84	المبحث الأول :في الأزمة
85	من آثار الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية
86	المبحث الثاني :التخطيط وبرامج الإعلام في مؤسسات الزكاة
87	فالتخطيط
87	إعداد الخطة
87	العوامل والاعتبارات التي تراعى عند وضع الخطة
88	مفهوم التخطيط الإعلامي
89	أنواع التخطيط الإعلامي
89	البرنامج الإعلامي الزكوي وأهدافه
89	تنوع البرامج الإعلامية شكلاً ومضموناً

90	إعلام مؤسسات الزكاة والأزمة المالية العالمية
90	تناول الموضوع من الناحية الإدارية البحتة
91	فهل هذا المنطق الإداري البحت هو نفسه في مؤسسات الزكاة؟
92	المبحث الثالث :آثار الأزمة على المؤسسات الزكوية عملياً
92	مركبات واردات المؤسسات الزكوية وتأثرها بالأزمة
93	فالحل لآثار الأزمة على التخطيط وبرامج الإعلام الزكوي تتجسد
95	الخاتمة
97	بحث الدروس المستفادة في الأزمة المالية العالمية والرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة ـ الدكتور / أشرف محمد دوابه
99	الملخص
101	مقدمة
103	المبحث الأول :الأزمة المالية بين المفهوم والدروس
103	مفهوم الأزمة المالية
104	الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية
115	المبحث الثاني :الرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة في ظل الأزمة المالية العالمية ..
123	الخاتمة
123	النتائج
125	التوصيات
126	قائمة المراجع
129	البيان الختامي والتوصيات

133	التوصيات العامة

الفهـــرس